نموذج ترخيص

أنا الطالب : تشو تشي هوانج أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

المطابقة النحوية في اللغة العربية في ضوء اللسانيات الحديثة

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: تشو تشي هوانج

التوقيع: تشو تشي هوانج

التاريخ: ١٣/٥/٢٠١٥

المطابقة النحوية في اللغة العربية
في ضوء اللسانيات الحديثة

إعداد
تشو تشي هوانج

المشرف
الدكتور جعفر نايف عبابنة

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في اللغة العربية وآدابها

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

أيار، 2015

نوقشت هذه الأطروحة (المطابقة النحوية في اللغة العربية في ضوء اللسانيات الحديثة) وأجيزت بتاريخ 3/ 5/ 2015

أعضاء لجنة المناقشـــة	التـوقـيـــــع
الدكتور جعفر نايف عبابنة، مشرفًا أستاذ مشارك – علم النحو وعلم الصرف	....
الدكتور محمد حسن عواد، عضوًا أستاذ – علم النحو وعلم الصرف	....
الدكتور محمود عبد الله الحديد، عضوًا أستاذ مشارك – فقه اللغة العربية	....
الدكتور سمير شريف استيتية، عضوًا أستاذ – اللغويات العربية (جامعة اليرموك)	....

الإهداء

إلى والدي

إلى والدتي

إلى زوجتي

إلى محبّي اللغة العربية

شـكر وتـقدير

الشكر والتقدير لمشرفي الدكتور جعفر نايف عبابنة، الذي تحمل عناء الإشراف، وقرأ البحث حرفًا حرفًا، وقدّم لي آراءً نقدية نافعة.

والشكر والتقدير موصولان أيضًا لأعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد، والدكتور محمود عبد الله الحديد، والأستاذ الدكتور سمير شريف استيتية، الذين أكرموني بقبول مناقشة هذا البحث، وتجشموا عناء قراءته وتمحيصه.

وشكري الخالص للسيد محمد عايش الذي ساعدني في مراجعة نص البحث، وأسعفني بتعليقاته وملاحظاته المستفيضة.

جزاكم الله جميعًا خيرًا.

سامي التايواني، تشوتشي هوانج

2015/5/3

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	**ب**
الإهداء	**ج**
شكر وتقدير	**د**
فهرس المحتويات	**هـ**
قائمة الأشكال	**ط**
الملخص باللغة العربية	**ي**
المقدّمة	**1**
الفصل الأول: الإطار النظري	**7**
المبحث الأول: المنهج المعياري العربي	**7**
تعريف المنهج المعياري	7
ثبوت المنهج المعياري العربي	7
القيد الزماني والقيد المكاني	8
أصول النحو العربي	9
المبحث الثاني: المنهج التحويلي التوليدي	**11**
نظرية شمولية للنحو	11
الجانب النفسي الإدراكي في اكتساب اللغة	12
بين البنية السطحية والبنية العميقة	13
المبحث الثالث: المنهج الوظيفي	**15**
أداة التواصل	15
دور المعنى	16
النظام اللغوي	16
دور النص	18
مع اللسانيات التطبيقية	19
المبحث الرابع: كيفية اعتماد المناهج	**20**
الفصل الثاني: عناصر المطابقة وقواعدها	**21**
المبحث الأول: تعريف المطابقة	**21**

أنواع المطابقة..	22
المبحث الثاني: فصيلة الجنس	**24**
الجنس الحقيقي والجنس المجازي	24
علامة التأنيث	25
الجنس والصفات	25
وظائف التاء المربوطة	27
الجنس والجموع	29
الجنس والدلالة	30
الجنس وظاهرة التعاوضية	31
المبحث الثالث: فصيلة العدد	**35**
التثنية	35
الجمع	36
اسم المجموعة	37
المبحث الرابع: فصيلة الإعراب	**40**
الإعراب والمعنى	40
الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية	41
الإعراب والإملاء	42
المبحث الخامس: فصيلة التعيين	**43**
التعيين ونظام الإحالة	46
البعد التداولي	47
التعيين والفلسفة اللغوية	48
التعيين والتركيب اللغوي	51
المبحث السادس: فصيلة الشخص	**54**
الضمير	54
اسم الإشارة	56
الاسم الموصول	56
التماسك والتعالق	58
الفصل الثالث: المطابقة في الجملة	**59**
المبحث الأول: عندما يكون المسند اسمًا	**60**
من صور عدم المطابقة	61

المبحث الثاني: عندما يكون المسند فعلاً 63
من صور عدم المطابقة 63
المبحث الثالث: عندما يتقدم الوصف على مرفوعه 67
الفصل الرابع: المطابقة في التوابع 69
المبحث الأول: النعت 69
من صور عدم المطابقة 69
الحمل على الجوار 72
حذف المنعوت 73
حذف النعت 73
النعت المقطوع 74
النعت السببي 74
المبحث الثاني: عطف النسق 76
معاني حروف العطف 76
العطف على الضمير 78
العطف من دون الواو 79
العطف المقطوع 79
المبحث الثالث: عطف البيان 81
المبحث الرابع: البدل 82
المبحث الخامس: التوكيد 84
المبحث السادس: الاتّباع على اللفظ أو المحلّ 86
الفصل الخامس: المسائل الأخرى 87
المبحث الأول: الإضافة 87
الإضافة المعنوية 87
التنكير في الإضافة 88
الإضافة اللفظية 89
الأسماء التي تلازم الإضافة 90
اكتساب المضاف من المضاف إليه تذكيرًا وتأنيثًا 91
إضافة النعت إلى المنعوت 92
العطف على المضاف والمضاف إليه 92
المبحث الثاني: العدد والمعدود 94

أوضاع العدد والمعدود 94
التعريف والتنكير 96
التذكير والتأنيث 97
التغليب في العدد 97
المبحث الثالث: اسم التفضيل 98
الاستثناءات 99
المبحث الرابع: الحال 102
المبحث الخامس: الاختصاص 106
المبحث السادس: ضمير الفصل 107
المبحث السابع: ضمير الشأن 109
المبحث الثامن: تعريف المنادى وتنكيره 111
الخاتمة 113
المصادر والمراجع 114
الملخص باللغة الإنجليزية 122

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	أنواع الإحالة في علم الدلالة	46

المطابقة النحوية في اللغة العربية في ضوء اللسانيات الحديثة

إعداد

تشو تشي هوانج

المشرف

الدكتور جعفر نايف عبابنة

ملخـــــص

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة قواعد المطابقة في اللغة العربية من حيث الفصائل النحوية الخمس: فصيلة الجنس، وفصيلة العدد، وفصيلة الإعراب، وفصيلة التعيين، وفصيلة الشخص، ومناقشة أوضاع المطابقة في الأبواب النحوية المتعددة.

وقد قامت الأطروحة في معالجة القضايا والمسائل المتعلقة بظاهرة المطابقة على المنهج الائتلافي الذي تضافرت فيه المعيارية العربية، واللسانيات التحويلية التوليدية، واللسانيات الوظيفية. كذلك أفادت من مصطلحات علم اللغة الحديث ومفاهيمه، خاصة من علم الدلالة.

وبدأت الدراسة من قواعد المطابقة في الفصائل النحوية أولاً، وناقشت علاقتها بعلم الدلالة، وعلم الأصوات، وعلم الصرف، وعلم الإملاء، وسياق النص، وسياق الحال. ثم تطرقت إلى أوضاع المطابقة المختلفة في التركيبات اللغوية المتنوعة.

وكشفت أن المطابقة النحوية عاملٌ مهمّ من عوامل الترابط والتناغم في الجملة والنص، وأن عدم المطابقة يجري عادةً عند أمن اللبس، وعِلم المخاطَب. ووجدت أيضًا أن قواعد المطابقة تتّصف بنوع مِن المرونة مما يعطي للمتكلم أو الكاتب قدْرًا من الحرية في التصرف.

وحاولت الدراسة أن تسلط الضوء على مواضع عدم المطابقة في اللغة العربية، وتوصلت إلى أن من أهم الأسباب والمسوغات التي تجيز عدم المطابقة: الدلالة، والأوزان الصرفية الخاصة، والاستعمال المجازي، والتقديم والتأخير، والحمل على المحلّ بدلاً من اللفظ.

وأشارت إلى أنواع من صور عدم المطابقة، بعضها أثبتتْها مصادر السماع، وجرى عليها القياس؛ وبعضها لم يجرِ عليه القياس، مع أنها وردت في مصادر السماع؛ وبعضها الآخر من الاستعمالات الخاصة في الأدب.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

موضوع هذه الأطروحة: المطابقة النحوية في اللغة العربية في ضوء اللسانيات الحديثة. والمطابقة النحوية وسيلة من وسائل الربط في اللغة العربية، إذ تنتظم في هذه الظاهرة خمس فصائل نحوية: فصيلة الجنس، وفصيلة العدد، وفصيلة الإعراب، وفصيلة التعيين، وفصيلة الشخص، مما يجعل أجزاء الجملة العربية مترابطة ترابطًا محكمًا يدفع اللبس والإبهام.

واللغة العربية التي أعنيها هي اللغة العربية الفصحى التي امتدّت قرونًا طويلةً، ابتداءً من العصر الجاهلي إلى يومنا هذا، وتقوم قواعدها على الأساس الائتلافي الذي يمثّله النص القرآني وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب الفصيح.

أمّا اللسانيات الحديثة فهي علم اللغة الحديث بفروعه ومناهجه، وفروع علم اللغة هي: علم الأصوات، وعلم الصرف، وعلم النحو، وعلم الدلالة وغيرها. أما مناهجه فهي: المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، والمنهج التحويلي التوليدي، والمنهج الوظيفي، والمنهج الاجتماعي وغيرها. وتتوخى الدراسة الإفادةَ من فروع علم اللغة ومناهجه بما فيها من مفاهيمَ نظريّةٍ ومصطلحاتٍ عِلْميّةٍ ونتائجَ تطبيقية.

ويستمرّ جدلٌ طويلٌ عن جدوى مناهج اللسانيات الحديثة وكيفيةِ انتفاع النحو العربي بها؛ إذ مِن بين الدارسين والباحثين من يذهب إلى أن النحو العربي نظامٌ متكامل قد أرسى النحاة القدامى أصوله وأركانه، وأنّ منهجَهم كافٍ لمعالجة الظواهر اللغوية في النحو العربي من غير حاجة إلى المناهج اللغوية الحديثة، وثمةَ قائلون: إنّ دراسات اللسانيات الحديثة تهدم قوائم الفكر النحوي العربي بمصطلحاتها الغريبة وتطبيقاتها العجيبة، وتجعل الدراسات النحوية أحيانًا طلاسمَ غيرَ مفهومة.

والرَّدّ على هذا الكلام: صحيح أنّ بعض الدراسات قد أساءت تطبيق المناهج اللغوية الحديثة في النحو العربي، لكن سوء التطبيق لا يعني انعدام منافعها. ومن الملاحظ أن كثيرًا من الأسس المعرفية للمناهج اللغوية الحديثة كان موجودًا في ثنايا كتب النحاة القدامى ومقالاتهم، ومن الجائز أن يُتابِعَ اللغوي المعاصر هذه الملاحظات العِلمية لديهم، ويُجدِّدَها بمفهوم عصري.

وتمثل المناهج والمدارس اللغوية الحديثة أفقًا واسعًا لدراسة الظواهر اللغوية، وليس من الضروري أن يقبل النحو العربي جلّ مفاهيمها ومصطلحاتها، وإنما يجب على اللغوي المعاصر أن يتخير منها ما يلائم الفكر النحوي العربي، وما يلبّي للظاهرة اللغوية التي يدرسها تفسيرًا مناسبًا. ومن ثم يجعل المناهجَ اللغوية الحديثة خادمةً للّغة العربية، فتُثري الفكر النحوي العربي دون أن تتعدى خصوصيته.

ومن هذا المنطلق جاءت الدراسة لتعالج ظاهرة المطابقة في اللغة العربية، وقد جعلتُ إطارَها النظري ينبع من ثلاثة مناهج: أوّلُها منهجٌ عربيّ، وهو المنهج المعياريّ؛ وثانيها وثالثها غربيّان، وهما المنهج التحويلي التوليدي والمنهج الوظيفي.

مشكلة الدراسة

ظاهرة المطابقة ظاهرة بارزة ومهمّة في اللغة العربية؛ إذ تكاد تدخل في جميع أبواب النحو العربي، ولعلّ من أكثر الأبواب النحوية اشتهارًا بها بابَ المسند والمسند إليه، وباب النعت والمنعوت، وتتّصل أوضاعُ المطابقة وعدمها بقواعد الإملاء والصوت والصرف اتّصالاً وثيقًا، ولها ارتباط قوي بموضوعَيْ الدلالة والسياق، لكن هذه الأوضاع لم تُدرَسْ في دراسة مستقلة مستفيضة من قبل.

وثمة نوعان من المطابقة في العربية، هما: المطابقة التامّة، والمطابقة الجزئية، أي: عدم المطابقة في بعض الفصائل النحوية الخمس؛ إذ إنّ قواعد المطابقة في اللغة العربية ليست جامدة، بل لها قدرةٌ على التكيّف والتناسب مع السياقات المختلفة.

وللمطابقة وعدمها أسباب ومسوِّغات، بعضها تقرّه قواعد العربية إقرارًا قياسيًا؛ وبعضها يستند إلى الشواهد اللغوية سماعيًا؛ وبعضها يتّصف بالمرونة، أي: يسمح بالمطابقة وعدمها؛ وبعضها يُعَدّ من الاستثناءات، ولا يجري عليه القياس النحوي. غير أنّ الدراسات النحوية السابقة التي عالجت ظاهرة المطابقة لم تفرّق بين هذه الأسباب والمسوغات جيدًا، ولم تُشِرْ إلى مناسبات استخدامها، وتبعًا لذلك شعر متعلّمو العربية بصعوبات وتعقيدات شديدة تجاهَ ظاهرة المطابقة، وهذا يدلّ على حاجة ملحّة إلى دراسة هذه الظاهرة وقواعدها دراسة شاملة تبيّن حالاتها وكيفياتها في الأبواب المختلفة في منظور تتضافر فيه المناهج اللغوية الحديثة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمّية الدراسة في النقاط التالية:

أ- وضع الأسس المبدئية لإعداد الكتب التعليمية في النحو العربي للطلبة، سواء أكانوا ناطقين بالعربية أم ناطقين بغيرها.

ب- المساهمة في إغناء دراسات اللسانيات الحديثة في اللغة العربية.

ج- الربط بين الفكر النحوي العربي ونظريات البحث اللغوي الحديث.

أهداف الدراسة:

من أهداف الدراسة:

أ- تعرف عناصر المطابقة، وخصائص هذه العناصر، وقواعدها.

ب- رصد قواعد النحو العربي في حالات المطابقة المختلفة في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والرفع والنصب والجر والجزم، والتعريف والتنكير، والتكلم والخطاب والغيبة.

ج- مراجعة ما قيل عن ظاهرة المطابقة عند القدامى والمحدثين، وتقديم النقد العِلمي له.

د- الكشف عن مواضع الاستثناءات في قواعد المطابقة، وتعليل أسبابها.

هـ- توظيف اللسانيات الحديثة في الدراسة، وتخيّر ما يناسب الفكر النحوي العربي من مفاهيمها ومصطلحاتها، والإفادة من نتائجها العلمية.

الدراسات السابقة :

من الدراسات السابقة التي عالجت موضوع ظاهرة المطابقة في النحو العربي:

أ- «المطابقة النحوية في شعر امرئ القيس: دراسة وصفية لظاهرة لغوية» لمحمد علي دقة (بحث منشور، مجلة التراث العربي، العدد 20، ص: 172 – 187، عام 1985). وقد رصد المؤلف في بحثه مظاهر المطابقة في شعر أحد فحول الجاهلية، وهو امرؤ القيس، وتحدث عن بعض الثنائيات النحوية المتعلقة بالمطابقة في شعره، مثل: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والصفة والموصوف. وأشار إلى الأسباب التي تجيز عدم المطابقة، نحو الصيغة الصرفية، والالتفات، والضرورة الشعرية.

ب- «الفصائل النحوية في اللغة العربية» لإن سوب لي (أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عام 1998). وطبّق "لي" في الأطروحة المنهج البنيوي التوزيعي في دراسة الفصائل النحوية. وقد عالج موضوع المطابقة في الفصل الثالث، وأشار فيه إلى أهمّ الفصائل النحوية في

ظاهرة المطابقة، وعرض فيه كذلك بعض القرائن اللغوية المتعلقة بالمطابقة مثل قرينة الرتبة وقرينة السياق، إلا أنه لم يتعمق في انتظام الفصائل النحوية في سياق المطابقة، ولم يشر إلى العلاقة المعقدة بين الفصائل، وكذلك أوجز في حديثه عن ظاهرة المخالفة (عدم المطابقة) إيجازًا شديدًا.

ج- «ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية» لحسين عباس الرفايعة (أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، عام 2003). وتناول المؤلف في دراسته ظاهرة العدول عن المطابقة، وناقش آراء النحويين والمفسرين والبلاغيين في ذلك، كما أشار إلى ثلاثة مسوغات للعدول عن المطابقة، وهي: الحمل على المعنى، والحمل على الفصل، والحمل على الجوار. ومن الملاحظ أنه في معالجته للقضية جنح إلى آراء البلاغيين كثيرًا، وبالغ مبالغة شديدة في الحمل على المعنى، وذلك جعل دراسته أقرب إلى الدراسة البلاغية منها إلى الدراسة النحوية.

د- «المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم» لفراس عصام شهاب السامرائي (رسالة ماجستير، جامعة البصرة، عام 2005). وقد رصد المؤلف في دراسته ظاهرة المطابقة في القرآن الكريم من حيث المسند والمسند إليه، والتابع والمتبوع، والضمير ومرجعه، وأفاد من آراء النحويين والبلاغيين والمفسرين.

هـ- «قرينة المطابقة في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: دراسة نظرية تطبيقية» لمحمد ابن صالح (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، عام 2010). وقد عرض المؤلف في دراسته شواهد كثيرة على ظاهرة المطابقة في القرآن الكريم، وقسمها على وفق الأبواب النحوية، نحو الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والتوابع، والضمير، والحال، والعدد.

وتتميّز دراستي عن هذه الدراسات في النقاط التالية:

أ- معظم الدراسات السابقة مالت إلى حشد الشواهد، واتّسمت بنوع من التكرار والإسهاب، أما دراستي فتهدف إلى البحث عن القواعد التي تلزم المطابقة أو تجيز عدمها، وتجعل الشواهد تمثيلاً للقواعد.

ب- الدراسات السابقة تركت آراء النحويين أحيانًا، وجنحت إلى آراء البلاغيين والمفسرين؛ إذ ذهب الرفايعة والسامرائي في تفسير مظاهر عدم المطابقة إلى الحمل على المعنى كثيرًا، كذلك

أطال ابن صالح حديثه في مسألة الالتفات، أما هذه الدراسة فلا تخلط بين البحث النحوي والبحث البلاغي.

ج- معظم الدراسات السابقة لم تفرق أسباب عدم المطابقة في الفصائل النحوية من حيث إنّ مظاهر عدم المطابقة قد تكون سماعيةً حينًا، وقد تكون قياسية حينًا، وقد تكون استثنائية حينًا آخَر. وأما دراستي فتقسم أسباب عدم المطابقة وفقًا لِما تحفظه الشواهد سماعيًا، وما تقبله القواعد قياسيا، وما يجوّزه السياق والمقام.

د- معظم الدراسات السابقة لم تُفِدْ من المناهج اللغوية الحديثة، وسارت على منهج القدماء في جمع المسائل وشرحها. أما الدراسة هذه فتهدف إلى البحث في ظاهرة المطابقة في ضوء نتائج اللسانيات الحديثة، والكشف عن وجهات نظر جديدة لتفسير الظاهرة.

منهج البحث:

تتبنى هذه الدراسة في تناول ظاهرة المطابقة النحوية في اللغة العربية ثلاثة مناهج، وهي المناهج اللغوية التي تخدم الغاية التعليمية، أوّلها: المنهج المعياري العربي، فتعتمده الدراسة في رسم القواعد الأولية لظاهرة المطابقة مستعينةً بآراء النحاة العرب في ذلك.

أما المنهج الثاني فهو المنهج التحويلي التوليدي لدى "تشومسكي"؛ إذ يرى المنهج التحويلي التوليدي أن ثمة قواعد تحويل تتحكم في عملية الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية للتركيبات اللغوية، وتستطيع الدراسة من خلال البحث في قواعد التحويل لظاهرة المطابقة أن تسلط أضواء على مجموعة من الجمل التي تقوم على بنية عميقة واحدة لكن تختلف في بنيتها السطحية، ومجموعة من الجمل التي تظهر على بنية سطحية واحدة وتدلّ في بنيتها العميقة على معانٍ مختلفة.

وأما المنهج الوظيفي فتعتمده الدراسة في شرح الوظائف التي تؤديها الظواهر اللغوية المختلفة في أوضاع المطابقة المتعددة، واستدراك بعض الجوانب التي يغفلها المنهج التحويلي التوليدي؛ إذ لا ينظر المنهج الوظيفي إلى اللغة من حيث بنيتاها العميقة والسطحية، بل يُعنى كثيرًا بوظائف الأداء اللغوي والعناصر الخارجية المحيطة بالحدث اللغوي مثل: موقف المتكلم، وحال المخاطب، والمتغيرات الأخرى التي تكتنف الخطاب. ويستند المنهج الوظيفي إلى البعد التداولي للغة بهدف جعل القواعد تتوافق مع استعمالنا اليومي؛ لكي لا تكون اللغة بمعزل عن حياتنا.

وتتكون الدراسة من خمسة فصول وخاتمة.

1- **الفصل الأول: الإطار النظري**، ويتحدث عن المناهج التي يقوم عليها إطار البحث النظري.

2- **الفصل الثاني: عناصر المطابقة وقواعدها**، ويعرّف المفاهيم المتعلقة بظاهرة المطابقة، ويبحث في خصائص عناصر المطابقة وقواعدها، وهذه العناصر هي: التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والحالات الإعرابية، والتعريف والتنكير، والتكلم والخطاب والغيبة.

3- **الفصل الثالث: المطابقة في الجملة**، ويعرض قواعد المطابقة في الجملة، ويناقش تأثير الإسناد في أوضاع المطابقة المختلفة في الفصائل النحوية الخمس.

4- **الفصل الرابع: المطابقة في التوابع**، ويرصد ظاهرة المطابقة في التركيبات التي تقوم على التبعية، ثم يناقش مدى المطابقة وعدمها في ذلك.

5- **الفصل الخامس: المسائل الأخرى**، ويدرس قواعد المطابقة في بعض الأبواب النحوية المتفرقة، مثل: الإضافة، والعدد والمعدود، واسم التفضيل، والحال وغيرها. ويناقش ما يُستثنى منها من أوضاع وحالات.

6- **الخاتمة**: وتقدّم أهم النتائج التي تتوصل إليها الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري

يُبنى إطار البحث النظري على ثلاثة مناهج: المنهج المعياري العربي، والمنهج التحويلي التوليدي، والمنهج الوظيفي.

المبحث الأول: المنهج المعياري العربي

تعريف المنهج المعياري

المنهج المعياري (Prescriptive Method): هو ذلك المنهج اللغوي الذي يعرض قواعد اللغة وفقًا لما يجب أن يكون استخدامها الأصحّ. وهو يقابل المنهج الوصفي (Descriptive Method) الذي يهدف إلى وصف اللغة كما هي في الاستعمال الجاري[1]. إذن يسعى المنهج المعياري إلى التفريق بين الصواب والخطأ وفقًا للقواعد المنصوص عليها، في حين يقبل المنهج الوصفي كل ما هو منطوق أو مكتوب في الاستعمال اللغوي ولا يكترث كثيرًا للقواعد المعيارية. لذلك تتّصف القواعد المعيارية بالثبوت، أما القواعد الوصفية فتتّسم بالتغيّر، وجدير بالذكر أن ثبوت القواعد المعيارية يتمثل في علوم النحو والصرف والأصوات، أما معاني المفردات والأساليب البيانية والمجازات البلاغية فتخضع للتغيّر أو ما يُسمّى التطوّر اللغوي[2].

ثبوت المنهج المعياري العربي

ويختلف المنهج المعياري العربي عن المنهج المعياري للغات الأخرى في أنّ ثبوت المعيارية العربية أقوى وأطول أمدًا؛ إذ تتبدل القواعد المعيارية للغات الأخرى من حقبة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال تختلف اللغة الإنجليزية في عصر "وليم شكسبير" (ت 1616م) عن اللغة الإنجليزية المعاصرة كثيرًا؛ لأن قواعدها تتغير. أما القواعد المعيارية للغة العربية من العصر الجاهلي إلى يومنا هذا، فهي هي. وقد قال عن المعيارية العربية المستشرق الألماني "ف. فيشر": "والحقيقة أن النحو العربي يعطينا الحق في أن نعتبر اللغة العربية – ابتداء من شواهدها

---

[1] انظر:

Richards, Jack C. Platt, John and Platt, Heidi (2007), **Longman Dictionary of Language Teaching & Applied Linguistics**, (5 ed.). Hong Kong: Pearson Education Asia, P. 130, P. 359.

[2] انظر: عمايرة، إسماعيل (2012)، المعيارية: هذا المنهج الذي حفظ وحدة العربية، **مؤتمر اللغة العربية ومواكبة العصر**، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، المحور الخامس، 17- 19 /1433/5هـ 9-2012/4/11م، ص 10، 11.

النصية القديمة كالشعر العربي القديم، وحتى ظهور مرحلة متأخرة، وهي العربية المكتوبة المعاصرة- لغة واحدة"[1].

ولا شكّ في أنّ تعلّق اللغة العربية بدين الإسلام هو العامل الرئيسي الذي يُقوّي ثبوت المعيارية العربية.[2] إذ يُكتب كتاب الله القرآن الكريم باللغة العربية، وهو دستور الإسلام. وكل انحراف عن المعيارية العربية سيشكّل صعوبة في قراءة النص القرآني وفهمه. ومع فتوحات الإسلام ودخول الأعاجم فيه أصبحت ظاهرة اللحن متزايدة وقد طرأت على ألسن المسلمين في أثناء قراءتهم للقرآن الكريم. وترتب على ذلك خطرٌ كبير على دين الإسلام؛ لذلك نشأ علم النحو العربي لصيانة القرآن من هذه الآفة.[3]

القيد الزماني والقيد المكاني

إنّ النحو مرّ في أثناء تأسيسه بمرحلتَيْن: مرحلة استقراء كلام العرب، ومرحلة استنباط القواعد. وقد قيل: "إنّ النحو علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"[4]. وهنا لا بدّ أن يُذكر أن النحاة وضعوا قيدًا زمانيًا ومكانيًا لكلام العرب في عملية استقرائهم إياه. ويمتدّ القيد الزماني مدة ثلاثمئة عام تقريبًا: من سنة 150 قبل الهجرة حتى سنة 150 بعدها[5]، وتسمّى هذه المدة الزمانية **عصرَ الاحتجاج اللغوي**[6] أيضًا. أما القيد المكاني فيعني منطقتي الحجاز ونجد اللتين تعيش فيهما قبائل عربية محددة.[7] وقد عيّن الفارابي هذه القبائل في كتابه المسمّى بالألفاظ والحروف، إذ قال: "كانت **قريش** أجودَ العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعًا وإبانة عمّا في النفس. والذين عنهم نُقلت اللغةُ العربية، وبهم اقتُدي،

---

[1] عمايرة، (2012)، **المعيارية: هذا المنهج الذي حفظ وحدة العربية**، ص 16.

[2] انظر: عبد التواب، رمضان، (1980)، **فصول في فقه العربية**، القاهرة: مكتبة الخانجي، ص: 108 – 115.

[3] انظر: الطنطاوي، محمد، (2005)، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، (ط3)، القاهرة: دار المعارف، ص: 16 – 19.

[4] السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري (ت 911 هـ)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، (تح: محمود سليمان ياقوت)، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2006، ص 206.

[5] انظر: عمايرة، (2012)، **المعيارية: هذا المنهج الذي حفظ وحدة العربية**، ص 9، 10؛ وانظر: الموسى، نهاد، (2014)، **في تاريخ العربية: أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي**، (ط1)، عمان: دار كنوز المعرفة العلمية ، ص 20، 23.

[6] انظر: عمايرة، إسماعيل أحمد، (2002)، **المستشرقون والمناهج اللغوية**، (ط3)، عمان: دار وائل، ص: 23، 25، 33 مثلا.

[7] انظر: عمايرة، (2012)، **المعيارية: هذا المنهج الذي حفظ وحدة العربية**، ص 9.

وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين القبائل العرب هم **قيس وتميم وأسد**. فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخِذَ ومعظمه وعليهم اتُّكِلَ في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم **هُذيل وبعض كِنانة وبعض الطائيين.**"[1]

وكان النحاة في تقعيدهم لكلام العرب يحاولون أن يراعُوا القاسم المشترك بين لغات هذه القبائل التي تنتمي إلى القيدَيْنِ المذكورَيْن. وكانوا يحاولون المحافظة على اطّراد قواعد العربية، وعدّوا ما خالف ذلك شاذًا. غير أن امتداد الاحتجاج اللغوي زمانيًا ومكانيًا يتيح لمعيار قواعد العربية قَدْرًا من التنوع المقبول. إذ قد يُلاحَظ مِن قاعدة لغوية واحدة نَمَطانِ للاستعمال، كورود الفعل لازمًا حينًا ومتعديًا حينًا آخَر[2]، أو مثل إعمال "ما" في لغة الحجازيّين وترك إعمالها في لغة التميميّين[3]؛ ولذا وصف اللغويون المحدثون قواعد العربية بأنها قامت على **أساس ائتلافي**[4] **أو بناء توليفي**[5].

أصول النحو العربي

من الملاحَظ أن منهج النحاة العرب في التقعيد تأثر بالمنهج الفقهي العربي[6]؛ إذ وضع النحاة لعلم النحو العربي أصولاً، شأنها شأن أصول الفقه. فهذه الأصول هي السماع والإجماع

---

[1] السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص 100 – 102.

[2] ومثال على ذلك: فعل "شكر"، إذ يقال: شَكَرَه، وشَكَرَ له. انظر: ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي (ت 643 هـ)، **شرح المفصّل للزمخشري**، (ط1)، 6م، (تح: إميل بديع يعقوب)، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م، ج1، ص 428.

[3] تناول ابن جني هذا المثال في باب "اختلاف اللغات وكلها حجة" لكتاب الخصائص، وقال: "وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها. لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها". انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان جني الموصلي (ت 392 هـ)، **الخصائص**، 3م، (تح: عبد الحميد هنداوي)، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م، ج1، ص 398.

[4] الموسى، نهاد، (1987)، **قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث**، (ط1)، عمان: دار الفكر، ص: 11، 21.

[5] عمايرة، (2002)، **المستشرقون والمناهج اللغوية**، 25.

[6] انظر: نحلة، محمود أحمد (1987)، **أصول النحو العربي**، (ط1)، بيروت: دار العلوم العربية، ص 7، وص 9 – 27. وانظر مزيدًا عن التفاعل بين العلوم الشرعية وعلم النحو: الإسنوي، جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن (ت 772 هـ)، **الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**، ط1، (تح: محمد حسن عواد)، عمان: دار عمار، 2005، ص 7 – 104 (دراسة المحقق للكتاب).

والقياس واستصحاب الحال[1]. والسماع هو أقوى أدلّة النحو؛ إذ "كُلّ من الإجماع والقياس لا بد له من مستند من السماع"[2]. ومصادر السماع هي: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعره ونثره[3].

أما الإجماع فيعني إجماع أهل البلدين البصرة والكوفة[4]. والجدير بالذكر أن النحويين البصريين لا يختلفون عن النحويين الكوفيين في القواعد اللغوية الأساسية، وإنما يختلفون في تفريعات للقواعد الأساسية، وكيفية النظر إليها من حيث مبدأي السماع والقياس[5].

وأما القياس فيعني حمل شيء على نظيره. وله أربعة أركان: الأصل والفرع والحكم والعلة الجامعة؛ إذ إنّ الأصل هو المنقول من مصادر السماع، وهو المقيس عليه؛ والفرع هو غير المنقول، وهو المقيس، وإذا كانت بين الأصل والفرع علة جامعة، جاز قياس حكم الفرع على حكم الأصل.[6]

وأما استصحاب الحال فيعني "إبقاء حال اللفظ عل ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[7]، "وهو من الأدلّة المعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء، وهو الإعراب، حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال، وهو البناء، حتى يوجد دليل الإعراب". [8]

---

[1] قال ابن جني في الخصائص: إن أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس. أما ابن الأنباري فذكر في لمع الأدلة أنها النقل (السماع) والقياس واستصحاب الحال. وجمع السيوطي بين الرأيين، فذهب إلى أن أدلة النحو أربعة: السماع والإجماع والقياس واستصحاب الحال. انظر: السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص 14.

[2] المصدر نفسه، ص 14.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 74.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص 15، 187.

[5] انظر: الموسى، (2014)، **في تاريخ العربية**، ص 15، 16.

[6] السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص: 203 – 208.

[7] المصدر نفسه، ص 274.

[8] المصدر نفسه، ص 274.

المبحث الثاني: المنهج التحويلي التوليدي

نظرية شمولية للنحو

المنهج التحويلي التوليدي (Transformational-Generative Method)[1] هو المنهج الذي أقامه العالم اللغوي "ناعوم تشومسكي" (Noam Chomsky) لدراسة البنى التركيبية للنحو. وقد أراد من خلال هذا المنهج أن يقدّم للبنى اللغوية نظريةً شمولية عامة صالحة لتنطبق على أي لغة[2]. وقد فرّق بين **الأداء اللغوي** (Linguistic Performance) و**الكفاية اللغوية**[3] (Linguistic Competence). فالأداء اللغوي هو "الاستخدام الفعلي للّغة في الحالات المجسَّدة"[4]؛ أما الكفاية اللغوية فهي "تلك المعرفة التي تمنح المتكلم والسامع القدرة على إنتاج الجمل النحوية وفهمها"[5]. ورأى "تشومسكي" أن من مهمّة اللغوي أن يقيم نظرية لغوية تقدر على وصف الأداء اللغوي بالإضافة إلى الكفاية اللغوية في عملية التواصل اللغوي (إنتاج الجمل وفهمها) بين المتكلم والسامع، وفي الوقت نفسه تستطيع النظرية أن تشرح العلاقة بين الكفاية اللغوية والأداء اللغوي[6]. وهو بذلك قد أخذ على اللغويين الوصفيين تحيُّزهم لدراسة الأداء اللغوي دون البحث في طبيعة الكفاية اللغوية والنظر إلى العلاقة بينهما[7].

---

[1] يسمي اللغويون العرب المنهج التحويلي التوليدي بالنظرية التحويلية التوليدية أو نظرية التحويل والتفريع أيضًا.

[2] انظر:

Chomsky, Noam (1975), **Syntactic Structures**, (11 ed.). Paris: Mouton Publishers, P.P. 5 – 11.

[3] يترجم بعض اللغويون العرب مصطلح "Competence" **بالسليقة** (انظر: الموسى، نهاد، 1980، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ص 47) أو **القدرة** (انظر: موسى، عطا محمد، (2002)، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، (ط1)، عمان: دار الإسراء، ص 235، 236).

[4] انظر:

Chomsky, Noam (1972), **Aspects of the Theory of Syntax**, (8 ed.). Massachusetts: The M.I.T. Press, P. 4.

[5] انظر: المصدر نفسه، ص 4. وانظر أيضًا: موسى، (2002)، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، ص 235.

[6] انظر:

Chomsky, (1972), **Aspects of the Theory of Syntax**, P. 3; P. 4.

[7] انظر: المصدر نفسه، ص 5.

الجانب النفسي الإدراكي في اكتساب اللغة

وصف "تشومسكي" الكفاية اللغوية بأنها قدرة كامنة ومكتسبة في آنٍ معًا[1]. وذهب إلى أنّ ثمة نظاما لاكتساب اللغة (Language Acquisition Device) يكمن في دماغ الإنسان، وعندما يسمع الطفل مجموعة من الجمل من أَبَوَيْهِ والناس في محيطه، تتشكل في هذا النظام قاعدة البيانات اللغوية الأولية (Primary Linguistic Data)، ثم يضع الطفل فرضيات معينة لقواعد لغته بناءً على قاعدة البيانات هذه، وبعد ذلك يختبر هذه الفرضيات في الاستعمال اللغوي، ويعدّلها عندما يتّضح خطؤها. وهكذا يكتسب الطفل اللغة من بيئته اكتسابًا سليقيًا[2]. وقد فسّر "تشومسكي" بذلك كلّه عملية اكتساب اللغة من الجانب النفسي الإدراكي.

وذهب إلى أنّ جميع الناس – بغضّ النظر عن لغاتهم – يتمتعون سليقةً بقواعد جامعة (Universal Grammar) تتحكم بالمبادئ الأساسية للّغة[3]. وتسمح هذه القواعد الجامعة للإنسان بإدراك العلاقة الدلالية بين الكلمات في الجملة، مما يجعل الحدث اللغوي في حقيقته إجراءً نفسيًا[4]. وعاب "تشومسكي" في هذا الصدد على اللغويين الوصفيين أنهم نظروا إلى الجملة على أنها مجرّد ترتيب معيّن من الكلمات. غير أنّ اللغويين التحويليين وصفوا الجملة بأنها ترتيب من الأفكار[5]. فترتيب الكلمات هو انعكاس لترتيب الأفكار، إذ أتت الأفكار قبل أن تتجسد الكلمات في الجملة[6].

---

[1] انظر:

Chomsky, (1972), **Aspects of the Theory of Syntax**, P. 4.

وانظر أيضًا: الموسى، (1980)، **نظرية النحو العربي**، ص 52؛ وموسى، (2002)، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين** ، ص 235؛ وفارع، شحدة وعمايرة، موسى وحمدان، جهاد والعناني، محمد (2006)، **مقدمة في اللغويات المعاصرة**، (ط3)، عمان: دار وائل، ص 235.

[2] انظر:

Chomsky, (1972), **Aspects of the Theory of Syntax**, P.4; P.P. 18 – 27.

[3] انظر:

Chomsky, (1972), **Aspects of the Theory of Syntax**, P. 6; Richards, et al. (2007), **Longman Dictionary of Language Teaching & Applied Linguistics**, P. P. 490 – 492.

ويُترجَمُ مصطلح "Universal Grammar" بالقواعد العالمية أو النحو الكلي أيضًا.

[4] انظر:

Chomsky, (1972), **Aspects of the Theory of Syntax**, P. 4.

[5] انظر: المصدر نفسه، ص 6.

[6] انظر: المصدر نفسه، ص 7.

بين البنية السطحية والبنية العميقة

تهدف النظرية التحويلية التوليدية[1] إلى دراسة قواعد كيفية تشكيل الجمل وإجراءاتها في لغة معيّنَة[2]. وتميّز بين بِنيَتَيْنِ للّغة، إحداهما سطحية والأخرى عميقة[3]. والبنية السطحية هي التي تأتلف فيها جمل وعبارات بتجسيداتها الصوتية، وهي تتعلق بعدة مستويات لغوية: الصوتي والصرفي والتركيبي. أما البنية العميقة فتقترن بالمستوى الدلالي للغة، وفيها تتضح معاني الجمل والعبارات[4].

يؤكد أصحاب النظرية التحويلية التوليدية على أهمية دور **القواعد التوليدية** (Generative Grammar)، فهي قواعد تستند إلى القواعد الجامعة[5]، وتنصّ على مبادئ ومعايير لتحديد ما هو المقبول أو المرفوض نحويًا من الجمل[6]، وهي تستطيع أن تعبّر عن وصف دقيق للكفاية اللغوية الكامنة لدى الناطق باللغة[7]، وتعرض نماذج محايدة للاستخدام اللغوي الأساسي الذي لا يتعلق

لتوضيح الفكرة على سبيل المثال: هناك ستة احتمالات لكيفية ترتيب الفعل والفاعل والمفعول به في اللغات: "SVO"، و"SOV"، و"VSO"، و"VOS"، و"OVS"، "OSV". ولكن ناطقًا بلغة معيّنة سيختار ترتيبًا معيّنًا عفويًا حسب قاعدة البيانات اللغوية الأولية في دماغه. وفي العربية مثلاً، من الأصل أن يأتي الفعل قبل الفاعل، ويأتي الفاعل قبل المفعول به؛ ولذلك حكم النحاة بأنّ الفاعلية للمتقدم والمفعولية للمتأخر عند عدم ظهور العلامات الإعرابية في الاثنين، نحو: "ضرب موسى عيسى".

[1] النظرية التحويلية التوليدية – التي أعنيها هنا – هي النظرية النموذجية (Standard Theory) التي يمثلها كتاب "وجوه نظرية النحو" (Aspects of the Theory of Syntax). انظر: موسى، (2002)، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، ص: 239.

[2] انظر:

Chomsky, (1975), **Syntactic Structures**, P. 11.

[3] يصطلح بعض النحاة العرب المحدثون هاتين البنيتين بالبنية البرّانية والبنية الجوانية. انظر: الموسى، (1980)، **نظرية النحو العربي**، ص 63.

[4] انظر:

Chomsky, (1975), **Syntactic Structures**, P. 11; Chomsky, (1972), **Aspects of the Theory of Syntax**, P. 16.

[5] انظر:

Chomsky, (1972), **Aspects of the Theory of Syntax**, P. 6.

[6] انظر:

Chomsky, (1975), **Syntactic Structures**, P. 13; Richards, et al. (2007), **Longman Dictionary of Language Teaching & Applied Linguistics**, P. 193.

[7] انظر:

Chomsky, (1972), **Aspects of the Theory of Syntax**, P. 4; P. 8; P. 15.

بالسياقات الخارجية أو الفروق الشخصية[1]. وثمة ثلاثة مكوّنات رئيسية للقواعد التوليدية: المكوّن النحوي، والمكوّن الفونولوجي، والمكوّن الدلالي[2]. والمكون النحوي هو مجموعة القواعد المحدودة لبناء التركيب الصحيح للجملة. أما المكون الفونولوجي فيتيح للجملة تجسيدًا صوتيًا وفقًا للقواعد التركيبية، وهو متعلق بالبنية السطحية. وأما المكون الدلالي فهو الذي يقرر معنى الجملة التي تتأسس بالقواعد التركيبية، وله اتصال وثيق بالبنية العميقة[3]. إذن المكون النحوي هو الوصل بين المكون الفونولوجي والمكون الدلالي، وهو الجسر بين البنية السطحية والبنية العميقة.

ويشير أصحاب النظرية التحويلية التوليدية إلى نوع آخر من القواعد، ويسمّونها **القواعد التحويلية** (Transformational Grammar) [4]، أو المكوّن الثانوي التحويلي (Transformational Subcomponent)[5]، وهي القواعد التي تتحكم بالتحويلات التركيبية في البنية السطحية للجملة[6]، ويمكن للإنسان من خلال القواعد التوليدية والتحويلية المحدودة أن ينتج عددا غير محدود من الجمل[7]، ومن ثم يستطيع أن يؤلّف جملاً جديدة في عملية التواصل اللغوي ويفهم جملاً غير مسموعة سابقًا بناء على هذه القواعد[8].

---

[1] انظر:

Chomsky, (1972), **Aspects of the Theory of Syntax**, P. 9, P.4.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص 16.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 16.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص 16.

[5] انظر: المصدر نفسه، ص 17.

[6] يجمل اللغويون المحدثون هذه التحويلات بقواعد الحذف، والإحلال، والتوسيع، والاختصار، والزيادة، وإعادة الترتيب. انظر: موسى، (2002)، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، ص 237.

[7] انظر:

Chomsky, (1972), **Aspects of the Theory of Syntax**, P. 8, P. 15, P 16.

[8] المصدر نفسه، ص 6.

المبحث الثالث: المنهج الوظيفي

أداة التواصل

اللسانيات الوظيفية (Functional Linguistics) منهج يدرس اللغة من حيث إنها أداة أو آلة للتواصل[1] ويهدف إلى دراسة البنى اللغوية وشرح معانيها من خلال اللجوء إلى وظائفها في الاستعمال اللغوي[2]. وهي في ذلك تهتمّ بتحليل الخطاب (Discourse Analysis) وسياق الحال (Context of Situation)[3]، فتُعنى كثيرًا بالعناصر المحيطة بالحدث اللغوي، وتشمل المتكلم، والمخاطب، والمستمعين، والمكان، والزمان، والموضوع، والأسلوب، والغاية التي يقصدها المتكلم، والنتائج العملية والسلوكية التي تُحْدِثها العبارة في المخاطَب والمستمعين[4]؛ إذ إن معاني المفردات في المعاجم، والقواعد الصوتية والصرفية والنحوية في الكتب اللغوية تقدّم لنا عدة احتمالات في أثناء التواصل اللغوي، إلا أنّ السياق هو الذي يقرر المعنى المُراد من هذه الاحتمالات[5].

---

[1] انظر:

Richards, et al. (2007), **Longman Dictionary of Language Teaching & Applied Linguistics**, P. 187.

وانظر أيضًا: المتوكل، أحمد، (1986)، **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، (ط1)، الدار البيضاء: دار الثقافة ، ص 9.

[2] انظر:

Halliday, M.A.K. (1985), **An Introduction to Functional Grammar**, (1 ed.). London: Edward Arnold, P. xiii, xiv, xxvii.

اسم المؤلف الكامل: "Michael Alexander Kirkwood Halliday"

[3] انظر: المصدر نفسه، ص: xv. ويسمى تحليل الخطاب في الاصطلاح "تحليل النص" (Analysis of Text) أيضًا؛ ويسمى سياق الحال لدى اللغويين العرب "المقام" أيضًا (انظر: الحسن، شاهر (2001)، **علم الدلالة السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية**، عمان: دار الفكر، ص 157؛ وحسان، تمام، (2009)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، (ط6)، القاهرة، عالم الكتب، ص 182).

[4] انظر: الحسن، (2001)، **علم الدلالة السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية**، ص 115، 116، 157؛ والموسى، (1980)، **نظرية النحو العربي** ، ص 82؛ وموسى، (2002)، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، ص 301.

[5] انظر: خليل، إبراهيم محمود (1990)، **السياق وأثره في الدرس اللغوي: دراسة في ضوء علم اللغة الحديث**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص 214.

دور المعنى

يؤدي المعنى دورًا مركزيًا في نظرية المنهج الوظيفي، ويرى اللغويون الوظيفيون أن مكوّنات المعنى في الأصل تحمل وظائف أساسية، ويسمّونها: مكوّنات "ما وراء الوظيفة" (Metafunction)، وهذه المكوّنات قد تأتي من حقول الدلالة للّفظ، والتفاعل في الحديث، وسياق النص[1]. ويكمن الفرق الأساسي بين النحو الشكلي والنحو الوظيفي في أنّ محور الاهتمام في نظرية النحو الشكلي هو صِيَغ المفردات وتركيبات الجمل. واللغويون في البحث الشكلي يلحّون على سؤال: "ماذا تعني هذه الأشكال والبنى؟"، في حين يتحول السؤال لدى اللغويين الوظيفيين إلى: "كيف تُؤَدَّى هذه المعاني؟ وبأي أشكال؟ وفي أي سياقات؟".[2] إذ إنّ المعنى الذي يأتي بعد إنجاز الحدث اللغوي هو محور الاهتمام لدى اللغويين الوظيفيين.

وجدير بالذكر أن الاهتمام بالمعنى يمثّل القاسم المشترك بين المنهج التحويلي التوليدي والمنهج الوظيفي، إلا أن نظر المنهج التحويلي التوليدي إلى المعنى يتصف بصفة التجريد، إذ إنّ المعنى في نظر أصحاب المنهج التحويلي التوليدي يكمن في البنية العميقة، ويكون مجردًا من السياق وخاليًا من الآثار المقامية، وأما المعنى في نظر اللغويين الوظيفيين فهو الذي يأتي بعد إنجاز الحدث اللغوي، ويرتبط بالسياق والمقام.

يصف اللغوي الإنجليزي "مايكل هاليداي" القواعد الوظيفية بأنها "قواعد طبيعية" (Natural Grammar)، إذ تهدف اللسانيات الوظيفية إلى شرح معاني الحدث اللغوي مقترنًا باستعماله[3]، والكشف عن العلاقة الطبيعية بين الشكل والمعنى في ذلك[4]، ويمكن القول: إن المنهج الوظيفي محاولة لإدماج الدراسة النحوية بالدراسة الدلالية[5].

النظام اللغوي

ويؤكد "هاليداي" في تنظيره للمنهج الوظيفي في كتاب "مدخل إلى النحو الوظيفي" (An Introduction to Functional Grammar) على فكرة أن اللغة قائمة على "النظام" – نظام

---

[1] انظر:

Halliday, (1985), **An Introduction to Functional Grammar**, P. xiii.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص xiv.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص xiii .

[4] انظر: المصدر نفسه، ص xvii، xix.

[5] انظر: المصدر نفسه، ص xix.

الوظائف. إذ يرى أنّ كلّ عنصر في النظام اللغوي قابل لأن يُشرح بوظيفته أو وظائفه[1]، وأن البنى اللغوية – في المفرد والمركَّب والجملة – هي تمثّل تجسيدات عضوية (Organic Configurations) للنظام، أيْ كل جزء من أجزائها يشارك في تقديم وظيفته لبناء النظام كالجسد الواحد[2]. ويذهب إلى أن استعمال اللغة في هذا النظام قائم على الاختيار – الاختيار من الاحتمالات الممكنة لإنتاج المعنى[3].

وينظر المنهج الوظيفي إلى وظيفة عناصر الجملة من ثلاثة جوانب: النحوي والدلالي والتداولي[4].

أولاً: الجانب النحوي: ويُعنى بالعلاقة التركيبية بين عناصر الجملة، كعلاقة المبتدأ بالخبر في جملة: "أحمدُ سعيدٌ"مثلاً، فـ"أحمد" مبتدأ و"سعيد" خبر[5].

ثانيًا: الجانب الدلالي: ويعنى بعلاقة الرموز اللغوية بالأشياء التي تدلّ عليها، ففي جملة "شرب أحمد الشاي" "أحمد" هو المنفّذ (Agent) للفعل، أما "الشاي" فهو المتقبّل (Goal)[6]. وكذلك يهتمّ اللغويون الوظيفيون بدلالة العناصر اللغوية من الناحية الصرفية والمعجمية. فإذا كان العنصر فعلاً، كان السؤال عندهم: هل كان الفعل متعديًا أو لازمًا، وهل دلّ على الحركة أو الحالة الوصفية؟[7]

---

[1] انظر: المصدر نفسه، ص xiii .

[2] انظر:

Halliday, (1985), **An Introduction to Functional Grammar**, P. xiii, xiv, xxi.

[3] انظر: المصدر نفسه، صxxvii .

[4] انظر: موسى، (2002)، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص**: 308، 309؛ والحسن، (2001)، **علم الدلالة السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية**، ص 157.

[5] انظر: الحسن، (2001)، **علم الدلالة السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية**، ص 157. يعتبر المنهج الوظيفي التحليل النحوي الخطوة الأولى لإجراء التحليل الوظيفي للنص، وهذا يعني أن المنهج الوظيفي لا ينفكّ عن النحو التقليدي، وإنما يأخذه منطلقًا للوصول إلى النتائج في المنحى الوظيفي. انظر:

Halliday, (1985), **An Introduction to Functional Grammar**, P. xvi.

[6] انظر: المتوكل، (1986)، **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، ص 33.

[7] انظر: المتوكل، (1986)، **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، ص33؛ وموسى، (2002)، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، ص 306.

ثالثًا: الجانب التداولي: ويهدف إلى تصنيف عناصر الجملة وفقًا لوظائفها التداولية[1]، نحو الموضوع (Topic) والتعقيب (Comment) والبؤرة (Focus)[2]. والموضوع هو المحدَّث عنه، والتعقيب هو تكميله، ففي جملة "المدير أعطى عمتي إبريقًا" المدير هو الموضوع في الحديث، أما "أعطى عمتي إبريقا" فهو التعقيب[3]. وفي جملة "الإبريق أُعْطِيَ من المدير إلى عمتي"، يصبح المحدَّث عنه هو "الإبريق"، ويكون "أُعْطِيَ من المدير إلى عمتي" هو التعقيب. ومن الملاحظ أن "المدير" في كلتا الجملتين يبقى منفّذًا للفعل من حيث الجانب الدلالي. وأمّا البؤرة فهي العنصر الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزًا في الجملة[4]، كالاسم الذي يأتي بعد اللام المزحلقة في قوله تعالى: ﴿واللَّـهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾[5]. إذ تفيد اللام هنا التبئير.

دور النص

يقول "هاليداي": إن القواعد الوظيفية تتّصل أوثق اتّصال بتحليل النص[6]. فهي جزء لا يتجزأ منه، والقواعد الوظيفية تمهّد الخطوة الأساسية لإجراء تحليل الخطاب.[7] ومن الملاحظ أن

---

[1] انظر: الحسن، (2001)، **علم الدلالة السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية**، ص 157؛ وموسى، (2002)، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، ص 309. وأشار أحمد المتوكل إلى خمس وظائف تداولية في اللغة العربية: المبتدأ، والذيل، والبؤرة، والمحور، والمنادى. (انظر: المتوكل، أحمد، 1985، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ط1، الدار البيضاء: دار الثقافة).

[2] انظر: موسى، (2002)، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، ص 308؛ والمتوكل، (1985)، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص 7 وما بعدها. من الملاحظ أن بعض اللغويين يستخدمون مصطلح "المسند إليه" أو "المبتدأ" (Theme) بدلاً من مصطلح "الموضوع"، ويستخدمون مصطلح "المسند" (Rheme) بدلا من مصطلح "التعقيب". غير أنّني أرى أنّ "المسند إليه" و"المسند" و"المبتدأ" من المصطلحات النحوية، وأفضّل استخدام "الموضوع" و"التعقيب" للدلالة على ذلك تجنبًا الخلط بين الجانب النحوي والجانب التداولي من حيث الاصطلاح.

[3] انظر:

Halliday, (1985), **An Introduction to Functional Grammar**, P. 38.

ومن الملاحظ أن تصنيف أجزاء الجملة إلى الموضوع والتعقيب قريب إلى فكرة إبراز الجزء الأهمّ من خلال التقديم والتأخير.

[4] انظر: المتوكل، (1985)، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص 28.

[5] **القرآن الكريم**، سورة المنافقون، الآية: 1.

[6] انظر:

Halliday, (1985), **An Introduction to Functional Grammar**, P. x.

[7] انظر: المصدر نفسه، ص xv.

مفهوم النص عنده مفهوم واسع؛ إذ إنه يشمل المنطوق والمكتوب[1]. وبسبب اهتمام المنهج الوظيفي بالنص المنطوق، يُعدّ النبر والتنغيم من العناصر الأساسية في التحليل[2]. وأيضًا يرتبط النص في هذا المنحى بسياق الحال وسياق الثقافة، مما يدلّ على أن منظور المنهج الوظيفي قريب من اللسانيات الاجتماعية[3].

ومع أن العلاقة بين النحو الوظيفي ونحو النص[4] علاقة وطيدة، فإن بين المجالين اختلافًا طفيفًا. ويشير "هاليداي" إلى أن القواعد في النص لا تحصى[5]، وأن الهدف من تطبيق النحو الوظيفي هو تقديم إطار عام لقواعد النص، وتأسيس أفق عريض لها قبل التعمق[6]. إذ يمثل النحو الوظيفي إطارًا عامًا لنحو النص، ويمثل نحو النص جانبًا خاصًا للنحو الوظيفي.

مع اللسانيات التطبيقية

لا بدّ من الإشارة إلى أن المبادئ النظرية للمنهج الوظيفي صالحة لأن تُطبَّق أو تُستخدم في مجالات اللسانيات التطبيقية، مثل: تعليم اللغة وإعداد الكتب التعليمية[7]، وتدريس اللغة للأغراض الخاصة، وتحليل الخطاب. وبسبب أن المنهج الوظيفي ينظر إلى النص على أنه يمثل الاستعمال الفعلي للنظام اللغوي[8]، يأتي اهتمامه في الناحية التطبيقية باختيار النصوص المناسبة وتأسيس قاعدة البيانات اللغوية لغاية استخراج القواعد الوظيفية العامة وتحليلها وإجراء العملية الإحصائية لها[9].

---

[1] انظر:

Halliday, (1985), **An Introduction to Functional Grammar**, P. xv.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص xxvii.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص xv، xvi؛ والموسى، (1980)، **نظرية النحو العربي**، ص 86، 87؛ وفارع، شحدة والآخرين، (2006)، **مقدمة في اللغويات المعاصرة**، ص 200.

[4] إن استخدام مصطلح "النحو" لـ "النحو الوظيفي" و"نحو النص" على التجوز، إذ لا يعني النحو "Syntax" هنا، وإنما يعني القواعد (Grammar).

[5] انظر:

Halliday, (1985), **An Introduction to Functional Grammar**, P. xiii.

[6] انظر: المصدر نفسه، ص xv.

[7] انظر مثلاً: عبده، داود، (1990)، **نحو تعليم اللغة العربية وظيفيًا**، عمان: دار الكرمل.

[8] انظر:

Halliday, (1985), **An Introduction to Functional Grammar**, P. xxii.

[9] انظر عن المنهج الإحصائي: عمايرة، (2002)، **المستشرقون والمناهج اللغوية**، ص 150 وما بعدها.

المبحث الرابع: كيفية اعتماد المناهج

يعتمد البحث المناهج الثلاثة المذكورة سابقًا من حيث أسسها المنهجية ومفاهيمها النظرية. والهدف من اعتماد هذه المناهج الثلاثة هو إيجاد نقطة التوازن بين ثلاثة أنواع من القواعد: القواعد الصحيحة، والقواعد الممكنة، والقواعد المستعملة.

فلا شكّ في أن المنهج المعياري يمثل الإطار الأهمّ في استخراج القواعد اللغوية الصحيحة. غير أن بعض النحاة القدامى أحيانًا يجعلون من القواعد اللغوية تشكيلاً مصنوعًا وتمرينًا عقليًا. فنجد سيبويه في بعض الأحيان يتصرف في الأعاريب للجملة الواحدة ، فتارة يذكر وجه الرفع لموضعٍ في الجملة، وتارة يذكر وجه النصب له، وتارة يذكر وجه الجرّ له[(1)]. وكذلك نرى المبرّد يخصّص في كتابه «المقتضب» بابًا لامتحان المتعلّمين، فيذكر جملة مصنوعة مثل: "الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيه درهمًا القائمُ في داره أخوك سوطًا أكرَمَ الآكلُ طعامَه غلامُه زيدٌ عمرًا خالدٍ بكرًا عبدَ الله أخوك"[(2)]. وفي كل ذلك بُعْدٌ عن واقع الاستعمال اللغوي.

أما المنهج التحويلي التوليدي فمحوره قائم على البحث عن القواعد التحويلية والتوليدية، وهي القواعد الممكنة، ودراسة هذه القواعد الممكنة والعلاقات بينها ستساعد المتعلم على فهم البنية العميقة للّغة وإدراك كيفية تشكيلها في البنية السطحية.

وأما المنهج الوظيفي فيجعل دراسة الوضع الطبيعي للظواهرِ والاستعمالاتِ اللغويةِ من أَوْلَوِيّاتِه؛ إذ لا يكترث للشواهد الشاذة، والقواعد المصطنعة التي افترضها النحاة القدامى، ويهدف إلى ربط القواعد بالدلالة والسياق من خلال دراسة اللغة في المستويات الثلاثة: النحوي والدلالي والتداولي، وذلك يساعد المتعلم على بناء معرفته اللغوية وفقًا للواقع اللغوي، ويحرر البحث اللغوي من المنظور الافتراضي إلى المنظور الواقعي.

---

[1] انظر في هذه المسألة: مغالسة، محمود حسني، (2002)، **أبحاث في اللغة والنحو والقراءات**، (ط1)، عمان: دار البشير، ص 29 – 63، وهو بحث بعنوان "تسخير سيبويه الشعر العربي لبناء قواعده النحوية". وقد ذكر المؤلف في ذلك اثني عشر بيتًا تصرف سيبويه في أعاريبها.

[2] المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285 هـ)، **المقتضب**، (ط1)، 4م، (تح: محمد عبد الخالق عضيمة)، القاهرة: وزارة الأوقاف، 1994م ، ج1، ص 160.

الفصل الثاني: عناصر المطابقة وقواعدها

المبحث الأول: تعريف المطابقة

تعني المطابقة[1] في الاصطلاح النحوي: "ظاهرة من الظواهر التي تتجلى فيها علاقة الترابط النحوي بين العناصر اللغوية في الجملة، من حيث تشارك جميع العناصر أو بعضها في خصائص معيَّنة" [2]. وتتمثل هذه العناصر في خمس فصائل نحوية (Grammatical Categories): **فصيلة الجنس، وفصيلة العدد، وفصيلة الإعراب، وفصيلة التعيين، وفصيلة الشخص**[3]. ومن وظائفها الأساسية أنها عامل تماسك وتجانس في الجملة[4]. ويرى تمام حسان أن المطابقة في أي واحد من هذه الفصائل الخمس تقوّي الصلة بين المتطابِقَيْن، فتكون هي نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى، وتكون قرينة لفظية على الباب الذي يقع فيه ويعبّر عنه كل منهما[5]. إذن يمكن القول إنّ المطابقة توثق الصلة بين أجزاء الجملة معنىً ولفظاً بالاستناد إلى القواعد المتعلقة بالفصائل الخمس المذكورة.

---

[1] يقابل مصطلح المطابقة في الاصطلاح النحوي الإنجليزي "Agreement" أو "Comcord" (التوافق). انظر: لي، إن سوب (1998)، **الفصائل النحوية في اللغة العربية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص 190. وانظر:

Richards, et al. (2007), **Longman Dictionary of Language Teaching & Applied Linguistics**, P. 94.

[2] انظر:

Richards, et al. (2007), **Longman Dictionary of Language Teaching & Applied Linguistics**, P. 94.

[3] حسان، (2009)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص: 16، 211، 212. وتسمى فصيلة الجنس فصيلة النوع أيضًا.

[4] انظر: طحان، ريمون، (1972)، **الألسنية العربية**، (ط1)، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ص 39. إذ قال المؤلف: "وقد تظهر عوامل التطابق مجتمعةً أو قد يظهر بعضها فقط، ولكنها في كلتا الحالتين تجعل السياق متماسكا وتضفي عليه تجانسا شكليا معيّنا".

[5] حسان، (2009)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص 212، 213.

أنواع المطابقة

قد تُقسم المطابقة إلى أنواع بحسب المعايير المختلفة[1]. فمن حيث نطاق المطابقة تقسم المطابقة إلى نوعين:

1- **المطابقة الكلية:** وتعني أن بين أجزاء الجملة مطابقة كلية في الجنس أو العدد أو الإعراب أو التعيين أو الشخص[2]، مثل: "المُدَرِّسُونَ مُخْلِصُونَ فِي عَمَلِهِمْ"، و"وَجَدْتُ فِي القَاعَةِ الكَبِيرَةِ طالِباتٍ مُجْتَهِدَاتٍ". إذ يتطابق في الجملة الأولى "المدرسون" و"مخلصون" في العدد والجنس والإعراب، ويتطابق "المدرسون" والضمير (هم) في "عملهم" في الشخص والعدد والجنس. أما الجملة الثانية فيتطابق فيها لفظ "القاعة" و"الكبيرة" في الجنس والعدد والإعراب والتعيين، وكذلك الأمر في "طالبات" و"مجتهدات".

2- **المطابقة الجزئية:** وتعني المطابقة في بعض الفصائل وعدمها في الفصائل الأخرى[3]، مثل: "جاءت الطالبتان" و"جاءت الطالبات". إذ يطابق فعل "جاءت" "الطالبتان" و"الطالبات" من حيث الجنس والشخص، ولا يطابقهما من حيث العدد.

ويسمى عدم المطابقة "**المخالفة**"[4] أيضا. ويستخدم لفظ المخالفة كثيرًا في قواعد التركيب العددي حين تكون الأعداد من ثلاثة إلى عشرة. إذ يخالف العدد في هذه الحالة مفرد المعدود من حيث الجنس، مثل: "ثلاثة كتب" و"عشر دراسات". وأرى أنه يمكن أن نطلق على هذا النوع من المخالفة مطابقةً معكوسة، ونعدّها صورة من صور المطابقة؛ لأنها مقرَّرة من القياس النحوي.

وقسم الباحث "إن سوب لي" المطابقة إلى **المطابقة الإلزامية** و**المطابقة الاختيارية** أيضًا[5]. فتتمثل المطابقة الإلزامية بمطابقة العناصر اللفظية كالجملة: "المعلمون يُدَرِّسون في مدرستهم". أما المطابقة الاختيارية فتعني جواز استخدام صورتين من المطابقة. فكلّ من جملة "حضرت القاضيَ امرأةٌ" وجملة "حضر القاضيَ امرأةٌ" جائزة؛ وذلك بسبب صدارة الفعل في الجملة وانفصاله عن الفاعل.

---

[1] ذكر الباحث "إن سوب لي" أربعة معايير لتقسيم أنواع المطابقة: معيار نطاق المطابقة، ومعيار الإلزام، ومعيار التركيب، ومعيار اللفظ والمعنى. غير أنني أستخدم معيار العلاقة بين أجزاء الجملة بدلاً من معيار التركيب. وسأترك هنا معيار اللفظ والمعنى؛ لأن اللفظ أو الشكل في المنهج الوظيفي لا يكون مستقلاً عن المعنى، بل يتصل به أوثق اتصال. وسأناقش القضايا المتعلقة باللفظ والمعنى في الفصول القادمة بتفصيل.

[2] لي، (1998)، **الفصائل النحوية في اللغة العربية:** ص 191.

[3] المصدر نفسه، ص 191.

[4] وقد يسمى "العدول عن المطابقة"، إلا أنني أرى أن لفظ "العدول" أقرب إلى مجال البلاغة والأسلوبية منه إلى مجال النحو؛ ولذلك أتجنب استخدام مصطلح "العدول عن المطابقة".

[5] المصدر نفسه، ص 191.

ويمكن أن نقسّم المطابقة من حيث العلاقة بين المتطابقين في التركيب أو الجملة إلى ثلاثة أنواع:

1- **علاقة الإسناد:** وتتكون من المسند والمسند إليه، مثل: "الأولاد ناموا" و"الطلبة مجتهدون" في الجملة الاسمية، و"جاءت الطالبات" في الجملة الفعلية. إذ تتحقق المطابقة في هذه الجمل بسبب علاقة الإسناد[1].

2- **علاقة التّبعية:** وتتكون من التابع والمتبوع، مثل: "تعرفتُ على **القائِدِ العَظِيمِ**" و"أتمنى لك **عشاءً هنيئًا**". فيتبع "العظيم" "القائد" في الجنس والعدد والإعراب والتعيين. وكذلك الحال في "عشاءً" و"هنيئًا".

3- **العلاقة المشتركة بين الإسناد والتبعية:** وهذه العلاقة توجد في تركيب النعت السببي، مثل: "التقيتُ بسائقٍ حسنةٍ أخلاقُهُ". فمن الواضح أن بين "سائق" و"حسنة" علاقة تبعية، إذ يتبع "حسنة" المنعوت (المتبوع) في الإعراب والتعيين. أما العلاقة بين "حسنة" و"أخلاقه" فهي علاقة إسناد. إذ يمثل لفظ "حسنة" مسندًا (فعلاً) في المعنى؛ لذلك يتبع لفظ "حسنة" الذي بعده في الجنس، ويجب إفراده. ويمثل لفظ "أخلاقه" مسندًا إليه (فاعلاً)؛ لذلك يكون مرفوعًا في الإعراب، ويعود الضمير فيه إلى "سائق".

---

[1] يسمي "إن سوب لي" علاقة الإسناد بالتركيب الخارجي المركز (Exocentric Construction)، وعلاقة التبعية بالتركيب الداخلي المركز (Endocentric Construction) غير أنني أعترض على استخدام هذين المصطلحين؛ وذلك يعود أولا إلى غرابة المصطلحين، لعلهما يناسبان الفكر اللغوي الغربي ولا يصلح تطبيقهما على الفكر اللغوي العربي، وثانيًا إلى أن لفظ "التركيب" يدلّ على الشكل فقط، وأن لفظ "العلاقة" أنسب لأنه يدل على الشكل والمضمون في آن واحد. وربما لأنه ينظر إلى القضية نظرًا شكليًا، فلا يعي أن ثمة نوعًا ثالثًا من العلاقة، وهي العلاقة المشتركة بين الإسناد والتبعية. انظر: لي، (1998)، **الفصائل النحوية في اللغة العربية**، ص 191، 192.

المبحث الثاني: فصيلة الجنس[1]

معروف أن الجنس في الطبيعة ثلاثة أصناف: الذكر، والأنثى، والمحايد الذي لا ينتمي إلى الذكر والأنثى نحو الجوامد. أما الجنس في اللغة العربية فينقسم إلى المذكّر والمؤنّث، ولا يوجد فيها جنس محايد إلا في نطاق ضيق جدًا[2]. وأجمع النحاة العرب أن المذكّر في الجنس اللغوي هو الأصل[3]؛ فلذلك احتاج المؤنث لعلامة تميّزه عن المذكر؛ لأنه فرع عن المذكر، وقلّما استخدمت العرب علامة خاصّة للتذكير[4]، "ومما يدل على تأصيل التذكير أنه يُغَلَّب عند اجتماعه مع التأنيث، فيقال: الأبوان في الأب والأم عند تثنيتهما؛ والاِبْنانِ في تثنية ابن وابنة؛ والأخَوَانِ في تثنية أخ وأخت."[5] كما تشمل كلمة "الآباء" الأُمَّهات، وتشمل "الأبناء" أو "البنون" البَنات، وتشمل "الإخوة" الأخوات، والعكس ليس كذلك[6].

الجنس الحقيقي والجنس المجازي

يفرق النحاة في اللغة بين الجنس الحقيقي والجنس المجازي، فالأسماء التي تدل على كائنات لها جنس في الطبيعة تُعَدّ من صنف الجنس الحقيقي، كالرجل والمرأة، والحِمار والأتان، والجَمَل والناقة[7]، أما الأسماء التي تدل على الجوامد ومصادر الأفعال والأشياء غير المادية مثل الشعور والفكر والفلسفة فتنتمي إلى الجنس المجازي، فعلى سبيل المثال يكون التذكير في القَمَر والفَرَح تذكيرًا مجازيًا، ويكون التأنيث في الشَّمس والسعادة تأنيثًا مجازيًا[8].

---

[1] وتسمى فصيلة النوع أيضًا.

[2] يرى بعض اللغويين أن "من" و"ما" الموصولتين من الجنس المحايد؛ إذ قد تدلان على المذكر والمؤنث. انظر مثلاً: لي، (1998)، **الفصائل النحوية في اللغة العربية**، ص 106. غير أننا نستطيع تحديد جنسهما وفقًا للتركيب اللغوي (صلة الموصول) أو السياق (إذا كانت صلة الموصول شبه الجملة)، وليس هذا من الجنس المحايد النحوي في رأيي.

[3] انظر: الجعبري، إبراهيم عمر (ت 732 هـ)، **تدميث التذكير في التأنيث والتذكير**، (ط1)، (تح: محمد عامر أحمد حسن)، القاهرة: دار النشر للجامعات، 2013م، ص 46.

[4] كانت العرب تفرق بين المذكر والمؤنث بجعل علامة خاصة للمذكر في بعض الكلمات، وهذه العلامة تتمّ بإضافة "اَن" في آخر الكلمة، مثل: عَقْرَب – عُقرُبان؛ ثَعلَب – ثُعلُبان. غير أن هذه الطريقة التي تقوم على مَيْز المذكر لم يكتب لها أن تطّرد. انظر: عمايرة، إسماعيل أحمد، (2003)، **دراسات لغوية مقارنة**، (ط1)، عمان: دار وائل، ص 39، 40؛ وابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت 276 هـ)، **أدب الكاتب**، (ط4)، (تح: محمد محيي الدين عبد الحميد)، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، 1963م، ص 81، 82.

[5] الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 46.

[6] كذلك كثيرٌ من ألفاظ جمع المذكر السالم، إذ نقول: "في المدرسة عشرة مدرِّسين، منهم خمسة ذكور وخمس إناث.

[7] انظر: عمايرة، (2003)، **دراسات لغوية مقارنة**، ص 10.

[8] انظر: المصدر نفسه، ص 15.

علامة التأنيث

من القياس النحوي أن العربية اعتمدت على ثلاث علامات في تأنيث الأسماء، وهي **التاء المربوطة** كما في امرأة، و**الألف المقصورة** كما في حُبْلى، **والألف الممدودة** كما في حمراء[1]، غير أن ذلك لا يساعد المرء في التفريق بين المذكر والمؤنث في جميع الأسماء؛ إذ قد تأتي الأسماء بهذه العلامات مذكّرةً، مثل: حمزة وجدوى وكهرباء. فـ"حمزة" اسم عَلَم يُطلَق على الرَّجل، و"جَدْوىً" اسم مبني على صيغة "فَعْلى"، والألف فيه ليست للتأنيث، بل للإلحاق[2]، أما "الكهرباء" فهو من الأسماء الدخيلة[3]، فالألف والهمزة في الكلمة أصليتان وليستا من الزوائد[4]؛ إذن لا تكون المعرفة بعلامات التأنيث كافيةً للتفريق بين المذكر والمؤنث، وإنما يحتاج ذلك إلى المعرفة بدلالة الأسماء وأصلها وبنيتها الصرفية.

الجنس والصفات

لفت أنظارَ اللغويين العرب بعض الأوصاف؛ إذ إن هذه الأوصاف تختصّ بالإناث، وهي تأتي عارية من تاء التأنيث، ومن هذه الأوصاف: حائِض وطامِث ومُرضِع وحامِل.[5] فيقال: امرأةٌ حائضٌ، وطامث ومرضع وحامل. وفي هذه الحالة تكون دلالة الأوصاف هي التي تقرّ بمعنى التأنيث، فتستغني عن تاء التأنيث. وفي الاستعمال اللغوي قد تدخل التاء المربوطة في هذه

---

[1] انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن الهاشمي (ت 769 هـ)، (2003)، **شرح ابن عقيل**، 2م، (تح: ح. الفاخوري)، بيروت: دار الجيل، ج2، ص 429؛ عمايرة، (2003)، **دراسات لغوية مقارنة**، ص 38.

[2] انظر: الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 105. وأشهر الأوزان التي تنتهي بالألف المقصورة في التأنيث هي: فُعْلى، وفَعَلى، وفُعَلى، وفَعْلى، وفِعْلى. وقد تكون الألف في "فَعْلى" و"فِعْلى" للإلحاق لا للتأنيث. وثمة أوزان بألف التأنيث أقلّ شيوعًا: فُعالى، وفَوْعَلى، وفِعْلَلى، وفِعَلّى، وفَعلليا، وفَعْلايا، وفاعولى، وفَعلولى، وفُعَّيْلى، وفِعِّيلى، وأفعُلى، ومُفعلَّى، وفَيْعَلى، وفِعلَّى، وفُعُلّى، وفعلُّولى. انظر المصدر نفسه: ص 103– 108.

[3] وكذلك يأتي تذكيره بسبب دلالته على العِلْم، والعِلم مذكّر.

[4] إذا كانت همزة الممدود أصلاً في الكلمة، فإنها ليست للتأنيث، مثل "قُراء" و"ماء". ومن الأوزان التي تنتهي بالألف الممدودة في التأنيث: فعْلاء بفتح الفاء وضمها وكسرها، وفِعَلاء، وفَعَلاء، وأَفْعِلاء، وفِعْلِياء، وفَاعُولاء، وفاعِيلاء، وفُعْلُلاء، وفَعْلَلاء، وفَوْعَلاء، وفَنْعَلاء، وتَفْعُلاء، وفِيعَلاء، وفاعِلاء، وفَعْلُولاء، وفُعالِلاء، وفعالاء، وفَعْنَلاء، وفعِّيلاء، ومفعولاء، وفُعَيْلِيَاء، وفَعُولاء، وفِعالاء، ويَفَاعِلاء، وفُعَالاء، وفَعِيلاء. انظر: الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 109 – 112.

[5] انظر: الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 72؛ وعمايرة، (2003)، **دراسات لغوية مقارنة**، ص 24، 35، 36. وقد تستعمل هذه الصفات في غير العاقل من الحيوانات.

الصفات، مثل قوله تعالى: ﴿يومَ تَرَوْنَها تَذْهَلُ كلّ مُرْضِعَةٍ عمّا أرضَعَتْ﴾[1]، ولعل ذلك يدلّ على مرونة قواعد العربية.

ويلاحظ اللغويون كذلك طائفة من الصفات تستعمل للذكور والإناث دون تاء التأنيث، ويدلّ قِسمٌ منها على معنى المبالغة، وله صِيَغٌ صرفية معيّنة: (1) صيغة "فَعُول" بمعنى فاعل، نحو: صبور وشكور؛ (2) صيغة "مِفْعِيل"، نحو: معطير ومحضير؛ (3) صيغة "مِفْعال" نحو: مِقدام ومعطار؛ (4) صيغة "فُعْلة"، مثل: هُزْأة؛ (5) صيغة "فُعَلة"، مثل: هُمَزة ولُمَزة؛ (6) صيغة "فَعّالة"، مثل: فهّامة وعلامة، (7) صيغة "فَعال"، مثل: جَواد ووَقاح.[2]

وقسمٌ منها دالّ على معنى مفعول، كقتيل وجريح بصيغة "فَعيل"؛ وذِبح بصيغة "فِعل"؛ ووَلد بصيغة "فَعَل"[3]. وقسمٌ آخَر من المصادر، إذ إنّ المصدر في الأصل لا يُؤنَّث ولا يثنّى ولا يُجمَع، فيدلّ بأصل الوضع على المذكر والمؤنث، كما يدل على المفرد والمثنى والجمع، نحو: "هذا رجل عدل"، و"هذه امرأة عدل"، و"هؤلاء رجال عدل ونساء عدل"[4].

وثمة أسماء وصِفات دالّة على الجنسين، ولا يضبط استعمالَها القياسُ، مثل: أيّم، وزَوْج، وبِكْر وثَيِّب[5]؛ وعاشق، وعاقر، وعانس، وضامر[6]. فيقال: الرَّجل زوج والمرأة زوج، والرجل بِكْر والمرأة بِكر؛ والرجل عاشق والمرأة عاشق، والجمل ضامر والناقة ضامر. وعلى هذا المنوال: "رجل صَناع اليد" و"امرأة صَناع اليد"، أيْ: ماهر وماهرة في العمل باليدين[7]. وفي العربية أسماء جامدة غير مشتقة قد تستعمل صفات أيضًا، نحو: الخَام والأمّ. ونقول: النفط الخام، والمادة الخام؛ والوطن الأمّ، والجامعة الأمّ. ويرجع كل ذلك إلى السماع والاستعمال اللّغَوِيَّيْن.

---

[1] **القرآن الكريم**، سورة الحج: الآية: 2. ويقال: إن التاء التي تدخل في "مرضعة" لإثبات فعل الإرضاع، فتستخدم "مرضعة" لحالة الإرضاع، و"مرضع" لحالة الوصف بهذه الصفة (انظر: الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 72).

[2] انظر: الزناهرة، غازي خصر علي (2006)، **التعاوضية في اللغة العربية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن ، ص 48؛ وعمايرة، (2003)، **دراسات لغوية مقارنة**، ص 20، 30؛ ولي، (1998)، **الفصائل النحوية**، ص 115.

[3] انظر: الزناهرة، (2006)، **التعاوضية في اللغة العربية**، ص 48، 49.

[4] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 209؛ والزناهرة، (2006)، **التعاوضية في اللغة العربية**، ص 48؛ ولي، (1998)، **الفصائل النحوية**، ص 117.

[5] انظر: الزناهرة، (2006)، **التعاوضية في اللغة العربية**، ص 47؛ الجعبري، **تمديث التذكير**، ص 87.

[6] انظر: الجعبري، **تمديث التذكير**، ص 86، 87.

[7] **المعجم الوسيط**، مادة (ص ن ع).

غير أن تاء التأنيث قد تلحق بأسماء الأوصاف المذكورة سابقًا، وخاصة في الاستعمال اللغوي الحديث، نحو: "هذه المرأة حاملة، وقتيلة، وعروسة، وزوجة". ولعل كل هذا يدلّ على سعة اللغة العربية ومرونتها. فكانت كلمة "زوج" في لغة الحجازيين تؤنّث بدون تاء، وكانت بتاء في لغة بني تميم[1].

وفيما يخصّ الصفات المؤنثة من غير علامة تأنيث، يرجّح إسماعيل عمايرة أن ذلك "راجع إلى مرحلة قديمة من عمر اللغة لم تكن فيها علامات التأنيث قد أُستخدمت بعدُ، فقد كان المؤنث من الصفات يعامل لغويًا بما يعامل به المذكر"[2]. ويرى من وجهة نظر التطور اللغوي أنّ دخول تاء التأنيث في هذه الصفات يدلّ على ميل العربية إلى الوضوح[3]. إذ إن ذلك يزيل اللبس والغموض في بعض السياقات اللغوية، مثل: "زوجة ودودة" بدلاً من "زوج ودود". ومن الملاحظ أنّ العربية الحديثة قد تعتمد على تغيير البنية الصرفية للتفريق بين التذكير والتأنيث أحيانًا، فالعروس أصلاً يطلق على الجنسين[4]، ويقال في الزمن المعاصر: عريس للرجل المتزوج حديثًا، وعروس أو عروسة للمرأة[5].

وظائف التاء المربوطة

ليس للتاء المربوطة **وظيفة تأنيث** فقط، وإنما لها وظائف متعددة تتقاطع مع المباحث الصرفية والنحوية والدلالية، وقد ذكر لها شارح منظومة «تدميث التذكير في التأنيث والتذكير»[6] محمد عامر أحمد حسن وظائفَ أخرى[7]:

1- **تأكيد التأنيث**، مثل: نعجة، فإن التاء فيها لم تأتِ للفرق بين المذكر والمؤنث، فليست علامة للتأنيث؛ إذ لا ذَكَر لها من لفظها. ومن هذا القبيل التاء في "مرضعة" و"عروسة" و"عجوزة"، إذ إنها "للاستيثاق وإزالة الشك عن السامع"[8].

---

[1] الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 88.

[2] عمايرة، (2003)، **دراسات لغوية مقارنة**، ص 30.

[3] المصدر نفسه، ص 25.

[4] انظر: ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (ت 711 هـ)، **لسان العرب**، 9م، القاهرة: دار الحديث، 2003م، مادة (ع ر س).

[5] انظر: **معجم الطلاب**، مادة (ع ر س)؛ والسَّامرائي، إبراهيم، (1994)، **من سعة العربية**، (ط1)، بيروت: دار الجيل، ص 121. ومن ملاحَظ أن القدامى كانوا يفرقون بين التذكير والتأنيث في جمع كلمة "عروس" معتمدين على الصيغ الصرفية المختلفة؛ فقالوا : رجال أعراس وعُرُس، ونسوة عرائس (انظر: ابن منظور، **لسان العرب**).

[6] هذه المنظومة لإبراهيم عمر الجعبري (ت 732 هـ).

[7] الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 44، 45، 70، 71، 96، 97.

[8] انظر: الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت 328 هـ)، **المذكر والمؤنث**، (تح: طارق عبد عون الجنابي)، بغداد: مطبعة العاني، 1978م، ص 89؛ وعمايرة، (2003)، **دراسات لغوية مقارنة**، ص 44، 45.

2- **التمييز الواحد عن جنسه**، وذلك مثل: نخل ونخلة، وحمام وحمامة.[1] ويقال: "هذا الحمامة ذكر"، و"هذه الحمامة أنثى"[2].

3- **المبالغة في الصفة**، مثل: راوية وطاغية. فيقال: "الرجل راوية"، و"المرأة راوية".

4- **تأكيد المبالغة**، مثل: عَلامة وفَهّامة ونَسّابة؛ إذ دلت صيغة "فَعّال" على معنى المبالغة، فزيدت تاء عليها لتأكيد المبالغة. ويقال: "الرجل علامة" و"المرأة علامة".

5- **الدلالة على التعريب**، فقد تلحق تاء بجمع لفظ عجميّ معرَّب، مثل: كَيَالِجَة، ومفرده كيلج.

6- **الدلالة على النسب**، مثل: مَهَالِبَة في النسب إلى المُهَلَّب.

7- **توكيد الجمع**، مثل: حجارة.

8- **توكيد الوحدة**، مثل: حجرة وغرفة[3]. وأرى أنّ دخول التاء في اسم المرة واسم الهيئة من هذا القبيل أيضًا.

9- **الدلالة على التحول من الوصفية إلى الاسمية**، على سبيل المثال: تدلّ كلمة "ذبيح" على معنى "مذبوح"، ويقال: "جمل ذبيح" و"ناقة ذبيح". وعندما تتحول الكلمة من الوصفية إلى الاسمية، تضاف إليها تاء مربوطة، فتصبح: "ذبيحة"[4]. ولعل التاء التي تلحق بأسماء النسب المنتهية بالياء المشددة من هذا القبيل، نحو: نرجس – نرجسيّ – نرجسيّة، ورأس مال – رأسماليّ – رأسمالية. وذلك موجود في أسماء المصادر الصناعية أيضًا، نحو: ازدواج – ازدواجيّ – ازدواجية، انفصال – انفصاليّ – انفصالية.

10- **للعوض في البنية الصرفية**، وقد تأتي عوضًا عن فاء الكلمة، مثل: "عِدَة" و"زِنة"؛ أو عينها، مثل: "إجازة" و"إقامة"؛ أو لامها كما في "لغة" و"سنة"؛ أو ياء مصدر الفعل الرباعي الذي يكون على وزن "تفعيل"، وهو معتلّ اللام، مثل: "تزكية" و"تربية".[5]

ومن الملاحظ أن التاءات المذكورة في بعض المجموعات السابقة لا تفيد تأنيثًا حقيقيًا، ولكنها تعامل نحويًا معاملة المؤنث لوجود التاء فيها حملًا على الشكل؛ لأن التاء هي أبرز علامات التأنيث في العربية. وهنا يجب التنبه إلى الجنس الحقيقي (Natural Gender) والجنس النحوي (Grammatical Gender) في العربية.

---

[1] وقد ذكر الشارح في هذا الصدد مثالاً يخالف ذلك، إذ استعملت كلمة "كَمْء" للمفرد، وكَمْأة للجنس.

[2] انظر: الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 94.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 95.

[4] انظر: الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 70، 71؛ وابن قتيبة، **أدب الكاتب**، ص 228.

[5] انظر: الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 97، 98. ويرى الناظم إبراهيم عمر الجعبري أن التاء في "رَفاهِيَة" و"كَراهِيَة" عوضًا عن الياء الساكنة في آخر المصدر. غير أنني أرى أنهما للدلالة على الاسمية كما في المصادر الصناعية. لعلهما أصلاً مصدران صناعيّان وحذفت الياء الساكنة فيهما للخفة.

الجنس والجموع

ومن الملاحظ أن ثمة تفاعلاً قويًا بين فصيلتي الجنس والعدد. فالمعروف أن جمع غير العاقل يُعامل معاملة المفرد المؤنث،[1] نحو: "هذه ورود جميلة". وقد يعامل جمع غير العاقل معاملة جمع العاقل مجازًا[2]، نحو قوله تعالى: ﴿إنَّ السَّمْعَ والبَصَرَ والفُؤاد كلّ أولئك كان عنه مَسْئولا﴾[3]، والآية: ﴿إنّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا والشَّمْسَ والقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي ساجِدِين﴾[4].

ويجوز لجمع التكسير من العاقلين مثل الرجال والتلاميذ أن يعامل معاملة المفرد المؤنث على تقدير معنى "الجماعة"[5]، نحو: "جاءت الرجال"، و"التلاميذ قالت". أما جمع المذكر السالم فلا يجوز ذلك، ويجب أن يقول المرء: "قام الزيدون" لا "قامتْ الزيدون"[6]. وأما جمع المؤنث السالم ففيه خلاف، فيوجب معظم النحاة البصريين المطابقة بين جمع المؤنث السالم العاقل وفعله؛ لأن تأنيثه تأنيث حقيقي[7]، غير أن الكوفيين يجوّزون تذكير الفعل مع جمع المؤنث السالم[8]. وقد جاء في الذكر الحكيم: ﴿يا أيُّها النَّبيُّ إذا جَاءَكَ المُؤْمِنَات﴾[9].

ويجوز التأنيث مع اسم الجنس الجمعي كالشجر، واسم الجمع كالقوم[10]. وثمة فرق بين جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس الجمعي. إذ إن جمع التكسير له صيغة معروفة يلزم أن تغاير صيغة مفرده، كالرجل – الرجال، والثمر – الثمار. أما اسم الجمع فيدل على الجمع بنفسه، كالغنم والإبل، وليس له مفرد[11]. وأما اسم الجنس فله نوعان: اسم جنس جمعي، واسم جنس

---

[1] انظر مثلاً: عمايرة، (2003)، **دراسات لغوية مقارنة**، ص 17. ومن الملاحظ أنّ في المجال الصرفي صِيَغًا مستخدمة لجمع المؤنث العاقل وجمع غير العاقل، ولا يجوز لها أن تُستعمَل لجمع المذكر العاقل عادة، مثل: صيغة "فواعل". وهذا يدلّ على تقاطع المجالين النحوي والصرفي في معاملة جمع غير العاقل والمؤنث العاقل.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص 17.

[3] **القرآن الكريم**، سورة الإسراء، الآية: 36.

[4] **القرآن الكريم**، سورة يوسف، الآية: 4.

[5] الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 97، 98.

[6] المصدر نفسه، ص 116.

[7] الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 116؛ وابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر (ت 646 هـ)، **الإيضاح في شرح المفصل**، 2م، (تح: موسى بناي العليلي)، بغداد: مطبعة العاني، 1982م ، ج1، ص 553، 554.

[8] الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 117.

[9] **القرآن الكريم**، سورة الممتحنة: 12. إلا أني أذهب إلى أن الفعل (جاء) ذُكّر بسبب الفصل والتقديم، إذ قد فُصل عن الفاعل (المؤمنات) بضمير الكاف. فلا أرى في ذلك ما يجوّز تذكير جمع المؤنث السالم على طريقة الإطلاق.

[10] الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 117.

[11] المصدر نسه، ص 91.

إفرادي. ولاسم الجنس الجمعي مفرد، يعتمد إفراده على زيادة تاء، مثل: الشجر – الشجرة، والنحل – النحلة؛ أو يعتمد على إلحاق ياء النسبة، مثل: العَرَب – العَرَبيّ، والرُّوم – الرومي[1]. ويكون اسم الجنس الإفرادي من عناصر الكون عادة، ويصدق على قليله وكثيره، مثل: الماء والتراب والعسل[2]؛ إذ لا يمكن عَدُّه.

الجنس والدلالة

من المعلوم أن العلاقة بين الدال والمدلول في معظم الكلمات علاقة اعتباطية، وكذلك الأمر عند علاقة اللفظ بالجنس في كثير من الكلمات. فقد تأتي في العربية ألفاظ من غير علامات تأنيث مؤنثةً، كما قد تأتي ألفاظ بعلامات تأنيث مذكرة. وربّ امرئ يسأل: لماذا الشمس في العربية مؤنثة؟ والقمر مذكر؟ إنّ السؤال مثل هذا ليس له جواب قاطع. شأن ذلك شأن أسماء الأعلام. فمن أسماء الرِّجال: حمزة ومعاوية، وهما جاءا بالتاء؛ ومن أسماء النساء: هند ودَعْد[3]، وهما بلا علامة تأنيث. وثمة أسماء يجوز أن تطلق على الذكور كما تطلق على الإناث، مثل: نور ونسيم[4]. إذ إنّ كل هذا يرتبط بالسماع والتقليد والذوق اللغوي والعرف الاجتماعي[5].

وثمة كلمات يجوز أن تقال للمذكر والمؤنث دون تاء، مثل: زوج[6] وشخص[7] وإنسان[8]، ولعل ذلك يُعزى إلى دلالة هذه الكلمات. إذ ترتبط دلالة "زوج" أصلاً بمعنى المثنى، فيجوز استخدامها للجنسين. أما "شخص" و"إنسان" فتتّصفان بصفة المحايدة في الذهن من حيث الجنس. ومن هذا القبيل الأسماء التي تدلّ على الوظائف أو الرتب، مثل: الخليفة، والدكتور، والأُسْقُف، ورئيس القسم، وولي الأمر، والأستاذ، والنقيب[9].

---

[1] الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 92، 93.

[2] المصدر نفسه، ص 91، 93.

[3] انظر مثلاً: عمايرة، (2003)، **دراسات لغوية مقارنة**، ص 21، 22.

[4] ومن هذه الأسماء: نجاح، وصباح، ونهاد، ونضال، وكفاح، وجمعة، وخميس، وغيرها كثيرة. انظر: المصدر نفسه، ص 22.

[5] انظر: المصدر نفسه، ص 22.

[6] انظر: الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 88؛ والسَّامرائي، (1994)، **من سعة العربية**، ص 125.

[7] انظر: الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 127.

[8] انظر: ابن قتيبة، **أدب الكاتب**، ص 227.

[9] ومن هذا القبيل: الرتب الأكاديمية، والرتب العسكرية.

وللحقول الدلالية التي تنتمي إليها الكلمات دور مهمّ للتمييز بين تذكيرها وتأنيثها. فتؤنث معظم أسماء الدول[1] والمدن، وتُذكّر معظم أسماء الجبال والأنهار[2]. كما تؤنث أسماء القبائل، وتذكر أسماء الأحياء. فتؤنث "قريش" على تقدير معنى القبيلة، وتذكر على تقدير معنى الحي[3]. وعلى هذا فإنّ تقدير الحقول الدلالية هو المعيار للتفريق بين المذكر والمؤنث في هذه الأسماء. وقد تذكّر كلمة "يوسف" إذا دلّت على اسم عَلَم؛ وتؤنث إذا دلّت على اسم سورة من القرآن الكريم.[4] وتذكر كلمة الموسيقى بمعنى العلم أو الفن، وتؤنث بمفهوم الصناعة[5].

وقد أشار اللغويون إلى التأنيث في معظم أسماء أعضاء الجسم التي تكون على الهيئة الازدواجية، مثل: العين والأذن واليد[6]. وثمة أسماء أخرى قد تذكر أو تؤنث حسب لغة القبائل المختلفة، مثل: السوق والطريق والسبيل وغيرها[7]. ويعود كل هذا إلى العادات في الاستعمال اللغوي.

الجنس وظاهرة التعاوضية

لفتتْ أنظار اللغويين ظاهرة التعاوضية (Suppletion) في فصيلة الجنس[8]، إذ تعتمد بعض الأسماء على طريقة تعاوض الجذور اللغوية في التفريق بين المذكر والمؤنث، فنقول في الإنسان: رجلاً للمذكر وامرأةً للمؤنث، وكذلك أبٌ وأمّ. وذكر النحاة القدماء في أسماء الحيوانات

---

[1] ويقال: إنّ بعض أسماء الدول تُذكَّر على معنى البلد.

[2] انظر: عمايرة، (2003)، **دراسات لغوية مقارنة**، ص 28، 29. ولعل كلمة "الأردن" تستعمل في الأصل للنهر، فتبقى مذكرة بعد أن أصبحت تدلّ على اسم دولة.

[3] انظر: الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 127، 128. وكذلك قال شارح المنظومة: إذا أُريدَ باسم البلد المكانُ كبدر ونجد فهو مذكر، وإن أريد به البقعة مثل الحجاز والشام واليمن فهو مؤنث.

[4] انظر: لي، (1998)، **الفصائل النحوية في اللغة العربية**، ص 118.

[5] انظر: المصدر نفسه، ص 119. وأرى أن في ذلك وجهًا آخَر. فربما ذكّرها الناس؛ لأنهم وجدوا الألف فيها أصلية، وأنثوها لأنهم أحسّوا بأن الألف زائدة.

[6] انظر: عمايرة، (2003)، **دراسات لغوية مقارنة**، ص 29؛ والجعبري، **تدميث التذكير**، ص 33؛ ولي، (1998)، **الفصائل النحوية في اللغة العربية**، ص 118.

[7] انظر: الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 37، 38.

[8] انظر مثلا: الزناهرة، (2006)، **التعاوضية في اللغة العربية**، ص 43 – 53؛ ولي، (1998)، **الفصائل النحوية في اللغة العربية**، ص 106، 109.

مجموعة من المقابلات بين المذكر والمؤنث، منها: أَسَد ولَبُؤَة، وتَيْس وعَنْز، وكَبْش ونَعجة، وجَمَل وناقة، وحِمار وأتان[1]. فكل من الذكور والإناث في هذه الحيوانات من جذور لغوية مختلفة.

ورأى إسماعيل عمايرة أن هذه الألفاظ مثّلت آثارًا قديمة؛ لأنها ارتبطت بالبيئة الطبيعية المحيطة بالإنسان القديم، وهذه هي الطريقة اللغوية القديمة للميز بين المذكر والمؤنث في الأسماء التي تقوم على المخالفة بينهما في الاشتقاق، ثم تطرق إلى أنه ترتب على هذه المفارقة تضخُّم اللغة، وعلى هذا أصبحت اللغة تميل في مرحلة لاحقة إلى الاقتصاد اللغوي، فأصبحت العربية تعتمد على تاء التأنيث في التفريق بين الجنسين، فقالت العرب: حمار وحمارة، وأسد وأسدة، وهكذا سادت طريقة التأنيث بالتاء، ومال بعض الألفاظ الدالة على الإناث إلى الاندثار، نحو: أتان.[2]

واتفق غازي الزناهرة مع عمايرة في هذا الرأي[3]، وذهب إلى أبعد من ذلك، فقد افترض أن العربية في مراحل نشأتها الأولى تستعمل اللفظ الواحد للمذكر والمؤنث كليهما، وكان التعويل على السياق في الميز بين الجنسين، ورأى أنّ كلمة "بعير" دلّت على الجمل والناقة قبل ظهورهما، و"فرس" دلّت على الحصان والحِجر قبل ظهورهما، و"إنسان" دلّت على الرجل والمرأة قبل ظهورهما. ثم مالت اللغة في مرحلة تالية من تطورها، طلبًا للدقة، وتوخيًا للوضوح، إلى طريقة

---

[1] انظر: السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري (ت 911 هـ)، **الأشباه والنظائر في النحو**، (ط1)، 4م، (تح: غريد الشيخ)، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م، ج1، ص 40؛ ج2، ص 124، 125؛ ولي، (1998)، **الفصائل النحوية في اللغة العربية**، ص 109؛ وعمايرة، (2003)، **دراسات لغوية مقارنة**، ص 32، 37؛ و الزناهرة، (2006)، **التعاوضية في اللغة العربية**، ص 51، 52. وثمة خلاف حول بعض المقابلات، إذ ذكر السيوطي وعمايرة والزناهرة: الكبش – النعجة، غير أن "إن سوب لي" ذكر: الخروف – النعجة، والكبش– الشاة. ولعل هذا يرجع إلى تقارب معاني هذه الأسماء. وكذلك ذكر "إن سوب لي" أن التيس يقابل "المَعز"، وذكر عمايرة أن التيس يقابل العنز. وأرى أن رأي عمايرة في هذا على الصواب، إذ إنّ المعز اسم الجمع يدل على المذكر والمؤنث. وكذلك ذكر كُلٌّ من عمايرة و"إن سوب لي": الحمار – الأتان. أما الزناهرة فذكر: "العَيْر – الأتان"، ورجّح رأي إبراهيم السامرائي أنّ "الحمار" في العربية كان لكلا الجنسين، ثم غلب على المذكر في الاستعمال (انظر: السامرائي، **من سعة العربية**، ص 131). وأرى أن ذلك لا يمنعنا من اتخاذ لفظ الحمار مذكرًا؛ لأنه يستعمل للمذكر في الغالب كما قال السامرائي.

[2] عمايرة، (2003)، **دراسات لغوية مقارنة**، ص 24. لكنْ لَمْ تَكُن الألفاظ الدالة على الإناث هي الوحيدة التي اندثرت، بل ثمة ألفاظ دالة على الذكور اندثرت أيضًا، مثل: عَيْر (الذكر من الحِمار).

[3] الزناهرة، (2006)، **التعاوضية في اللغة العربية**، ص 52. ودلل الزناهرة بقول ابن النحاس نقلاً عن السيوطي: " كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا: عير وأتان، وجدي وعناق، وحمل ورَخْل ورَخَل، وحصان وحجر، إلى غير ذلك. لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ، ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمؤنث..." (السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج1، ص 40) إلا أني أرى أن قول ابن النحاس يختصّ بسياق الحديث الذي تحدث فيه، إذ إن هذا القول أقرب إلى كلام المعلّمين. كذلك أن هذا الكلام لم يقم على أساس عِلمي، لأن ذلك أتى من باب التعليل العقلي واستصحاب الحال.

مخالفة جذور الاشتقاق في التعامل مع المذكر والمؤنث. ورجّح الزناهرة أن التأنيث بالعلامة اللغوية طارئ في العربية، وأنها لم تظهر في التفريق بين المذكر والمؤنث إلا في مرحلة متأخرة نسبيًا. [(1)]

غير أنني أرى كل ذلك يبقى تصوُّرًا افتراضيًا يفتقد إلى شواهد لغوية دالة مستمدّة من اللغات السامية القديمة، وتترتب على هذا التصور تساؤلات عديدة: ما مراحل نشأة العربية؟ وهل لها حدود زمنية واضحة؟ متى بدأت العربية تستعمل طريقة مخالفة الجذور في التفريق بين المذكر والمؤنث؟ وهل عمّمت ذلك إلى حدّ التضخم اللغوي حقًا؟ ومتى أصبحت العربية تستخدم علامات تأنيث؟ هل ذلك قبل طريقة المخالفة أو بعدها؟ وهل ظهرت الأسماء المؤنثة التي قامت على طريقة المخالفة في المدة الزمنية نفسها؟ أو قد تكون هذه الأسماء ظهرت في عصور مختلفة، بعضها قبل استخدام علامات تأنيث، وبعضها بعد ذلك؟ وهل التاء أقدم علامات التأنيث في العربية؟ وما علاقة تاء التأنيث بالأَلِفين المقصورة والممدودة؟ وألا يؤدي الاعتماد على علامات التأنيث إلى التضخم من حيث تزايد القواعد؟

ولعل رأي الزناهرة يثير جدلاً أكبرَ، فما الدليل على أن كلمة "بعير" قبل "جمل" و"ناقة"؟ و"فرس" قبل "حصان" و"حِجر"؟ و"إنسان" قبل "رَجل" و"امرأة"؟ إذ كل ذلك يتطلب دراسة شاملة لجذور هذه الكلمات في العربية وأخواتها السامية الأخرى. وكيف استقام القول بأن التأنيث بالعلامة طارئ على العربية، إذا كان ذلك من خصائص اللغات السامية الأخرى؟ وقد أشار عمايرة إلى استخدام علامات تأنيث – مثل الفتحة والتاء – في اللغات السامية القديمة[(2)]، ولعل ذلك مما يفنّد القول إنّ التأنيث بالعلامة اللغوية طارئ في العربية.

من المعلوم أن اللغة في تغير دائم، وهي تتفاعل وتتداخل مع لغات أخرى، وتتداول اللغات بالألفاظ والأفكار، وعلى مرّ العصور اختُرعت فيها كلمات ومصطلحات، ثم انزوتْ، غير أنه من الصعب أن نحكم بأنها تميل إلى تضخم أو اقتصاد، أو تقدم أو تخلف. ومن الصعب كذلك أن نحكم بالأسبقية لشيء في ظل جهل اللغة السامية الأم؛ إذ يحتاج كل هذا إلى البحث بتمعّن وتعمّق في حلقات التطور اللغوي المفقودة. ولا أريد أن أطيل المناقشة في هذا المقام، إذ ليس ذلك من أهداف الدراسة، وأوردها فقط للإشارة إلى إشكال هذه المسألة؛ إذ إن نشأة العربية يكتنفها غموض شديد.

غير أنني أريد أن أنظر إلى ظاهرة التعاوضية في فصيلة الجنس من وجهة نظر أخرى، وهي المنهج الاجتماعي، فَمن الملاحظ أن هذه الظاهرة تختصّ بالتفريق بين جنسي الإنسان

---

[1] الزناهرة، (2006)، **التعاوضية في اللغة العربية**، ص 51، 52.

[2] عمايرة، (2003)، **دراسات لغوية مقارنة**، ص 41؛ وعمايرة، إسماعيل أحمد، (2000)، **تطبيقات في المناهج اللغوية**، (ط1)، عمان: دار وائل، ص 47، 48.

(الأب والأم، والرجل والمرأة مثلاً) وفئة صغيرة من أسماء الحيوانات فقط، ومن الطبيعي أن يحتفي الإنسان بجنسه، فوضع لكلا الجنسين ألفاظا خاصة في الاستعمال، ولا أدري هل استعمال علامة التأنيث قبل طريقة المخالفة أو لا؟ فكلمة "امرأة" مذكّرها: "امرؤ"[1]، وكلتا الكلمتين مستعملتان في العصر الجاهلي، غير أن "امرأ" انزوت في ساحة الاستعمال فيما بعد، وحلت محلها كلمة "رجل"، ولعل ذلك يتعلق بالذوق اللغوي الجماعي.

أما تلك الفئة الصغيرة من أسماء الحيوانات فلعلها كانت قريبة ومُهمّة في حياة العرب؛ لذلك وضعت لها أسماء خاصة لكلا الجنسين، وثمة أسماء حيوانات كثيرة تستخدم للمذكر والمؤنث دون علامة للتفريق، نحو: عقرب وضبع ونسر وبوم وغيرها[2]؛ لأن التفريق بين جنسي هذه الحيوانات لم تكن له حاجة لغوية كبيرة عند العرب. وقد مالت بعض أسماء الحيوانات إلى الاندثار – منها مذكر مثل "عَيْر" ومؤنث مثل "أتان" و"حِجر" – لأنها لم تَعُدْ مُهتَمّا بها كما كانت في المجتمع العربي، وقد تكون ما زالت مستعملة لدى فئات معيّنة من العرب؛ لأن أهل اللغة لا يزالون يحتفلون بها.

---

[1] ويقال: مَرْءٌ أيضًا. وإذا جاءت الكلمة بهمزة الوصل كان فيه ثلاث لغات: فتح الراء على كل حال، وضمها على كل حال، وإعرابها على كل حال، نحو: هذا امرؤٌ، ورأيتُ امرأً، ومررتُ بامرئٍ (انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة: م ر أ).

[2] عمايرة، (2003)، **دراسات لغوية مقارنة**، ص 18.

المبحث الثالث: فصيلة العدد

تقسم العربية الأسماء في فصيلة العدد إلى المفرد والمثنى والجمع، وتتفاعل فصيلة العدد مع فصيلة الجنس في الأسماء كثيرًا، وخاصة في الصفة واسم الإشارة والضمير والاسم الموصول؛ إذ تنقسم الأسماء في العربية وفق تقسيم منطقي إلى مذكر مفرد، ومذكر مثنى، ومذكر مجموع، ومؤنث مفرد، ومؤنث مثنى، ومؤنث مجموع.

التثنية

يعتمد القياس النحوي العربي في تثنية الاسم على إلحاق ألف ونون مكسورة بآخره في حالة الرفع، وياء ونون مكسورة في حالة النصب والجرّ، وتحذف النون في حالة الإضافة، أما التثنية في أسماء الإشارة والضمير والموصول فتعتمد على السماع، وسيأتي الحديث عنها فيما بعد.

ويشترط النحاة أن يكون الاسم المثنى دالاً على الاثنين وأن يكون له مفرد[1]؛ إذ ثمة أسماء دالة على معنى المثنى، وليست من باب التثنية القياسية، مثل: "اثنان" و"عشرون"، فتدلّ كلمة "اثنان" على مثنى "واحد"، وتدل "عشرون" على مثنى "عشرة". وكذلك "كلا" و"كلتا"[2].

وقد يُستخدم الجمع بدلا من المثنى أحيانًا، مثل ضمير المتكلمِينَ في جملة: "أنا وعمّي نحن ذهبنا إلى السوق". وربما يعود عدم التفريق بين المثنى والجمع في ضمير المتكلم إلى أن ضمير المتكلم ضمير حضوري، وأن عِلم المخاطَب كافٍ للتفريق بينهما، وهذه الظاهرة موجودة في حالة إضافة اللفظ إلى الضمير المثنى أيضًا، مثل: قولك "جاء الرجلانِ أنفسُهما"، وقولك "ما أحْسَنَ رُؤوسَهُما"، وقوله تعالى ﴿إنْ تَتُوبا إلى اللهِ فَقَد صَغَتْ قُلوبُكُما﴾[3]. وقد علّل النحاة ذلك بأن المثنى من الجمع أيضًا[4]، وذهب بعضهم إلى أن إضافة المثنى للمثنى فيها ثقل، فجعل الأول جمعًا طلبًا لغاية التخفيف[5].

ومن الملاحظ أن في العربية أسماءً قد تدل على المفرد والمثنى، مثل: زَوْج وتَوْأم ويَد وقَدَم، مع أن العرب تقول: "زوجَيْنِ وتوأمَيْن ويدَين وقدمَين" أيضًا. ويرجع ذلك إلى دلالة هذه الألفاظ نفسها.

---

[1] الزناهرة، (2006)، **التعاوضية في اللغة العربية**، ص 54، 55.

[2] لي، (1998)، **الفصائل النحوية في اللغة العربية**، ص 124، 125. و"الاثنان" و"كلاهما" و"كلتاهما" من الملحقات بالمثنى، أما "العشرون" فهي من الملحقات بجمع المذكر السالم.

[3] **القرآن الكريم**، سورة التحريم، الآية: 4.

[4] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)، **الكتاب**، (ط4)، 5م، (تح: عبد السلام محمد هارون)، القاهرة: مكتبة الخانجي، 2004م، ج 2، ص 48؛ وج 3، ص 621، 622.

[5] انظر: الرفايعة، حسين عباس (2003)، **ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، ص 119، 120.

الجمع

في النحو العربي نوعان من الجمع: الجمع الصرفي، والجمع المعجمي[1]، وينقسم الجمع الصرفي إلى جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وجمع التكسير، أما الجمع المعجمي فيشمل اسم الجمع واسم الجنس الجمعي، وقد سبقت الإشارة إليهما في الحديث عن العلاقة بين الجنس والجموع. ويعتمد الجمع السالم على زيادة اللاحقة في الكلمة، فتلحق الكلمة في صيغة جمع المذكر السالم واو ونون مفتوحة في حالة الرفع، وياء ونون مفتوحة في حالة النصب والجر، وتحذف النون في حالة الإضافة، وتلحق الكلمة في صيغة جمع المؤنث السالم ألف وتاء.

ويعتمد جمع التكسير في تغيير بنية الكلمة الداخلية، وينقسم إلى جمع القلة وجمع الكثرة، و"أمثلة جمع القلة: أَفْعِلَةٌ كأسلِحة، وأَفْعُلٌ كأفلُس، وفِعْلَةٌ كَفِتْيَة، وأَفْعَالٌ كأفراس. وما عدا هذه الأربعةَ مِن جموع التكسير فجموعُ كثرة."[2] ورأى بعض النحاة أن جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم من جموع القلة أيضًا[3]. واشترط القدماء أن جموع القلة تدلّ حقيقةً على الثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وجموع الكثرة تدل على ما فوق العشرة، ويُستعمل كل منهما في موضع الآخَر مَجازًا[4]. ولعل تقسيم الجموع إلى جموع القلة والكثرة مجرد تقسيم صرفي افتراضي، ويكون التفريق بين القلة والكثرة في الاستعمال اللغوي راجعا إلى الدلالة والتركيب النحوي والسياق النصي والمقامي بدلا من الصيغ الصرفية.

ومن المعلوم أن جمع الاسم غير العاقل في العربية يُعامل معاملة المفرد المؤنث، فنقول: "قرأتُ قصائدَ طويلةً" و"مرّتْ سنواتٌ طويلة"، كما يجوز أن يعامل معاملة الجمع، وخاصة في الاستعمال الأدبي، فنقول: "قرأتُ قصائدَ طوالاً" و"مرّتْ سنواتٌ طوالٌ".

وقد نبّه اللغويون القدماء على ألفاظ تستعمل مفردًا وجمعًا، مثل: "فُلْك" و"طاغُوت"[5]. إذ تدل كلمة "الفُلك" على المفرد في قوله تعالى: ﴿في الفُلْكِ المَشْحُون﴾[6]، وتدل على الجمع في ﴿حتّى إذا كُنْتُم فِي الفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾[7]. أما الطاغوت فتدل على الجمع المذكر في الآية: ﴿والذين كفروا

---

[1] انظر: الزناهرة، (2006)، **التعاوضية في اللغة العربية**، ص 59. وثمة جمعٌ دلاليّ، وهو اسم المجموعة. سأذكره فيما بعد.

[2] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 446.

[3] في هذه المسألة خلافٌ، إذ رأى شوقي ضيف أن جميع الجموع – سواء أكانت سالمة أم مكسّرة – تدل على القليل كما تدل على الكثير. انظر: شوقي ضيف، (1990)، **تيسيرات لغوية**، القاهرة: دار المعارف، ص 56 – 64.

[4] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 446.

[5] انظر: ابن قتيبة، **أدب الكاتب**، ص 502.

[6] **القرآن الكريم**، سورة الشعراء، الآية: 119.

[7] **القرآن الكريم**، سورة يونس، الآية: 22.

أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم﴾[1]، في حين تدل على المفرد المؤنث في الآية: ﴿والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها﴾[2]. ومنها بعض الصفات: "يَفَعَة" و"عُبْر أسفارٍ" و"دِلاص"؛ إذ يقال: "غُلامٌ يَفَعَة" و"غِلْمان يَفَعَة"، و"جَمَل عُبْر أسفار" و"جِمال عُبْر أسفار"، و"دِرع دِلاصٌ" و"أَدْرُع دِلاص".[3] ومن الطريف أن نجد بعض الجموع في مقام صفة للموصوف المفرد، مثل: "ثوب أسْمَال" و"ثوب أخْلاق"[4]. وأرى أن مجيء صفة "أسمال" و"أخلاق" في صيغة الجمع للدلالة على تعدد أماكن السمل والخلق في الثوب، وفي الأصل يقال: "ثوبٌ سَمَل"[5] و"ثوب خَلَق"[6]. كل هذه الاستعمالات التي ذُكرت آنفًا من نوادر اللغة حفظها السماع والاستعمال اللغويّان.

اسم المجموعة

اسم المجموعة (Collective Noun) مصطلح لغوي غربي، يدلّ على مجموعة من الأشخاص أو الحيوانات أو الأشياء[7]، ومن أسماء المجموعة في العربية: اسم الجمع كإبل وغنم، واسم الجنس الجمعي كعرب وشجر، واسم الجنس الإفرادي[8] كماء وسُكّر. وقد تُثنّى أو تُجمع هذه الأسماء للدلالة على تثنية المجموعة أو جمعها. فيمكن القول: "يَستعمل الطاهي سُكّرَيْن: الأبيض والأسمر" للدلالة على نوعين من السكر[9].

---

1 **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية: 257.

2 **القرآن الكريم**، سورة الزمر، الآية: 17. ويرى بعض اللغويين أن "الطاغوت" هنا تدل على الجماعة. انظر: الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 39.

3 انظر: ابن قتيبة، **أدب الكاتب**، ص 502.

4 وكذلك "البُرْمة أعشار"، و"نعل أسماط" إذا كانت غير مخصوفة، و"سراويل أسماط" إذا كانت غير محشوّة. انظر: ابن قتيبة، **أدب الكاتب**، ص 504.

5 يأتي "ثوبٌ سملٌ" من باب الوصف بالمصدر. ويقال: ثوبٌ سَمَلَةٌ، وسَمَلٌ، وأَسْمالٌ، وسَمِيلٌ، وسَمُولٌ. انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (س م ل).

6 يقال: شيءٌ خَلَقٌ، أيْ بالٍ. والذكر والأنثى فيه سواء لأنه في الأصل مصدر. انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (خ ل ق).

7 انظر:

Richards, et al. (2007), **Longman Dictionary of Language Teaching & Applied Linguistics**, P. 78.

8 يختلف اسم الجنس الإفرادي عن اسم الجنس الجمعي في أنّ اسم الجنس الإفرادي غير معدود (Uncountable)، والجمعي قابل للعَدّ. ويعتمد اسم الجنس الجمعي في الإفراد على التاء المربوطة أو ياء النسبة.

9 انظر: لي، (1998)، **الفصائل النحوية في اللغة العربية**، ص 124.

وتُعَدّ بعض الكلمات في العربية من أسماء المجموعة بسبب دلالتها، مثل: أهل وقوم وجمهور وشعب وفريق ومعشر ونَفَر ورَهْط وغيرها؛ إذ تتضمن هذه الكلمات معنى المجموعة مع أنها تأتي بصيغة الإفراد، وقد تُستعمل بعض الألفاظ مجازًا للدلالة على ذلك، وخاصة أسماء الأماكن نحو "القرية" في قوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾[1]؛ إذ استُعملت كلمة "القرية" كناية عن أهلها[2].

ويرجع قِسم من أسماء المجموعة إلى السماع، منه: "صديق"، فنقول: "عليّ صديقك" و"سعاد صديقك" و"أنتم صديق لي"[3]؛ و"رسول"، إذ يقال: "هي رسولي إليك"، و"هما رسولي إليك"، و"هم رسولي إليك"، و"هن رسولي إليك" [4]؛ ومن ذلك "ضيف"، كقوله تعالى: ﴿هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين﴾ [5]؛ و"طفل"، كقوله تعالى: ﴿أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء﴾[6]. ومن هذا القبيل "ولد"، نحو قول رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم: "إنّكَ إنْ تركتَ ولدَك أغنياءَ خير من أن تتركهم عالة"[7]. فكل من هذه الألفاظ يجوز تثنيتُه وجمعه كما يمكن تأنيثه بالتاء المربوطة، غير أن الاستعمال اللغوي يسمح بإبقائه على حالة الإفراد والتذكير للدلالة على المفرد والمثنى والجمع مذكرًا ومؤنثًا.

ومن الملاحظ أن أسماء المجموعة يمكنها أن تتعامل بطريقتين، فمعظم أسماء الجمع وأسماء الجنس الجمعي تذكر وتؤنث، غير أنّ أسماء الجنس الجمعي العاقل تُذكّر مع الجمع، وتؤنث مع الإفراد، على سبيل المثال كلمة "عرب" تذكر على معنى الجمع نحو: "العرب كانوا يعيشون حياة الحَلّ والتَّرْحَال"، وتؤنث على معنى الجماعة نحو: "كانت العرب تعيش حياة الحلّ والتَّرحال". أما أسماء الجمع مثل: "أهل" و"شعب" و"قوم" فيجوز تذكيرها مع الإفراد أو الجمع، نحو كلمة "قوم" في قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ﴾[8]، وقوله تعالى ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾[9]. فإذا عُومِلتْ هذه

---

[1] **القرآن الكريم**، سورة يوسف، الآية: 82.

[2] ومن هذا القبيل: المدينة، والريف، والبيت، والعمارة، والدولة، والحكومة، والرئاسة، والجامعة، والمعسكر، المخيَّم، والتنظيم، والمركز، والوحدة، والنقابة ... إلخ.

[3] انظر: الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 39، 40. وكذلك كلمة "عدو" و"خصم".

[4] انظر: المصدر نفسه، ص 39.

[5] **القرآن الكريم**، سورة الذاريات، الآية: 24.

[6] **القرآن الكريم**، سورة النور، الآية: 31.

[7] السامرائي، (1994)، **من سعة العربية**، ص 18.

[8] **القرآن الكريم**، سورة الأعراف، الآية: 64.

[9] **القرآن الكريم**، سورة الأعراف، الآية: 81.

الألفاظ معاملة المفرد، كان المقصود من ذلك المجموعة؛ وإذا عُومِلتْ معاملة الجمع، كان المقصود أفراد المجموعة.

المبحث الرابع: فصيلة الإعراب

الإعراب والمعنى

عرّف ابن جني "الإعراب" مصطلحًا: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[1]، وقال بعض النحاة: إن "الإعراب هو تغييرُ أواخِرِ الكَلِمِ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا"[2]، إذن إن العلامات الإعرابية لها دور مهمّ في تبيين العلاقة بين أجزاء الجملة نحويًا ودلاليًا، فعلى سبيل المثال في جملة "ضَرَبَ محمدٌ غُلامًا" نعرف من الرفع فاعلية ونعرف من النصب مفعولية.

وقد يكون لجملة واحدة عدةُ أعاريب بسبب اختلاف البنى العميقة، ففي جملة: "أَكَلَ محمدٌ كثيرًا"، قد يُعرب لفظ "كثيرًا" بأنه مفعول به، أي: كثيرًا من الطعام؛ وقد يعرب بأنه ظرف زمان، أي: كثيرًا من الأوقات؛ وقد يعرب بأنه نائب عن مفعول مطلق، أي: أَكَلَ أكلاً كثيرًا. ويقال: إنّ الإعراب عبد للمعنى، وعلى هذا فإنّ فهم المعنى متطلَّب سابق للإعراب.

وأحيانًا تصبح العلاقة المنطقية بين أجزاء الجملة أقوى من الحركات الإعرابية في تقرير المعنى، نحو"خَرَقَ الثوبُ المِسْمارَ" و"كَسَرَ الزُّجاجُ الحَجَرَ"[3]؛ إذ بَقِيَ المسمار فاعلاً، والثوب مفعولاً؛ وبَقِيَ الحجر فاعلاً، والزجاج مفعولاً؛ لأن العلاقة المنطقية والدلالية تلزم ذلك. وأحيانًا أخرى للرُّتبة دَورٌ مُسانِدٍ في تقرير الإعراب، وخاصة في حالة تعذُّر ظهور العلامة الإعرابية، وذلك مثل: "ضَرَبَ موسى عيسى"، فيعرب "موسى" فاعلاً، و"عيسى" مفعولاً به، لأن الفاعل أقدم من المفعول به رتبةً.

ويتفاعل الإعراب كذلك مع العناصر اللغوية الصوتية مثل: النبر والتنغيم. فقد تُعرَب جملة "ما أجمل السماء" بأنها جملة تعجّبية أو استفهامية أو منفية على وفق اختلاف العلامات الإعرابية في الجملة، غير أنّ النبر والتنغيم يتغيران أيضًا مع تغير قصد المتكلم في التعجب أو الاستفهام أو النفي. فنقول: "ما أجملَ السماءَ!" في تنغيم التعجب، و"ما أجملُ السماءِ؟" للسؤال برفع تنغيم نهاية الجملة لمناسبة الاستفهام، و"مَا أجمَلَ السماءُ" في تنغيم الإخبار المستوي لإفادة معنى النفي.

---

[1] ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص 89. إذن يحمل الإعراب وظيفة الإبانة عن المعاني. وأشار بعض اللغويين إلى وظائف الإعراب الأخرى، ومن أهمّها: رصف الكلام، ومنع الكلمة من اندماجها في الكلمة الأخرى. انظر: عمايرة، إسماعيل أحمد، (2005)، **نحو آفاق أفضل للعربية**، (ط1)، عمان: دار وائل، ص 131 وما بعدها.

[2] ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت761هـ)، **قطر الندى وبل الصدى**، (تح: محمد محيي الدين عبد الحميد)، بيروت: المكتبة العصرية، 2004م ، ص 19؛ وعبد الحميد، محمد محيي الدين، (2006)، **التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية**، بيروت: المكتبة العصرية، ص: 20.

[3] حسان، (2009)، **اللغة العربية: معناها ومبناها**، ص 234. والموسى، (2014)، **في تاريخ العربية**، ص 131.

الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية

أنواع الحالة الإعرابية أربعة: الرفع والنصب والجرّ[1] والجزم. ويشترك الرفع والنصب في الاسم والفعل المضارع، ويختص الجرّ بالاسم، أما الجزم فيختص بالفعل المضارع فقط، وتنعكس الحالة الإعرابية في آخِر الكلمة بالعلامة الإعرابية، فالضمة هي العلامة الإعرابية الأصلية للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجرّ، والسكون للجزم.

وقد تُعرَب الكلمة بعلامة مقدَّرة بسبب التعذر أو الاستثقال أو المناسبة[2]، فكلمة "الفتى" في جملة "ابتسم الفتى": فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، وكلمة "القاضي" في جملة "اجتهد القاضي": فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل[3]. وكلمة "صديقي" في جملة "رأيتُ صديقي": مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم.

ويعرب الفعل المضارع الناقص بالألف بطريقة مشابهة، فإذا كان مرفوعًا، أُعرب بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، نحو: "أخشى القَدَر"؛ وإذا كان منصوبًا، أُعرب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، نحو: "لن أخشى القدر"؛ وإذا كان مجزومًا، فتكون علامة جزمه حذف حرف العلة، نحو: "لا تخشَ القَدَر". أما الفعل المضارع الناقص بالواو أو الياء، فيرفع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل، وينصب بفتحة ظاهرة، ويجزم بحذف حرف العلة.

وتُعرَب بعض الكلمات في العربية بطرق مختلفة، وهذه الكلمات هي: جمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف، والمثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة، والأفعال الخمسة. فتكون علامة النصب لجمع المؤنث السالم كسرة بدلاً من الفتحة؛ وتكون علامة الجرّ للاسم الممنوع من الصرف في حالة تنكيره [4] فتحة بدلاً من الكسرة. ويُرفع المثنى بالألف، ويُنصب ويُجرّ بالياء. ويُعرب إعرابَ المثنى ما أُلحِقَ بالمثنى من ألفاظ، مثل: اثنان واثنتان، وكلا وكلتا في حالة الإضافة إلى الضمير، أما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو، وينصب ويجرّ بالياء، ويُعرب إعرابَه ما أُلحِقَ به من ألفاظ، مثل: عشرون وأهلون. وترفع الأسماء الستة – وهي: أب وأخ وحم وفو وذو

---

[1] يسمّى الخفض أيضًا.

[2] عبد الحميد، (2006)، **التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية**، ص: 21، 22.

[3] يعرب الاسم الناقص المعرّف بعلامة مقدرة في حالة الرفع والجرّ، أما إذا كان منصوبًا، فيعرب بفتحة ظاهرة، وإذا كان نكرة في حالة الرفع أو الجر، فإن الياء في آخره تحذف، ويعوض عنها بتنوين (تنوين عوض)، وحينئذٍ يعرب بضمة مقدرة أو كسرة مقدرة على الياء المحذوفة.

[4] يُصرف الممنوع من الصرف في حالة التعريف بأل والإضافة.

وهَن[1] – بالواو، وتنصب بالألف، وتجرّ بالياء[2]. أما الأفعال الخمسة – وهي: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلِينَ – فترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذف النون[3].

الإعراب والإملاء

ثمة تقاطع طفيف بين قواعد الإعراب والإملاء؛ إذ تكتب الهمزة في الاسم الممدود المضاف إلى الضمير غير ياء المتكلم بطرق مختلفة وفقًا للحالات الإعرابية، فتكتب فوق الواو، إذا كان الاسم مرفوعًا، مثل "لقاؤُنا سعيد"؛ وتكتب بمفردها، إذا كان الاسم منصوبًا، نحو: "أسعد الله مساءَكم"؛ وتكتب على النبرة، إذا كان الاسم مجرورًا، نحو: "مِن وَرائِكَ طِفْلٌ يَبْكي". ومن ذلك اسم العَلَم "عَمْرٌو"، فالواو فيه لا تُلفظ، وإنما للتفريق بينه وبين "عُمَر"، إلا أن الواو تصبح ألفًا إذا كان الاسم منصوبًا. فنكتب: "عَمْرٌو قاعِدٌ"، و"مررتُ بِعَمْرٍو"، و"رأيتُ عَمْرًا"، وكل ذلك يدلّ على التناسب بين قواعد الإعراب والإملاء شكلاً وصوتًا.

---

[1] وقد تُذكر أحيانًا لدى بعض النحاة الأسماءُ الخمسة فقط دون ذكر كلمة "هَن"، ولعل ذلك بسبب قلة استعمالها.

[2] وذلك في حالة الإضافة إلى غير ياء المتكلم.

[3] وتدخل ألف التفرقة في آخر الكلمة في "يفعلون" و"تفعلون" في حالة الجزم، نحو: "لم يفعلوا".

المبحث الخامس: فصيلة التعيين

تختصّ فصيلة التعيين بالتفريق بين التعريف والتنكير للأسماء، وهي تقترن بمجال الدلالة والسياق، ولها علاقة وثيقة بنظام الإشارة والإحالة والبُعد التداولي، وقد أشار النحاة إلى أنواع أسماء المعارف، وهي: العَلَم، والضمير، واسم الإشارة، والمعرَّف بأل، والمضاف إلى المعرفة، والاسم الموصول[1].

ثمة صِنفان من التعريف: تعريف عهد وتعريف جنس. وتعريف العهد ثلاثة أنواع: العهد الذكري، والعهد الذهني، والعهد الحضوري[2]. ويدلّ العهد الذكري على تعريف شيء سابق ذكره في السياق، مثل: "التقيتُ برَجل، ويدّعي الرجل أنه معلّم". فكلمة "رجل" الثانية معرَّفة بأل لأنها مذكورة سابقًا، فتتمّ إحالتها بواسطة أل التعريف إلى كلمة "رجل" الأولى. أما العهد الذهني فهو يدلّ على شيء معين معروف سابقًا في الذهن، نحو: "التقيتُ في الجامعة برجل". فكلمة "جامعة" مقترنة بأل، غير أنها معروفة في ذهن المتكلم والمخاطَب. وأما العهد الحضوري، فهو يدلّ على شيء معروف في المقام، نحو "الرجل" في قولك "يا أيُّها الرَّجل أقْبِل". ومن هذا القبيل ضميرا المتكلم والمخاطَب[3].

وتعريف الجنس ثلاثة أنواع أيضًا: نوع لاستغراق الأفراد، ونوع آخَر لاستغراق خصائص الأفراد، ونوع ثالث لتعريف ماهية الجنس[4]. وثمة ضوابط للتعريف الجنسي الذي يكون لاستغراق الأفراد[5]:

---

[1] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 5؛ والزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت 538 هـ) **المفصل في صنعة الإعراب**، (تح: إميل بديع يعقوب)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م، ص 242. وأضاف بعض النحاة إلى المعارف المنادى المقصود، وأمثلة التأكيد (أجمع وأخواتها)، غير أني أرى أن هذين النوعين ليسا من المعارف الأصلية، فكان المنادى المقصود عَلَمًا أو اسمًا معرّفًا بأل قبل النداء. وسيأتي الحديث عنه في الفصل الخامس. أما أجمع وأخواتها فينبغي أن تُناقَش في باب التوكيد. إذ إن تعريفها يكتسب من علاقة التبعية.

[2] انظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت761هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، (تح: محمد محيي الدين عبد الحميد)، بيروت: المكتبة العصرية، 2005م، ص 61؛ ونحلة، محمود أحمد (1999)، **التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل**، (ط1)، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ص 116 – 120.

[3] وكذلك أشار النحاة إلى أن كُلا مِن الاسم الذي يقع بعد اسم الإشارة (جاءني هذا الرجل)، والاسم الذي يقع بعد إذا الفجائية (خرجتُ فإذا الأسدُ)، واسم الزمان الحاضر (الآن، واليوم...) من تعريف العهد الحضوري. انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص 61.

[4] انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص 61، 62؛ ونحلة، (1999)، **التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل**، ص 120 – 122.

[5] انظر: السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري (ت 911 هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 3م، (تح: عبد الحميد هنداوي)، القاهرة: المكتبة التوفيقية، 2000م، ج1، ص 310.

1- أن يصح وقوع "كل" موقع الألف واللام حقيقة لا مجازًا، نحو قوله تعالى: ﴿وخلق الإنسان ضعيفًا﴾[1]. فمعنى التعريف في "الإنسان" هنا: كلّ إنسان.

2- أن يصح الاستثناء مما دخلت عليه الألف واللام، كقوله تعالى: ﴿إن الإنسان لفي خسر، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾[2]. وقال ابن يعيش: "فالإنسان هنا عام يراد به جميع الآدميين بدليل استثناء الجمع منه؛ لأنه إنما يستثنى الأقل من الأكثر"[3].

3- أن يصح نعته بالجمع وإضافة "أفعل التفضيل" إليه اعتبارًا لمعناه[4]، نحو قوله تعالى: ﴿أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء﴾[5].

أما الذي يكون لاستغراق خصائص الأفراد، فاشترط النحاة أن يصحّ فيه وقوع "كل" موقع الألف واللام مجازًا لا حقيقة، نحو قولك "زيد الرَّجُل عِلمًا". أي: الكامل في هذه الصفة.[6] وأرى أن "أل" في كلمة الرجل قد عدل عن معنى التعريف إلى معنى الكمال، وأن معنى الكمال ليس من قبل "أل" فقط، بل من التركيب كله. وعلى هذا فإنّ هذا الاستعمال ليس استعمالاً قياسيًا في التعريف، وإنما يكون أسلوبًا خاصًا يُحفظ من السماع. وجدير بالذكر أن ثمة أسلوبًا آخَر للدلالة على معنى الكمال، نحو: "زيد رجلٌ أيُّ رَجلٍ" أو "زيد عليمٌ أيّ عليم"[7].

وأما النوع الثالث في تعريف الجنس، وهو تعريف ماهية الجنس، فضابطه أنه لا يجوز أن تخلف فيه "كل" الألف واللام لا حقيقة ولا مجازًا، نحو: "الماء" في قوله تعالى ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حيّ﴾[8]، وكذلك قولك: "والله لا أتزوج النساء" أو "لا ألبس الثياب"[9]. وأجد أن هذا النوع من تعريف الجنس لا يختلف كثيرًا عن النوع الأول، إلا أنّ النوع الأول يُستخدم مع المفرد، والنوع

---

[1] **القرآن الكريم**، سورة النساء، الآية: 28.

[2] **القرآن الكريم**، سورة العصر، الآيتان: 2، 3.

[3] ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي (ت 643 هـ)، **شرح المفصّل للزمخشري**، (ط1)، 6م، (تح: إميل بديع يعقوب)، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م، ج 3، ص 349.

[4] انظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج1، ص 310.

[5] **القرآن الكريم**، سورة النور، الآية: 31. وثمة وجه آخَر لتفسير نعت كلمة "طفل" بالجمع. إذْ أشرتُ آنفا في الحديث عن أسماء المجموعة إلى استخدام كلمة "طفل" مفردا ومثنى وجمعا بإبقائه على صيغة المفرد، ونحوها: "رسول" و"ضيف" و"صديق".

[6] انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص 61.

[7] وتسمى هذه "أيّ" أي الكمالية. وهذا الأسلوب للدلالة على بلوغ الكمال. وتكون "أيّ" نعتا إذا سُبقت بنكرة، وحالا إذا سبقت بمعرفة. انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص 92.

[8] القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية: 30.

[9] انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص 61 – 62.

هذا يستخدم مع الجمع أو ما يتضمن معنى الجمع، فكلّ من "النساء" و"الثياب" جمع، أما "الماء" فهو اسم الجمع الإفرادي، ولا شكّ في أن معنى الجمع في هذه الأسماء هو الذي يمنع وقوع "كلّ" بدلاً من "أل".[1]

ومن الملاحظ أن تعريف الجنس يقترن بمعنى الجمع، ولا فرق بين جملة "الرجل أقوى من المرأة" وجملة "الرجال أقوى من النساء" من حيث الدلالة إذا أُريدَ بهما تعريف الجنس. ويُعامل الاسم المعرَّف تعريفَ الجنس معاملة الجمع أحيانًا. مثل قول بعض العرب: "أهلكَ الناسَ الدرهمُ البيض والدينار الحُمر"[2]، والمقصود: الدراهم البيض والدنانير الحمر. ولا ينحصر تعريف الجنس في الاسم المعرّف بأل فقط، بل يأتي في الاسم الموصول أيضًا. من ذلك قول النبي الأكرم، صلّى الله عليه وسلّم: "أنا أفصح **مَن نطق بالضاد**"[3]. فالاسم الموصول "مَن" مضاف إلى أَفعَل التفضيل "أفصح". ومن المعلوم أن الاسم المعرّف المضاف إلى أفعل التفضيل لا بد له أن يكون جمعًا، نحو "أفضل الرجال" و"أجمل النساء"، غير أن الاسم الموصول هنا جاء مفردًا، إذ إن الضمير العائد عليه مفرد، وهو الضمير المستتر (هو) في فعل "نطق". والذي يجيز إضافة المعرّف المفرد إلى أفعل التفضيل هنا هو أن المعرّف (من) يدل على الجمع، لأن تعريفه من باب تعريف الجنس.

وقد يكون تعريف الجنس في اسم الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿ومَن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيُهم مشكورا﴾[4]، إذ جاء اسم الإشارة "أولئك" في جواب الشرط جمعًا، مع أنه يعود على اسم الشرط المفرد، وذلك بسبب أن اسم الشرط هنا معرّف تعريفَ الجنس.

---

[1] ويرى بعض النحاة أن تعريف الجنس ضرب من تعريف العهد الذهني، "فإن الأجناس أمور معهودة في الأذهان متميَّز بعضها عن بعض، ويقسم المعهود إلى شخص وجنس". (انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص 62؛ السيوطي، **همع الهوامع**، ج1، ص 310.) غير أني أرى أن هذا الكلام قائم على الفلسفة اللغوية، وهو يخلط بين تعريف العهد وتعريف الجنس: لأنه يخلط بين المستوى النحوي والمستوى الدلالي. ولا داعي للتعمق في ذلك في المنظور الوظيفي.

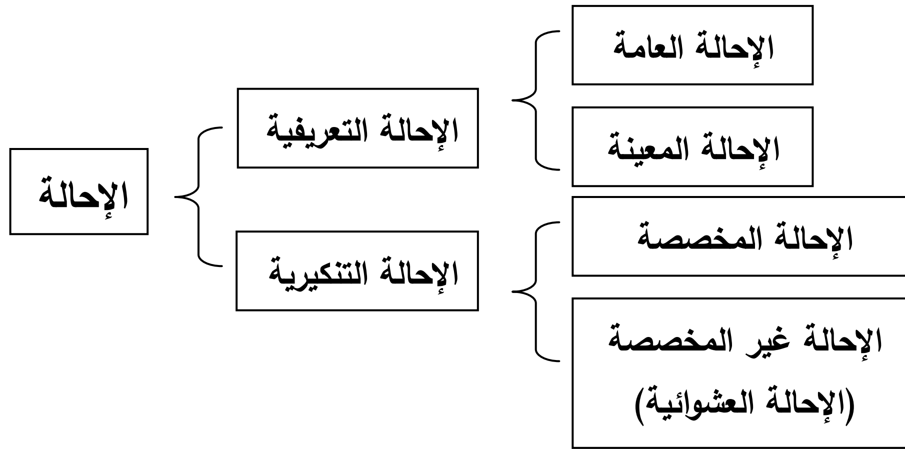
[2] السامرائي، (1994)، **من سعة العربية**، ص 15.

[3] المصدر نفسه، ص 154.

[4] **القرآن الكريم**، سورة الإسراء، الآية: 19.

التعيين ونظام الإحالة

وجد اللغويون أن فصيلة التعيين تقترن بنظام الإحالة (Reference) في علم الدلالة، وقسموا الإحالة إلى الإحالة التعريفية والإحالة التنكيرية، وفرّقوا في الإحالة التعريفية بين الإحالة العامة (Generic) والإحالة المعيّنة (Definite)، كما فرقوا في الإحالة التنكيرية بين الإحالة المخصَّصة (Specific) والإحالة غير المخصّصة (Non–specific)[1].



الشكل 1. أنواع الإحالة في علم الدلالة

ويقترب مفهوم الإحالة العامّة من مفهوم تعريف الجنس في النحو العربي، إذ تستخدم الإحالة العامة للدلالة على جنس الشيء كلّه. وقد تفيد "أل" التعريف الإحالة العامة، كما قد يفيد اسم الجنس ذلك. وقد أشار السيرافي إلى أنْ لا فرقَ بين "شربتُ ماءً" و"شربتُ الماء" من حيث

[1] انظر:

White, Benjamin J. (2010), **In Search of Systematicity: A Conceptual Framework for the English Article System**, Unpublished Doctoral Dissertation, Michigan State University, Michigan, U.S.A., P. 9, P. 15; Chen, Fred J. (2008), **Contrastive Analysis and It's Applications in Language Pedagogy**, (2 ed.), Taipei: Crane, P. 325; Chu, Chauncey (2010), **A Functional Discourse Grammar of Mandarin Chinese**, (1 ed.), Taipei: Crane, P. 180 – 185.

من الملاحظ أنّ بعض اللغويين يعدّ الإحالة العامة من الإحالة التنكيرية، وبعضهم يعدّها من الإحالة التعريفية.

المعنى[1]؛ وذلك بسبب كون لفظ "ماء" اسمَ جنس، فيستطيع أن يدلّ على معنى الإحالة العامة بنفسه دون اقتران بأداة التعريف.

والإحالة المعيّنة تعني إحالة اللفظ إلى شيء معين، ولا يختلف مفهومها عن مفهوم تعريف العهد في العربية، وكثيرًا ما يستعمل الاسم مع "أل" التعريف واسم الإشارة للدلالة على معنى الإحالة المعينة.

أما الإحالة المخصصة فتعني إحالة الكلمة النكرة إلى شيء مخصوص أو مقصود، نحو: "أبحث عن كتاب، عنوانه دلائل الإعجاز" و"تناولتُ الغداء في مطعم جميل". فكلّ من "كتاب" و"مطعم" اسم نكرة، وهما معروفان لدى المتكلم (أو الكاتب)، ومجهولان لدى المخاطَب (أو القارئ).

وأما الإحالة غير المخصصة فتسمى الإحالة العشوائية (Random) أيضًا؛ لأنها لا تحيل إلى شيء معلوم سواء أكان من قبل المتكلم أم من قبل المخاطَب. وذلك نحو: "أحتاج إلى قَلَمٍ" و"ليتَ لي سيارةً". إذ إنّ "قلمًا" و"سيارة" غير مخصوصَيْنِ من قبل المتكلم والمخاطَب.

البعد التداولي

لا شكّ في أنّ للبُعد التداولي دورًا مهمًّا في فصيلة التعيين ونظام الإحالة، وقد اتّكل النحاة على سياق الحال لتحديد نوع التعريف للاسم. إذ رأوا أنّ تعريف اسم الإشارة يتمّ بالعين والقلب معًا[2]، وعدّوا تعريفَه تعريفَ حضور[3]؛ لأن ذلك يتطلب حضور المشار إليه في المقام غالبًا، نحو "هذا الورد جميل"، و"هنا قريةٌ هادئة". وقد تحيل أسماء الضمائر والموصولات كذلك إلى المعارف المتعلقة بالمقام والسياق، نحو: "نحن بخير" و"ما بين يديك جميل". إذ قد تحيل كلمة "نحن" إلى مثنى وجمع، كما قد تحيل إلى ذكور وإناث. ودلالتها لا تتبين إلا من خلال المقام، وقد يحيل الاسم الموصول "ما" مع صلته إلى أشياء كثيرة حسب السياقات المختلفة.

وثمة أنماط من الإحالة التعريفية ترتبط بالاستعمال اللغوي، على سبيل المثال: "القمران" و"الأصغران". فكلّ من "القمرين" و"الأصغرين" معرّف بأل التعريف، غير أنّ مدلولَيْهما قد يكونان مجهولَيْن لدى المتلقي إذا لم يعرف دلالتهما في الاستعمال اللغوي. إذ يدلّ "القمران" في الاستعمال

---

[1] انظر: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، 2م، (تح: رمضان عبد التواب)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م ، ج2، ص 379؛ ونحلة، (1999)، **التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل**، ص 126.

[2] ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج2، ص 352.

[3] السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج2، ص 45.

اللغوي على القمر والشمس، ويُكنى "الأصغران" عن القلب واللسان[1]. ويبيّن ذلك أهمية الجانب الإدراكي لدى المتلقي في فهم دلالة اللفظ وتواضع الناس في استعماله.

وفي بعض العبارات المتداولة أسماء تحيل بوساطة أل التعريف إلى المعارف مستندةً إلى السياق سواءٌ أكان نصّيًا أم مقاميًا. وذلك نحو: "ذاق القوم الأمَرَّيْنِ" و"كان القوم بين المطرقة والسندان"، فلا يدري المرء ما دلالة الأمرّين وما المشبَّه بالمطرقة والسندان إلا بالرجوع إلى السياق.

وقد أشار بعض اللغويين إلى إمكانية دلالة الكلمة النكرة على المعرفة، نحو: "سيحاسبك الله في يوم عظيم"[2]. وأرى هذا من قبيل الإحالة المخصصة، فحين قال المتكلم هذه الجملة، أراد من "يوم عظيم" يومَ القيامة. غير أنه جعله نكرة في اللفظ ومعرفة في المعنى، وحين سمع المخاطَب هذه الجملة، وجد أنّ تركيب "يوم عظيم" نكرة مخصصة، ثم نظر إلى المستوى النحوي والدلالي فاكتشف أنّ المقصود منه يوم القيامة؛ إذ إنّ حساب الله مخصوص بيوم القيامة، ويوصف هذا اليوم بالعظمة، ويترتب على كل ذلك قوةُ الإخبار وزيادة معنى التوبيخ في المستوى التداولي؛ لأن المعنى المقصود ينكشف بعد نوع من الحجب.

التعيين والفلسفة اللغوية

دخلت مناقشة النحاة العرب حول التعريف والتنكير في مجال الفلسفة اللغوية أحيانًا، فقد تحدث النحاة عن درجات التنكير في الأسماء. إذ قال المبرد: "فأنكر الأسماء قول القائل: شيء؛ لأنه مبهم في الأشياء كلها. فإن قلت: جسم فهو نكرة، وهو أخصّ من شيء، كما أن حيوانًا أخصّ من جسم، وإنسانًا أخصّ من حيوان، ورجلاً أخصّ من إنسان"[3]. ومن الواضح أن في ذلك مزجًا بين الحقل النحوي والحقل الدلالي.

---

[1] ويرى بعض اللغويين أن "القمرين" من ظاهرة التغليب، إذ يغلب المذكر (القمر) على المؤنث (الشمس). كذلك ينظر بعضهم إلى القضية من منطلق ظاهرة التعاوضية. إذ عُوِّضَ القمران عن القمر والشمس. (انظر: الزناهرة، **التعاوضية في اللغة العربية**، ص 55، 56.) غير أني أذهب إلى أن ذلك يمثل جانبًا من جوانب الإحالة المرتبطة بالبعد التداولي والاستعمال اللغوي. فالقمر في الأصل لا يدل على الشمس، والأصغر في الأصل لا يدل على القلب ولا اللسان، ولكن الاستعمال اللغوي يسمح بذلك على سبيل المجاز والكناية.

[2] انظر، لي، (1998)، **الفصائل النحوية في اللغة العربية**، ص 151؛ السَّامرائي، فاضل صالح، (2000)، **معاني النحو**، 4م، عمان: دار الفكر، ج3، ص 121.

[3] المبرد، **المقتضب**، ج4، ص 280.

كذلك تطرّق النحاة إلى مراتب التعريف. وذهبوا في ذلك ثلاثةَ مذاهب[1]: الأول يجعل الضمير أعرف المعارف، ثم العَلم، ثم المُبهَم (اسم الإشارة)، ثم ما فيه الألف واللام[2]؛ والثاني يرى العلم أعرف المعارف، يليه الضمير، ثم اسم الإشارة، ثم ما عُرّف بالألف واللام؛ والثالث يَعُدّ اسم الإشارة أعرفها، ثم الضمير، ثم العلم، ثم الاسم المعرف بأل[3].

وإذا تابع المرء مناقشة النحاة في هذا الموضوع، وجد تناقضًا بين قول وآخَر. ففي مسألة معرفية اسم الإشارة مثلاً قال بعض النحاة: إنّه أعرف المعارف؛ لأن مدلوله يُعرَّف بالعين والقلب معًا، وما اجتمع فيه معرفة بالقلب والعين أخصّ مما يعرف بأحدهما[4]. غير أن الخليل ذهب إلى أن اسم الإشارة ليس بأعرفها، ورأى أنه قريب من مرتبة النكرة لما فيه من الإبهام، واستقبح الندبة به، مثل: "واهذاه"[5]؛ "لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء"[6].

لا شك في أنّ المسائل اللغوية مثل هذه تمثّل اجتهاد النحاة في إغناء الفكر النحوي العربي، وسعيهم إلى تعزيز الحجج اللغوية من وجهات نظر مختلفة. وتؤثر هذه المسائل أحيانًا في كيفية إعراب النحاة للتركيب اللغوي، مثل: إعراب "هذا" نعتًا في "الرجل هذا كريم"[7]، وإعراب ما بعد "هذا" بدلاً في "هذا الرجل كريم"، وذلك أنهم رأوا "هذا" أعرف من الاسم المعرّف بأل، فذهبوا إلى أن الاسم لا يوصف بما يكون أقلّ منه تعريفًا. غير أنني أرى من منطلق المنهج الوظيفي أنه ليس مهمًّا أن يُعرب التابع في التركيبين بدلًا أو نعتًا[8]، وأنّ الفرق في المعنى يعود إلى التقديم والتأخير

---

[1] انظر: نحلة، (1999)، **التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل**، ص 68، 69.

[2] انظر: الرضي، نجم الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت 686 هـ)، **شرح الرضي على الكافية**، (ط 2)، 5م، (تح: يوسف حسن عمر)، بنغازي: جامعة قاريونس، 1996م، ج3، ص 234.

[3] انظر: الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت 577 هـ)، **أسرار العربية**، (ط1)، (تح: محمد حسين شمس الدين)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م، ص 177. وكذلك جادل النحاة فيما إذا كان المبهم أعرف من العلم أو لا. ولقد عقد ابن الأنباري مسألة عن ذلك في كتاب الإنصاف (المسألة 101).

[4] انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج2، ص 352؛ ونحلة، (1999)، **التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل**، ص 69.

[5] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 227؛ نحلة، (1999)، **التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل**، ص 29.

[6] سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 227.

[7] إنّ إعراب "هذا" في الجملة بالنعت يتمّ على تقدير: "الرجل المشار إليه". انظر: ابن هشام، **قطر الندى**، ص 324.

[8] وقد ذكر سيبويه وابن السراج أن الاسم المعرف بأل الذي يأتي بعد "هذا" نعت له. انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 7؛ ابن السراج، أبو بكر محمد سهل البغدادي (ت 316 هـ)، **الأصول في النحو**، (ط2)، 3م، (تح: عبد الحسين الفتلي)، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1987م، ج1، ص 150، 151.

فيهما، فعندما يقول المرء: "هذا الرجل كريم"، يذكر "هذا" أولاً للإشارة، ثم يضيف "الرجل" لإزالة الإبهام في اسم الإشارة، وحينئذ يصبح تركيب "هذا الرجل" كشيء واحد[1]. وعندما يقول المرء: "الرجل هذا كريم"، يحيل إلى "الرجل" أولا دون اسم الإشارة، وهو معرفة أصلاً بين المتكلم والمخاطَب، ثم يضيف "هذا" لتأكيد استحقاق الرجل صفة الكرم واختصاصه بها. إذ يكتسب "هذا" وظيفة "القَصْر" جراء التغير في التركيب، كأن المخاطَب كان يعرف الرجل، ولم يعرف أنه كريم، فأراد المتكلم أن يقصر صفة الكرم عليه لا على غيره.

ومن صور الفلسفة اللغوية المتعلقة بالتعريف والتنكير قول بعض اللغويين بوقوع بعض الأسماء في منزلة "بين بين" من حيث التعريف والتنكير[2]. لعل أشهر هذه الأسماء: النكرة غير المحضة، أي: النكرة الموصوفة أو المضافة إلى النكرة. ومن المعلوم أن النحاة أعربوا الجملة (أو شبه الجملة) التي تأتي بعد النكرة صفةً، وأعربوا التي تأتي بعد المعرفة حالاً، وأجازوا الإعرابَيْنِ إذا جاءت الجملة بعد النكرة غير المحضة، نحو: "مررتُ برجلٍ صالحٍ يُصَلّي"[3]، فيحتمل "يصلي" أن يكون صفة وحالاً.

وذهب النحاة كذلك إلى أن أل الجنسية تجعل الاسم قريبًا من النكرة[4]، نحو: قوله تعالى ﴿كمثَلِ الحمارِ يَحمِلُ أسفارًا﴾[5]، فعَدّوا جملة "يحمل أسفارًا" حاليةً؛ لأن "الحمار" بلفظ المعرفة، كما أجازوا إعرابه صفةً على تقدير معنى تعريف الجنس. ولا شك في أن ذلك يدلّ على تفطّن النحاة وعمق تفكيرهم للمسألة. إذ ثمة عدم توافق بين المستويَيْن النحوي والدلالي، فـ"رجل صالح" تركيب نكرة نحويًا، غير أنه يدل على إحالة مخصصة دلاليًا؛ و"الحمار" في الآية الكريمة معرفة نحويًا، غير أنه قد يفيد إحالة عامة دلاليًا. كذلك لا نستطيع أن نعتمد على علامة الإعراب لتقرير الإعراب، لأن إعراب الجملة (وشبه الجملة) إعراب محليّ. بيد أني لا أذهب إلى التساوي بين

---

[1] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 7.

[2] انظر: عفيفي، أحمد ،(2003)، **الاسم المحايد بين التعريف والتنكير في النحو العربي: خصائصه واستعمالاته**، (ط1)، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق. إذ ذهب المؤلف إلى أن الاسم المعرف بأل الجنسية، والاسم النكرة الموصوف، والمضاف إلى النكرة، واسم الزمان، واسم الفعل، وما التعجبية وغيرها من الأسماء المحايدة بين التعريف والتنكير. وأناقش هنا النكرة غير المحضة والمعرف بأل الجنسية واسم الزمان فقط؛ لأنّي أرى أنْ لا داعي لمناقشة "المعرفية" في اسم الفعل وما التعجبية وغيرهما. إذ إنّ اسم الفعل يفيد معنى الفعل، ولا يتعلق الفعل بالتعريف والتنكير أصلاً. أمّا ما التعجبية فهي أسلوب خاصّ في العربية، ومعناها لا يتغير، سواء أعَدَدْناها معرفةً أم نكرةً.

[3] انظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت761هـ)، **الإعراب عن قواعد الإعراب**، (تح: علي فودة نيل)، الرياض: جامعة الرياض، 1981م، ص 50، 51.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص 51، 55.

[5] **القرآن الكريم**، سورة الجمعة، الآية 5.

إعراب الجملة نعتًا وإعرابها حالاً في هذه المسألة، إذ إن النعت يدل على الثبوت، والحال يدل على الانتقال[1]؛ لأنه يرتبط بوقت حدوث الفعل. ولا بدّ من الرجوع إلى المعنى والسياق لإقرار الإعراب.

واضطرب النحاة في القول بالتعريف أو التنكير في أسماء الأزمنة[2]، فأجمع معظم النحاة على معرفة "اليوم" و"أمسِ"؛ لأن اليوم معرّف تعريفًا حضوريًا[3]، وأمس قد حضر وشُوهد فحصلتْ معرفته بالمشاهدة[4]، وأما "غدا" فذهب النحاة مذهبَيْن: أولهما ذهب إلى تنكيره؛ "لأنه غير معلوم، لأنّه مستقبل، لا نعرفه"[5]، وثانيهما رجّح تعريفه؛ لأنه دلّ على زمن محدد[6]. وأرى حيال ذلك عدم التفريق بين الوظيفة الدلالية والوظيفة النحوية. إذ يدل كل من "اليوم" و"أمسِ" و"غدًا" على زمن معيّن من حيث الدلالة. إلا أن الوظيفة النحوية لهذه الأسماء تتحول من الاسمية إلى الظَّرفية عندما تُستعمل ظروفًا، ومعلوم أن التعريف والتنكير يختصّان بالأسماء فقط. ولا داعي لمناقشة معرفية الظرف؛ لأنه في منزلة شبه الجملة، ولا علاقة لشبه الجملة بالتعريف. فنقول: "أراك غدًا" و"أراك في الغد" بمعنى واحد، وقد يُؤخَذ بعض الناس بشكل اللفظ فيرى أن "غدًا" نكرة، و"الغد" معرفة، غير أنهم لا ينتبهون إلى أن "غدًا" منصوب على الظرفية، وهو يقابل الجار والمجرور (في الغد).

التعيين والتركيب اللغوي

قد أشار اللغويون إلى علاقة فصيلة التعيين بالتركيب اللغوي، فاشترطوا أن أصل الابتداء للمعرفة، ورأوا أن الابتداء بالنكرة ضعيف[7]؛ "لأن النكرة مجهولة غالبًا، والحكم على المجهول لا يفيد"[8]. ولعل هذا يمثل جانبًا من القواعد الجامعة في لغة الإنسان[9]. إذ إنه من المنطقي أن يقدّم

---

[1] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 481، 482.

[2] انظر: نحلة، (1999)، **التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل**، ص 49 – 58.

[3] انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص 61.

[4] انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج3، ص 137.

[5] انظر: ابن السراج، **الأصول**، ج2، ص 142، 143؛ ونحلة، (1999)، **التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل**، ص53.

[6] نحلة، (1999)، **التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل**، ص 54؛ لي، (1998)، **الفصائل النحوية في اللغة العربية**، ص 150.

[7] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 329.

[8] ابن هشام، **قطر الندى**، ص 129.

[9] وجدير بالذكر أن اللغة الصينية تقدم المعرفة وتؤخر النكرة أيضًا. انظر: هوانج، تشونتشي (2012)، **التعريف والتنكير في اللغتين العربية والصينية: دراسة تقابلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن ، ص 23، 24.

المرء المعرفة ويؤخر النكرة في الجملة؛ لأن ذلك هو الأسلوب الطبيعي في عملية الإخبار والتبليغ. ففي عملية التبليغ يقول المتكلم شيئًا معروفًا أولاً، ثم بناءً عليه يتوصل إلى معلومات جديدة، وبذلك يسهل على المخاطَب فهم المعنى؛ لأن المعرفة في الجملة تعمل وُصْلَةً إلى النكرة. وهذا يدلّ على علاقة بناء الجملة بالجانب الإدراكي لدى الإنسان، ومن الملاحظ أنّ النكرة في معظم الأحيان تقع في موقع البؤرة (Focus) في الجملة، والبؤرة هي العنصر الحامل للمعلومة الأكثر أهمية، فإذا قال امرؤ: "لقيتُ رَجلاً في السوق"، فإنّ مخاطَبه سيتوقع منه مزيدًا عن أخبار الرجل.

وتتفاعل قواعد العربية مع فصيلة التعيين في كثير من الأبواب النحوية، فمن الأصل أن يكون الحال نكرة، وصاحبه معرفة، ويكون التمييز كذلك نكرة[1]، وثمة أدوات تختصّ بالنكرات فقط: "رُبّ"، و"كَم" الخبرية، و"مِن" الاستغراقية، و"لا" النافية للجنس[2]، ولعل هذا يدل على تفاعل بين الدلالة وقواعد النحو، إذ تتعلق دلالة "رُبّ" و"كَم" بالعَدّ مما يتناسب مع التنكير، أما "مِن" الاستغراقية، و"لا" النافية للجنس فتدلان على إمكانية إفادة النكرة المنفية بمعنى تعريف الجنس[3]، وتجعلان النفي يقع على الجنس وتمنعان احتمال وقوع النفي على العدد. فإذا قلنا: "ما جاء أحدٌ" احتملت الجملة معنيَيْن، وكذلك "لا أحدٌ جاء"، إذ قد يكون اثنان وما فوقه من الناس جاؤوا. لكن إذا قلنا: "ما جاء مِن أحدٍ" أو "لا أحدَ جاء"، يصبح النفي واقِعًا على الجنس كله، ولا يقع على العدد. وقد تُستعمل "مِن" الاستغراقية مع أداة استفهام "هل" للتشابه بين سياق النفي وسياق الاستفهام، نحو قولك: "هل من رجلٍ في الدار؟" وقول الشاعر: "فهل عند رسم دارس من معوّل؟" ويكون السؤال في الجملتين عن الجنس لا عن العدد.[4]

وثمة ألفاظ تختصّ بالإضافة إلى المفرد النكرة، مثل: "كلّ"، وصيغة "أفعل" للتفضيل، نحو: قوله تعالى ﴿كلّ نَفْس ذائقة الموت﴾[5]، وقولك: "البَيْتُ أحلى مكانٍ في العالَم". كما نجد ألفاظًا تضاف إلى الجمع النكرة، منها: "عِدّة" و"بضعة"، ونقول: "رأيتُه عدة مرات"، و"مَرَرْتُ به قبل بضعة أشهر". أما "أيّ" فتضاف إلى اللفظ النكرة، سواء أكان مفردًا أم جمعًا، نحو "أيَّ شيءٍ تريد؟" و"أيَّ خدماتٍ تُريد؟".

---

[1] والفرق الصرفي بين الحال والتمييز هو أن الحال يأتي من المشتقات غالبًا، والتمييز من غير المشتقات.

[2] نحلة، (1999)، **التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل**، ص 142 – 151.

[3] وقال الفاكهي: النكرة في سياق النفي تعمّ، فإذا عمّت كان مدلولها جميع أفراد الجنس، فأشبهت المعرّف بأل الجنسية. انظر: الفاكهي، عبد الله بن أحمد بن عبد الله (ت 972 هـ)، **مجيب الندا في شرح قطر الندى**، (ط2)، 2م، (تح: مؤمن عمر محمد البدارين)، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، 1971م، ج1، ص 235.

[4] ومن الملاحظ أن قول الشاعر: " فهل عند رسم دارس من معوّل؟" استفهامٌ استنكاري.

[5] **القرآن الكريم**، سورة آل عمران، الآية 185.

ومن الملاحظ أنّ الاسم المُبهَم "ما" لا يصف إلا الاسم المفرد النكرة، نحو: "تَوَقَّفَ أَحْمَدُ عن الحَديثِ كأنَّ شَيئًا مَا صَرَفَ أَفْكارَهُ عَنْ ذلك". وهذا يدلّ على تناسُبٍ بين معنى الإبهام ومعنى التنكير.

المبحث السادس: فصيلة الشخص

تنقسم الضمائر في فصيلة الشخص إلى ضمائر الحضور والغيبة، وتتدرج في ضمائر الحضور ضمائرُ التكلّم والخِطاب، وأضاف تمام حسان إلى ضمائر الحضور أسماءَ الإشارة، كما أضاف إلى ضمائر الغيبة الأسماء الموصولة[1].

ويحيل كلّ مِن اسم الإشارة والضمير والموصول إلى شخص معيّن أو شيء معيّن وفقًا لقصد المتكلم وسياق النص والمقام. وتعمل هذه الأسماء وصلات بين حلقات الكلام، ووظيفتها الأساسية الربط بين أجزاء الكلام، وكذلك للضمير واسم الإشارة وظيفة تجنب التكرار، والاقتصاد اللغوي.

الضمير

الضمائر أسماء جامدة وُضِعَت للكناية عن المتكلم والمخاطَب والغائب. وتتفاعل فصيلة الشخص في الضمائر مع فصائل الجنس والعدد، فتدل "أنا" على المتكلم المفرد مذكرًا ومؤنثًا، كما تدل "نحن" على المتكلمَين والمتكلمتَيْن والمتكلمِين والمتكلمات، وتُخصَّص "أنتَ" للمخاطَب المفرد المذكر، و"أنتِ" للمخاطب المفرد المؤنث، و"أنتما" للمخاطب المثنى مذكرًا ومؤنثًا، و"أنتم" لجمع المخاطب المذكر، و"أنتنّ" لجمع المخاطب المؤنث؛ كما تخصص "هو" للغائب المفرد المذكر، و"هي" للغائب المفرد المؤنث، و"هما" للغائب المثنى مذكرًا ومؤنثًا، و"هم" لجمع الغائب المذكر، و"هن" لجمع الغائب المؤنث.

ومن المعلوم أن الضمير يتطابق مع مرجعه من حيث الجنس والعدد والشخص، نحو: "سلَّمْتُ على محمدٍ وصديقِه" و"سلَّمْتُ على فاطمةَ وصديقِها" و"سلَّمْتُ على الوزراءِ ورئيسِهِم"، إذ يعود ضمير "الهاء" في "صديقه" على محمد، ويعود ضمير "ها" في "صديقها" على فاطمة، ويعود ضمير "هُم" في "رئيسهم" على الوزراء. غير أن المطابقة بين الضمير ومرجعه قد تكون مطابقة جزئية في بعض الأحيان، مثل: قوله تعالى ﴿فانظُرْ إلى طَعامِكَ وشَرابِكَ لم يَتَسَنَّه﴾[2]، فيعود ضمير الغائب المفرد "الهاء" في "يتسنه" على الاثنين (طعامك وشرابك). وذلك أن الطعام والشراب متلازمان كالشيء الواحد[3].

---

[1] انظر: حسان، (2009)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص 108، 109.

[2] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية: 259.

[3] انظر: الرفايعة، (2003)، **ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية**، ص 30، 42، 43. ومن هذا القبيل: ﴿ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه﴾ (القصص: 73) و﴿والذين يكنِزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله﴾ (التوبة: 34). إذ يتلازم الليل والنهار، كما يُذكر الذهب والفضة معًا. ويُؤنَّث الضمير العائد على "الذهب" و"الفضة"؛ لأنهما اسما جنس، فاسم الجنس يذكر ويؤنث، ويقال: إنهما يدلان على الدنانير والدراهم.

ولظاهرة عَود الضمير دورٌ بارز في وصل الجملة الكبرى بالجملة الصغرى، فإذا كانت الجملة الصغرى في محلّ خبر لمبتدأ، لزم أن يعود الضمير في الجملة الصغرى على المبتدأ، نحو قولك: "زيدٌ أبُوهِ قائم"[1]، وقوله تعالى: ﴿ذلك الكتابُ لا رَيْبَ فِيهِ﴾[2]. وإذا كانت الجملة الصغرى نعتًا أو حالاً أو صلةَ موصولٍ فإنه لا بدّ أن يعود الضمير على المنعوت أو صاحب الحال أو الاسم الموصول، نحو: قولك "رأيتُ طفلة تبكي في الشارع"، وقوله تعالى ﴿خَرَجُوا مِن دِيارِهِمْ وَهُم أُلوفٌ﴾[3]، وقوله تعالى ﴿صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم﴾[4]. وكذلك الحال في تركيب البدل، إذ ثمة ضمير يعود على المُبدَل منه، نحو "أكلتُ الرغيفَ ثلثَه".

وفي البلاغة أسلوب يسمّى بالالتفات، ويعني انتقال الكلام من التكلم أو الخِطاب أو الغيبة إلى غيره من هذه الثلاثة. وذلك يرتبط بتغير الأسلوب وعفوية التعبير في المقام، مثل التغير من أسلوب الإخبار إلى مخاطبة الإنسان مع نفسه، أو إلى مخاطبة الجمهور. نحو: قوله تعالى ﴿مثلُ الفريقين كالأعمى والأصمّ والبصير والسميع هل يَستويان مثلا أفلا تذكرون﴾[5]. إذ تحول الحديث من الغيبة (يستويان) إلى الخطاب (تذكرون).

ومن الملاحَظ أن لضمير التكلم قدرة على التغليب على غيره عند الاجتماع به، نحو قولنا: "دعنا نذهب – أنا وأنت – إلى المهرجان" أو "ذهبنا أنا وأحمد إلى المركز التجاري"، كما يمكن لضمير الخطاب أن يغلّب على ضمير الغيبة، نحو "هل ذَهَبْتُم – أنتَ والأولادُ – إلى المهرجان؟" إذ يكون ضمير التكلم أقوى من ضميرَيْ الخطاب والغيبة، وضمير الخطاب أقوى من ضمير الغيبة من حيث التغليب.

وجدير بالذكر أنّ ضمير المخاطَبِينَ "أنتم" قد يُستخدم للدلالة على الاحترام والتبجيل، نحو "كيف حالكم وصحتكم؟" و"أنتم أمرتم بكذا"[6]. وفي هذه الحالة يجوز لضمير المخاطَبِينَ أن يحيل إلى المفرد والمثنى والجمع مذكرًا ومؤنثًا. وكثيرًا ما يُستخدم ضمير المخاطَبِينَ مع ألقاب ذوي الشأن أو المكانة العالية، مثل: "حضرتُكم قلتم كذا"، و"أرجو معاليكم أن تسمحوا لي بمقابلتكم"[7]. غير أن

---

[1] انظر: ابن هشام، **الإعراب عن قواعد الإعراب**، ص 37؛ ابن هشام، **قطر الندى**، ص 130.

[2] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية: 2.

[3] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية: 243.

[4] **القرآن الكريم**، سورة الفاتحة، الآية: 7.

[5] **القرآن الكريم**، سورة هود، الآية: 24.

[6] الحسن، (2001)، **علم الدلالة: السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية**، ص 47.

[7] المصدر نفسه، ص 47.

هذا الأسلوب يُستخدم غالبًا من قِبَل المتكلم الأقل رتبةً وعُمْرا، كما يُستعمل في المناسبات الرسمية[1]، وقد يدل على السخرية أو البعد في العلاقة بين الطرفين، إذا لم يكن المقام كذلك.

اسم الإشارة

تنقسم أسماء الإشارة في العربية إلى نوعين: أسماء الإشارة للأشخاص والأشياء، وأسماء الإشارة للأماكن. فأسماء الإشارة للأشخاص والأشياء التي تُستعمل للقريب هي: هذا وهذه (هذي)، وهذانِ وهاتان، وهؤلاء، أما التي تدل على البعيد فهي: ذاك وتاك وذلك وتلك، وذانك وتانك، وأولئك. وأمّا أسماء الإشارة للأماكن فهي "هنا" للقريب، و"هناك" و"هنالك" و"ثَمَّ" و"ثَمَّةَ" للبعيد.

ويذهب بعض النحاة إلى أن "ذاك" و"تاك" و"هناك" يشار بها إلى المتوسط، وأنّ "ذلك" و"تلك" و"هنالك" يشار بها إلى البعيد[2]. إذ يرون أن الكاف في هذه الأسماء للخطاب، وأنّ اللام في "ذلك" و"تلك" و"هنالك" للبعد. غير أني أرى أن كل هذه الأسماء للبعيد، وأن الفرق بين ذاك وذلك، وتاك وتلك، وهناك وهنالك فرق شعوري يتعلق بالأسلوب والذوق اللغوي[3]. وإذا كانت "ذاك" و"تاك" و"هناك" للمتوسط، فلماذا لم نجد اسم إشارة للمثنى المتوسط أو الجمع المتوسط؟

وقد يقع ضمير الشخص حشوًا في اسم الإشارة للقريب، فتنفصل به هاء التنبيه عن اسم الإشارة، نحو "هأنَذا" و"ها نحن أولاء" و"هأنتَ ذا" و"هأنتِ ذي" و"هأنتما ذان" و"ها أنتما تان" و"ها أنتم أولاء" و"ها أنتن أولاء" و"ها هو ذا" و"ها هي ذي" و"ها هما ذان" و"ها هما تان" و"ها هم أولاء" و"ها هن أولاء".[4]

الاسم الموصول

في العربية نوعان من الاسم الموصول: الاسم الموصول المختصّ والاسم الموصول المشترك. ويُستخدم الاسم الموصول المختص وفقا لجنس مدلوله وعدده. فـ"الّذي" للمفرد المذكر، و"الّتي" للمفرد المؤنث، و"اللّذان" للمثنى المذكر، و"اللّتان" للمثنى المؤنث، و"الّذِينَ" لجمع المذكر، و"اللاتي" (و"اللائي" و"اللواتي") للجمع المؤنث. وتستعمل "الألى" لجمع المذكر والمؤنث.

أما الاسم الموصول المشترك فيستعمل للمفرد والمثنى والجمع تذكيرًا وتأنيثًا على حسب قصد المتكلم والسياق. وهو ثلاثة: "مَن" و"ما" و"أيّ". وتستخدم "مَن" للعاقل غالبًا، نحو: "شكرتُ من

---

[1] انظر: الحسن، (2001)، **علم الدلالة: السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية**، ص 47.

[2] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ص 108، 109.

[3] ومن الملاحظ أن "ذاك" و"تاك" في الاستعمال الحديث أقلّ شيوعًا من "ذلك" و"تلك".

[4] حسان، (2009)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص 112.

ساعدني"؛ و"ما" لغير العاقل، نحو: "أعجبني ما صنعتَه". أما "أي" فتستعمل للعاقل وغير العاقل[1].

وأركان الموصول ثلاثة: الاسم الموصول، وصلته، والضمير العائد عليه. ويجوز أن يُحذف الضمير العائد في ثلاث حالات، أولاً: إذا كانت صلة الموصول شبه جملة، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾[2]، أي: "ما هو في السماوات وما هو في الأرض"؛ ثانيًا: إذا كان الضمير العائد مفعولاً به، نحو: "أَعْجَبَنِي مَا صَنَعْتَ"، أي: "ما صنعتَهُ" [3]؛ ثالثًا: إذا كان الضمير العائد مجرورًا بحرف الجرّ، ويُحذف حينئذٍ مع حرف الجر، نحو: "أَعْجَبَنِي مَا قُمْتَ"، أي: "ما قمتَ به"[4].

ومن الملاحَظ أن الاسم الموصول المختص يجوز أن يكون صفة للاسم المعرفة أو يقوم مقام الموصوف استغناء عنه، فنقول: "رأيتُ الرجل الذي جاء متأخرًا" و"رأيتُ الذي جاء متأخرًا". أما الاسم الموصول المشترك فلا يُستخدم صفة، ولا نقول "رأيتُ الرجل مَن جاء متأخرًا".

وقد تؤوَّل "أل" التي تقترن باسم الفاعل واسم المفعول اسمًا موصولاً. نحو قولك: "رأيتُ القائم"، و"رأيتُ المضروب" على تقدير "رأيتُ الذي قام"، و"رأيتُ الذي ضُرِبَ".

---

[1] لـ"أيّ" الموصولية أربع أحوال في الاستعمال: (1) أن تُضاف ويُذكر صدر صلتها، نحو: "يعجبني أيُّهم هو قائم"؛ (2) أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها، نحو "يعجبني أيٌّ قائم"؛ (3) أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: "يعجبني أي هو قائم"؛ (4) أن تضاف ويحذف صدر صلتها، نحو "يعجبني أيُّهم قائم". وتعرب "أي" في الأحوال الثلاثة الأولى وفقا لموقعها، وتبنى على الضم في الحال الرابعة. انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج 1، ص 133.

[2] **القرآن الكريم**، سورة آل عمران، الآية: 29. ويمكن أن يُؤوَّل الضمير العائد المحذوف في هذه الحالة بأنه مبتدأ محذوف.

[3] إذا كان الضمير العائد على "ما" الموصولية مفعولاً به أو مجرورًا بجار، وهو محذوف، يجوز أن تعرب "ما" بأنها مصدرية. نحو: "أعجبني ما صنعتَ" و"أعجبني ما قُمْتَ"، أي: أعجبني صنعك، وقيامك.

[4] انظر: مغالسة، محمود حسني، (2007)، **النحو الشافي الشامل**، (ط1)، عمان: دار المسيرة، ص 150، 151.

التماسك والتعالق

لا شك في أنّ للضمير واسم الإشارة والاسم الموصول دورًا مساهمًا في عمل التماسك (Cohesion)[1] والتعالق (Coherence)[2] في النص. وذلك أن هذه الأسماء تربط بين أجزاء الجملة، وتنسق بين جملة وأخرى، وتحيل المُضمَراتِ والمُبهَمات إلى أصحابها وفقًا لحاجات التعبير المختلفة التي تكتنف السياق والمقام.

وقد يحيل كلّ مِن اسم الإشارة والضمير والموصول إلى مجموعة من الأشياء أو الجمل مع إبقاء لفظه في الإفراد والتذكير، انظر إلى الجمل الآتية مثلاً:

أ- أنا الموقّع أدناه أطالب ....

ب- أحبّ أن أتناول الفواكه: التفاح والموز والفراولة... إلى آخِرِه.

ج- حصلتْ في العام الماضي أشياءُ كثيرة، إذ تخرّجتُ في الجامعة، وتزوجتُ امرأةً رائعة، وحصلتُ على وظيفة ممتازة؛ لذلك أعُدُّه عامًا مبارَكًا.

د- اللغة الصينية أصعب من اللغة العربية؛ لأنها تُستعمل بلا قواعد، ورموزها الكتابية معقَّدة ... وما أشرتُ إليهِ سابقًا هو رأيٌ شخصي.

إذ يحيل الضمير المتّصل "الهاء" في جملة (أ) وجملة (ب) إلى النسق كله. وتدلّ كلمة "ذلك" في جملة (ج) على ثلاثة أشياءَ (التخرج، والزواج، والحصول على الوظيفة)، ولكنها تأتي مفردًا مذكرًا. وفي هذه الحالة لا فرقَ بين "هذا" و"ذلك" من حيث المسافة، إذ يجوز أن نقول "لهذا" بدلاً من "لذلك". أما الاسم الموصول "ما" في جملة (د) فأيضًا يُشار به إلى نسق من النص، والضمير العائد عليه مفرد مذكر.

وثمة أساليبُ ربطٍ كثيرةٌ تتكون من اسم الإشارة والضمير والموصول. بعضها للتعليل نحو "لهذا (أو لذلك)..." و"ذلك أنّ..."؛ وبعضها للاستنتاج نحو "وعلى هذا..." و"عليه..."، و"من هنا"، و"ومِن ثَمَّ..."؛ وبعضها للتعقيب نحو "إضافةً إلى ذلك..." و"إلى جانب ذلك..." و"بما في ذلك..." و"بِمن فيهم...". وكل ذلك يدلّ على أهمّية هذه الأسماء في الربط بين أجزاء النص والمساهمة في تَماسُكِه وتعالقه.

---

[1] التماسك في اصطلاح اللسانيات النصية: أن تتّصل الكلمات بعضها ببعض في المستوى النصي وفقا للقواعد اللغوية. انظر:

De Beaugrande, Robert-Alain and Dressler, Wolfgang Ulrich (1992), **Introduction to Text Linguistics**, (6 ed.), New York: Longman, P. 3.

[2] التعالق في اصطلاح اللسانيات النصية: هو أن تتعلق الكلمات بعضها ببعض معنويا وإدراكيا، وهو علاقة التفاعل النصي بين المكونات اللغوية. انظر: المصدر نفسه، ص 4.

الفصل الثالث: المطابقة في الجملة

المتطابقان في الجملة هما المُسنَد والمُسنَد إليه، والمسند إليه في الجملة الاسمية المبتدأ، وهو في الجملة الفعلية الفاعل. أما المسند في الجملة الاسمية فهو الخبر، وهو في الجملة الفعلية الفعل[1]. والمسند إليه في المنظور الوظيفي هو الموضوع (Topic) عادة، أي أنه المحدَّث عنه في الجملة، وأما المسند فهو التعقيب (Comment) للموضوع.

وأقسّم الجملة وفقًا لكون المسند اسمًا أو فعلاً بدلاً من تقسيمها إلى جملة اسمية وجملة فعلية لسببين. أولاً: لأنّ ذلك يتناسب مع المنهج التحويلي التوليدي والمنهج الوظيفي، إذ إن البنية العميقة للجملة الفعلية "جاء أحمد" والجملة الاسمية "أحمد جاء" بنية واحدة، والمسند والمسند إليه في كلتا الجملتين لا يتغيران، مع أن النحويين يعربون "جاء" في الجملة الثانية بأنه فعل ماض أُسند إلى ضمير فاعل مستتر جوازًا، تقديره هو، وأن الجملة الفعلية المتكونة من الفعل (جاء) والفاعل (هو) في محل رفع؛ لأنها خبر لمبتدأ "أحمد"[2]. والغريب في هذا الإعراب أن النحويين يذهبون إلى تقدير فاعل مستتر على الرغم من أن الفاعل موجود في الجملة وهو "أحمد". وأفضّل هذا التقسيم؛ لأنه يُلَبّي الأحكام النحوية المتعلقة بوجوب المطابقة وجواز عدم المطابقة بين المسند والمسند إليه. وسأوضّح ذلك فيما بعد، إن شاء الله.

وسأستثني في حديثي عن المطابقة في الجملة بعضَ الحالات:

أولاً: عندما يكون المسند شبهَ جملة. وشبه الجملة متكوّن من جار ومجرور أو التركيب الظرفي. إذ إنّ المطابقة تتم في هذه الحالة بالتقدير فقط. نحو: "زيد في البيت" و"زيد خارج البيت"، فالخبر المقدَّر في الجملتين هو كائن أو استقرّ[3].

ثانيًا: عندما يكون المسند أو المسند إليه محذوفًا. وذلك كثير في الحوار، نحو: "هل أحمد موجود؟" "موجود."؛ و"مَن غائب؟" "زيد." فكلمة "موجود" الثانية خبر لمبتدأ محذوف يستغني عنه السياق، وهو "أحمد". وكلمة "زيد" هي مبتدأ لخبر محذوف يستغني عنه السياق، وهو "غائب". ومن الملاحَظ أنّ كلمة "موجود" في الحوار الأول، وكلمة "زيد" في الحوار الثاني كِلتاهما تمثّل بؤرة (Focus) في الجملة؛ لذلك لا يجوز حذفهما.

---

[1] وفي الجملة المقترنة بإنّ أو أخواتها المسند إليه هو اسم إنّ، والمسند هو خبر إنّ؛ وفي الجملة المقترنة بكان أو أخواتها المسند إليه هو اسم كان، والمسند هو خبر كان.

[2] وهذا الإعراب إعراب البصريين؛ لأنهم رأوا أن الفاعل لا بد له أن يتأخر عن رافعه وهو الفعل. أما الكوفيون فأجازوا تقديم الفاعل على الفعل. انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 369.

[3] انظر: المصدر نفسه، ج1، ص 168، 169.

ثالثًا: عندما يكون المسند أو المسند إليه مصدرًا مؤوّلاً، نحو: "يَسُرُّني أنْ تَحضُرَ إلى الحفلة"، وقوله تعالى: ﴿وأنْ تصوموا خيرٌ لكم﴾[1]. ومن الملاحظ أن المصدر المؤول يُعامَل معاملةَ الاسم المذكر المفرد.

المبحث الأول: عندما يكون المسند اسمًا

يتطابق المسند الاسم مع المسند إليه في العدد والجنس غالبًا. نحو: "المدرّس مجتهد" و"المدرّسانِ مجتهدان" و"المدرّسون مجتهدون" و"المدرّسة مجتهدة" و"المدرّستانِ مجتهدتان" و"المدرّسات مجتهدات". وهما يتطابقان في الإعراب من حيث اللفظ، إلا أنّ ذلك لا يأتي من المطابقة بينهما بل من الحكم النحوي؛ إذ يُرفع المبتدأ بالابتداء، ويرفع الخبر بالمبتدأ[2].

وفيما يخص فصيلة التعيين، فإن المسند إليه قد يأتي معرفة، في حين يأتي المسند نكرة، نحو: "أحمدُ طالبٌ جامعيّ"؛ وقد يأتي كلاهما معرفتين، نحو: "محمدٌ مُدرّسُكم الجديد"؛ وقد يأتي المسند إليه نكرة مخصوصة، ويأتي المسند نكرة، نحو: "رجلٌ من قبيلة كذا عالمٌ"[3]. أما إتيان الاثنين نكرتين محضتين فلا يجوز؛ لأنّ النكرة المحضة تحيل إلى المجهول، و"الحكم على المجهول لا يفيد"[4].

وسبقت الإشارة إلى أن المبتدأ في الجملة – وهو المسند إليه – معرفةٌ عادة، وحقّه أن يتقدم في الجملة من حيث الرتبة، إلا أنّ المبتدأ المعرفة قد يُؤخّر، والخبر النكرة قد يُقدَّم في بعض السياقات، نحو قولنا: "نادِمٌ أنا"، ويُعدّ تقديم الخبر هنا وسيلةً من وسائل التبئير، إذ تصبح كلمة "نادِمٌ" بؤرة في الجملة، وتحمل نبر التأكيد مقارنةً مع الترتيب العادي للجملة: "أنا نادِمٌ".

---

[1] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية: 184.

[2] وفي ذلك خلاف من حيث العامل النحوي. إذ ذهب الكوفيون إلى المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ. وذهب فريق من البصريين إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، والخبر يرتفع بالمبتدأ؛ وذهب فريق آخر منهم إلى أن الخبر يرتفع بالابتداء لا بالمبتدأ؛ وذهب فريق ثالث إلى أن الخبر يرتفع بالمبتدأ والابتداء معًا. انظر: الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت 577 هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، 2م، (تح: محمد محيي الدين عبد الحميد)، القاهرة: دار الطلائع، 2005م، ج1، ص 56 وما بعدها. وعلى كل حال فإن ذلك يمثل وجهات نظر مختلفة من حيث عامل الرفع للمبتدأ والخبر، ولا يؤثر في حكمهما بالرفع.

[3] انظر: الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت 471 هـ)، **المقتصد في شرح الإيضاح**، 2م، (تح: كاظم بحر المرجان)، بغداد: وزارة الثقافة والإعلان، 1982م، ج1، ص 308؛ والسامرائي، فراس عصام شهاب (2005)، **المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، البصرة، العراق، ص 30، 31.

[4] ابن هشام، **قطر الندى**، ص 129.

من صور عدم المطابقة

وقد تحدثتُ في الفصل الثاني عن بعض الأسباب التي تجيز عدم المطابقة بين المسند والمسند إليه في فصيلة الجنس، على سبيل المثال: استخدام بعض الصيغ الصرفية للمذكر والمؤنث، نحو: "هذه المرأة عروس". إذ لا يتطابق المسند إليه (هذه المرأة) مع المسند (عروس) من حيث الجنس؛ لأن "عروس" من صيغة "فعول" بمعنى اسم الفاعل. وكذلك قد تُستعمل بعض الألفاظ مذكرة ومؤنثة، نحو قولنا: "السماء ممطرة" وقوله تعالى: ﴿السماءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾[1]؛ لأن كلمة السماء تُعامَل معاملة المذكر والمؤنث. كما تحدثتُ عن بعض صور عدم المطابقة بين المسند والمسند إليه في فصيلة العدد، كاستعمال اسم الجنس الجمعي مفردًا مؤنثًا وجمعًا مذكرًا، نحو: "العرب كريمة" و"العرب كرماء"؛ أو استعمال بعض الألفاظ المفردة استعمال الجموع مثل: رسول وصديق وضيف وطفل؛ أو استخدام ضمير "أنتم" لتبجيل المفرد. وأشير إلى هذه الاستعمالات فقط للتذكير، وسأكتفي بهذا القدر طلبًا للإيجاز وتجنب التكرار غير اللازم.

ومن الملاحظ أن المطابقة بين المسند والمسند إليه تتمّ عادة في حالة كون المسند وصفًا مشتقًّا[2]. فإذا كان المسند اسمًا جامدًا، فإنه قد لا يطابق المسند إليه من حيث الجنس والعدد. نحو الآية الكريمة: ﴿كلّا إنّهُ تَذكِرَة﴾[3]، فالمقصود من ضمير الهاء في "إنه": القرآن[4]. أو نحو قول امرئ القيس: "وإنّ شفائي عبرةٌ مهراقة"[5]. إذ لا تتطابق "تذكرة" مع ضمير الهاء ولا تتطابق "عبرة" مع "شفائي" من حيث الجنس، لأنهما اسمان جامدان. وأيضًا قد يكون بين المسند والمسند إليه عدم المطابقة إذا كانت الجملة تعبيرًا أدبيًا مجازيًا. إذ يجيز الاستعمال المجازي المخالفة بين المسند

---

[1] **القرآن الكريم**، سورة المزمل، الآية: 18.

[2] والوصف المشتقّ: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل، والاسم المنسوب.

[3] **القرآن الكريم**، سورة المدثر، الآية: 54.

[4] انظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله (ت 207 هـ)، **معاني القرآن**، (ط1)، 3م، (تح: إبراهيم شمس الدين)، بيروت: دار الكتب العلمية، 2002م، ج 3، ص 99؛ ابن صالح، محمد (2010)، **قرينة المطابقة في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: دراسة نظرية تطبيقية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، باتنة، الجزائر، ص 31.

[5] التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني (ت 502 هـ)، **شرح المعلقات العشر**، (ط2)، (تح: سمير شمس)، بيروت: دار صادر، 2009م، ص 13. وذهب حسين عباس الرفايعة إلى أن ذلك من ظاهرة العدول من المطابقة، وحمل "العبرة" على معنى "الدمع" لتستقيم المطابقة. (انظر: الرفايعة، **ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية**، ص 125.) وأرى في ذلك تكلفًا شديدًا، ولا داعي إلى التقدير أو التأويل. إذ إن كلمة "العبرة" اسم جامد.

والمسند إليه، نحو قولنا: "هُم يَدٌ واحدة"[1]، وقوله تعالى: ﴿هُنّ أمّ الكتاب﴾[2]، و﴿وأفئدتهم هواء﴾[3].

ووقف بعض اللغويين على كلمة "قريب" في قوله تعالى: ﴿إنّ رحمة الله قريب من المحسنين﴾[4]. إذ إن كلمة "قريب" وصف وهي تأتي مذكرةً، وهي مسند للمسند إليه المؤنث "رحمة الله" في الآية. وليست كلمةُ "قريب" من باب صيغة "فعيل" بمعنى اسم المفعول التي أجمع اللغويون على إجازة استعمالها تذكيرًا وتأنيثًا؛ لأنها صفة مشبّهة باسم الفاعل. وذهب اللغويون في تفسير ذلك إلى تأويلات عدة[5]. ومن هذه التأويلات حمل "الرحمة" على معنى "المطر"[6]، أو تقدير المضاف المحذوف إلى "رحمة"[7]، أي: مكان رحمة الله قريب. وقال بعضهم: إنّ ذلك من باب اكتساب المضاف من المضاف إليه تذكيرًا[8]، إذ أُضيفت كلمة "رحمة" إلى لفظ الجلالة، فاستفادت منه التذكير. وذهب بعض اللغويين المُحْدَثين إلى أن ذلك يمثل طورًا قديمًا في استعمال هذه الصيغة مذكرًا ومؤنثًا[9]. ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿وما يدريك لعل الساعة قريب﴾[10]. وأرى أن الرأي الأخير أقرب إلى المنهج الوظيفي، إذ ذلك يُجَنِّبُنا التأويل، ويدلّ على أن هذا الاستعمال من بقايا التطور اللغوي، وهو ممّا يُحفظ بالسماع، ولا يُقاس عليه، فلا يجوز تعميم حكمه.

---

[1] الزبيدي، مرتضى أبو فيض محمد بن محمد الحسيني (ت 1205 هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، 10م، (تح: حمد الجاسر)، الكويت: وزارة الإرشاد والإنباء، 1987م، مادة (ي د ي)؛ والرفايعة، (2003)، **ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية**، ص 83.

[2] **القرآن الكريم**، سورة آل عمران، الآية: 7.

[3] **القرآن الكريم**، سورة إبراهيم، الآية: 43.

[4] **القرآن الكريم**، سورة الأعراف، الآية: 56.

[5] وقد أفرد ابن هشام الأنصاري لهذه المسألة مصنفًا بعنوان «مسألة الحكمة في تذكير قريب»، وذكر فيه أربعة عشر وجهًا. انظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت761هـ)، **مسألة الحكمة في تذكير قريب**، (ط1)، (تح: عبد الفتاح الحموز)، عمان: دار عمار، 1985م.

[6] انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج 2، ص 413؛ والسيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج1، ص196؛ والرفايعة، (2003)، **ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية**، ص 131.

[7] انظر: الرفايعة، (2003)، **ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية**، ص 132.

[8] ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت761هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 2م، (تح: إميل بديع يعقوب)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م، ج2، ص 178 – 182؛ الموسى، (2014)، **في تاريخ العربية**، ص 194؛ السَّامرائي، إبراهيم، (1998)، **النحو العربي: نقد وبناء**، (ط1)، عمان: دار عمار، ص 110.

[9] الموسى، (2014)، **في تاريخ العربية**، ص 197.

[10] **القرآن الكريم**، سورة الشورى، الآية: 17.

المبحث الثاني: عندما يكون المسند فعلاً

يتطابق المسند الفعل مع المسند إليه في الجنس والعدد والشخص غالبًا، عندما يتقدم المسند إليه في الجملة. نحو "أنا جِئتُ" و"نحن جِئنا"، و"أنتَ جِئتَ" و"أنتِ جِئتِ" و"أنتُما جئتُما" و"أنتُم جئتُم" و"أنتُنَّ جئتُنَّ"، و"هو جاء" و"هي جاءتْ" و"هُما جاءَا أو جاءَتا"، و"هُم جاؤُوا" و"هُنَّ جِئْنَ". ومن الملاحظ أن ضمير "أنا" يستعمل مذكرًا ومؤنثًا. كذلك لا يفرق استعمال ضمير "نحن" بين التذكير والتأنيث، وبين التثنية والجمع؛ كما لا يفرق استعمال ضمير "أنتما" بين التذكير والتأنيث؛ ولعل ذلك بسبب أن هذه الضمائر من ضمائر الحضور، فالمقام كافٍ لتبيين جنسها وعددها.

من صور عدم المطابقة

إذا تقدم المسند الفعل في الجملة، تطابق المسند مع المسند إليه في الجنس والشخص فقط، نحو "جاء المهندس" و"جاء المهندسان" و"جاء المهندسون" و"جاءت المهندسة" و"جاءت المهندستان" و"جاءت المهندسات". وذلك أن قاعدة الجملة الفعلية تلزم إفراد الفعل. وقد ورد في لغة بعض العرب استعمالٌ يؤذن بإسناد الفعل إلى ضمير ألف التثنية أو واو الجماعة أو نون النسوة مع تقديمه على فاعله الظاهر، نحو: "قاما الزيدان" و"قاموا الزيدون" و"قمنَ الهندات"[1]. وسمّى النحويون هذه اللغة لغة "أكلوني البراغيثُ"[2]، ومالوا إلى عدم القياس عليها؛ لأنها ليست قائمة على الشواهد الأغلب والأكثر، وذهبوا في تخريج ذلك أربعة مذاهب[3]:

أولاً: إعراب الضمير حرفًا دالاً على التثنية إذا كان ألفًا، وعلى الجمع إذا كان واوًا، وعلى جمع الإناث إذا كان نون النسوة.[4]

ثانيًا: إعراب الفاعل الظاهر بأنه مبتدأ خبره الجملة الفعلية المتقدمة عليه[5]. نحو قوله صلىّ الله عليه وسلّم "يَتَعاقَبُونَ فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار"[6].

---

[1] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 370؛ وسيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 40.

[2] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 374.

[3] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 374؛ وسيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 40؛ ومغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 192.

[4] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 40؛ ومغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 192.

[5] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 374.

[6] وعلى هذا الشاهد سمّى بعض اللغويين هذه اللغة لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار". انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 374.

ثالثًا: إعراب الفاعل الظاهر بأنه بدل من الضمير[1]. نحو قوله جلّ وعزّ: ﴿وأَسَرُّوا النَّجْوى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[2].

رابعًا: عَدّ ذلك من قبيل الضرورة الشعرية، إذا كان في الشعر، كقول الشاعر[3]:

رَأَيْنَ الغَوَاني الشَّيْبَ لاحَ بِعارِضِي   فَأَعْرَضنَ عَنّي بِالخُدُودِ النَّواضِرِ

والأحكام النحوية المتعلقة بالمطابقة بين المسند (الفعل) والمسند إليه من حيث التذكير والتأنيث تنقسم إلى الجواز والوجوب. وذلك يرتبط بستة معايير:

أولاً: كون المسند إليه مبتدأً. فإذا تقدّم المسند إليه على المسند وأصبح مبتدأ، وجب تطابقهما في التذكير أو التأنيث[4]، نحو: "علي نجح" و"هند جاءت" و"الشمس طلعت".

ثانيًا: الحقيقة أو المجاز في جنس المسند إليه. فإذا تقدّم الفعل على الفاعل، وكان الفاعل مؤنثًا تأنيثا مجازيا، جاز تذكيره وتأنيثه[5]، نحو: "طلعت الشمس" و"طلع الشمس". ولكن إذا كان تأنيث الفاعل حقيقيًا، جرى على الفعل التأنيث على الأغلب[6]، نحو: "جاءت هند" و"جاءت المؤمنات".

ثالثًا: الوصل والفصل. فإذا انفصل الفعل عن الفاعل المؤنث، جاز تذكير الفعل، ولا فرق في ذلك بين المؤنث المجازي والحقيقي[7]. وكلما طال الفصل بينهما، كان حذف علامة التأنيث أحسن، نحو: "حضر القاضي امرأةٌ"[8]، أو "قَدِمَ اليومَ إلينا بعدَ غيابٍ طويلٍ فاطمةُ"[9]. وإذا

---

[1] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج 2، ص 41.

[2] **القرآن الكريم**، سورة الأنبياء، الآية 3. وقد أشار سيبويه إلى أن يونس بن حبيب هو الذي ذهب إلى أن "الذين" في الآية بدلٌ من ضمير واو الجماعة، ووصف رأي يونس بأنه "زعم"، كأنّ هذا الإعراب لَمْ يُرْضِه. (انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج 2، ص 41.)

[3] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 372.

[4] انظر: الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 115؛ ومغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 193.

[5] انظر: مغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 194.

[6] انظر: الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 116. وهذا رأي جمهور البصريين.

[7] انظر: الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 116؛ ومغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 194. غير أن ابن الحاجب ذهب إلى وجوب تأنيث الفعل، إذا كان فاعله مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًا، سواء أوقع فصل بينهما أم لم يقع. (انظر: ابن الحاجب، **الإيضاح في شرح المفصل**، ج1، ص 553، 554).

[8] سيبويه، **الكتاب**، ج 2، ص 38.

[9] مغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 194.

كان الفعل مفصولاً عن الفاعل المؤنث في أسلوب الحصر بـ"إلا"، وجب تذكيره، نحو "ما حَضَرَ إلا طالبةٌ"[1].

رابعًا: التقديم والتأخير. مع أنّ النحاة اشترطوا تطابق الفعل والفاعل في التذكير والتأنيث في حالة تقدُّمِ الفعل واتّصاله بالفاعل، إذا كان جنس الفاعل حقيقيًا. إلا أن سيبويه أشار إلى خلاف ذلك، إذْ قال بعض العرب: "قال فلانةُ"[2]. وعلى هذا فإنّ التقديم يسوّغ تذكير الفعل للفاعل المؤنث.

خامسًا: طبيعة الجمع في المسند إليه. فإذا كان المسند إليه جمعَ مذكر سالمًا، وجب تذكير فعله، نحو "جاء مسلمونَ"؛ وإذا كان المسند إليه جمع مؤنث سالمًا، وجب تأنيث فعله، نحو "جاءت مسلماتٌ"[3]. وكذلك إذا دلّ المسند إليه على قبيلة، وجب تأنيث المسند، نحو: "تميزتْ هذيل بكثرة شعرائها"[4]. ويجوز تأنيث جمع مذكر غير سالم، نحو "جاءت الرجال"[5]، كما من الممكن معاملة اسم الجمع واسم الجنس الجمعي معاملة التذكير على تقدير معنى "الجمع" ومعاملة التأنيث على تقدير معنى "الجماعة"[6]، ومن الشواهد على معاملة اسم الجمع معاملة التذكير قوله تعالى: ﴿كذبت قوم نوح المرسلين﴾[7]، ومن الشواهد على معاملة اسم الجمع معاملة التذكير الآية الكريمة: ﴿وقالَ نِسوَةٌ في المدينة امرأةُ العزيزِ تُراوِدُ فَتَاها﴾[8].

ومن الملاحَظ أن اسم الجمع أو اسم الجنس الجمعي قد يُعامل بطريقتين، إذا كان مسندًا إليه، وكان المسند اسمًا، نحو: "العرب بائدة" و"العرب فصحاء". أما جمع التكسير للمذكر فلا يجوز ذلك فيه، إذ لا يقال: "الرجال قوية".

سادسًا: طبيعة الفعل. فإذا كان الفعل فعلاً جامدًا مثل: نِعْمَ وبِئْسَ، يجوز الوجهان في حالة إسناده إلى المسند إليه المؤنث، نحو: "نِعْمَ الفتاة فاطمة"، و"نِعْمَت الفتاة فاطمة".

ومن الملاحَظ أن بعض الأفعال التي تفيد معنى الكينونة – مثل: "كان" و"ليس" و"يوجد" و"تَمّ" – في الاستعمال المعاصر يجري عليها تذكيرٌ كثيرًا إذا تقدمتْ في بداية الجملة. نحو: "كانَ

---

[1] انظر: السَّامرائي، **من سعة العربية**، ص 133؛ ومغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 195.

[2] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج 2، ص 38.

[3] انظر: مغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 194، 195.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص 194.

[5] انظر: الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 97، 98.

[6] الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 116، 117.

[7] **القرآن الكريم**، سورة الشعراء، الآية: 105.

[8] **القرآن الكريم**، سورة يوسف، الآية: 30.

امرأةٌ فِي الشارعِ تَقولُ لِي كذا"، و"ليسَ التاءُ المربوطةُ العلامةَ الوحيدةَ للتّأنيث"، و"يُوجَدُ صَبِيّةٌ تَبيعُ أزهارًا في الشّارِع"، و"تَمَّ السيطرة على الوضع".

ومن المعلوم أن الفعل المبني للمجهول يأخذ حكم الفعل المبني للمعلوم، وكذلك الشأن في النائب عن الفاعل، إذ يأخذ حكم الفاعل. وثمة نوع من الفعل المبني للمجهول يُستعمل دائمًا مع الجارّ والمجرور (الضمير)، نحو: "أُغْمِيَ عَلَيْهِ" و"اُشْتُبِهَ بِه". وفي هذه الحالة يكون المتطابقان هما المسند إليه و الضمير المتّصل المجرور، أما الفعل فيبقى على إفراده وتذكيره. نحو: "هذه المرأةُ أُغمِيَ عَلَيْها"، و"هاتانِ المرأتانِ أُغْمِيَ عَلَيْهِما"، و"هَؤُلاءِ النِّساءُ أُغمِيَ عَلَيْهِنَّ"[1].

وتوقف بعض النحويين والمفسّرين عند قوله تعالى: ﴿وإنْ طائِفَتانِ مِنَ المُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأصلَحُوا بَيْنَهُما﴾[2]؛ إذ يأتي المسند إليه في الآية مثنىً مؤنثًا، ولكن يجيء فعله جمعًا مذكرًا. والسبب في ذلك أن كلمة "الطائفة" تدلّ على المجموعة، فيجوز أن تُستعمل جمعا. ويوضّح ذلك اقترانها بالجار والمجرور (من المؤمنين)، فالذين اقتتلوا هم "المؤمنون". ولعلّ اختيار إسناد الفعل إلى واو الجماعة (اقتتلوا) بدلاً من ألف الاثنين مع التأنيث (اقتتلتا) يأتي تناسبًا مع فعل جواب الشرط "أصلحوا" للحفاظ على الفاصلة الصوتية ممّا يدل على تماسك النص ووحدته إيقاعيًا. ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿هَذانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا في رَبِّهِم﴾[3]، وقد أشار الفراء إلى أن فعل "اختصم" أُسنِدَ إلى واو الجماعة؛ لأن الخصمين يدلّان على جمعين: فريق المسلمين، وفريق اليهود والنصارى[4]. ومن الملاحظ أن كُلاً من فعلي "اقتتل" و"اختصم" على وزن "افتعل"، وهو يدلّ على الاشتراك، وذلك يلائم معنى الجمع أكثر من معنى التثنية.

---

[1] وكذلك الحال عند الصفة والموصوف، إذا كانت الصفة اسمَ مفعول مقترنًا بجار ومجرور نحو: "هذه امرأةٌ مُغْمىً عَلَيْها"، و"رأيتُ أمورًا مشكوكًا فيها"، و"مررتُ برجالٍ مُشتَبَهٍ بهِم".

[2] **القرآن الكريم**، سورة الحجرات، الآية: 9.

[3] **القرآن الكريم**، سورة الحج، الآية: 19.

[4] الفراء، **معاني القرآن**، ج 2، ص 128.

المبحث الثالث: عندما يتقدم الوصف على مرفوعه

في جملة "أَقائِمٌ الزيدانِ؟" تقدّم الوصف على مرفوعه. ولفتت هذه الجملة وما على شاكلتها انتباه النحاة، إذ أُفرِد لفظ "قائم" وهو وصف للمثنى "الزيدان"، وتَطابَق اللفظان في الجنس فقط. وذهب النحاة في إعراب هذه الجملة إلى أنّ "قائم" مبتدأ، و"الزيدان" فاعل سدّ مسدّ الخبر. ولم يعربوا "قائم" على أنه خبر مقدَّم، و"الزيدان" مبتدأ مؤخَّر؛ لأن ذلك خرق لقاعدة المطابقة بين المبتدأ والخبر من حيث العدد[1].

وقد وضع النحاة لهذا الإعراب شروطًا:

أولاً: أن يتقدم الوصف على مرفوعه، وهو من الأسماء المشتقة، أي: اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبّهة، أو صيغة مبالغة، أو اسم تفضيل، أو اسم منسوب[2].

ثانيًا: أن يبقى الوصف مفردًا، ويطابق مرفوعه في التذكير أو التأنيث[3]. وإذا كان مرفوعه مفردًا أيضًا، جاز الإعرابان، نحو: "أقائم زيد؟".

ثالثًا: أن يكون ذلك في جملة استفهامية أو منفية[4].

إلا أنني أجد في هذا الإعراب إشكالاً من ناحيتين:

الأولى: أن هذا الإعراب لا يخلو مِن تناقض من حيث الإسناد. إذ إن معنى "قائم" معنى فعلي، تقديره: "أيقوم الزيدان"[5]، إذن يكون "قائم" هو المسند (الفعل)، و"الزيدان" المسندَ إليه (الفاعل) من حيث المعنى. وذلك يناقض القول بأنّ "قائم" مبتدأ، و"الزيدان" سد مسدّ خبر؛ لأن المبتدأ هو المسند إليه، والخبر هو المسند.

الثانية: أن لفظ "قائم" نكرة، و"الزيدان" معرفة. ولا يُعقل أن تأتي النكرة مبتدأً للمعرفة من الناحية الإدراكية. وقد سبق القول: إنّ "الحكم على المجهول لا يفيد"[6].

---

[1] الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله الجرجاوي (ت 905 هـ)، **شرح التصريح على التوضيح**، 3م، (تح: محمد باسل عيون السود)، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م، ج1، ص 195.

[2] سيبويه، **الكتاب**، ج 2، ص 36، 37؛ ومغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 220 – 223. وقد ذهب بعض الدارسين إلى أن لفظ "حقّ" في قوله تعالى ﴿أَحَقٌّ هو﴾ (يونس: 53) يجوز له أن يكون مبتدأ، و"هو" فاعل سد مسد الخبر. (انظر: السامرائي، **المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم**، ص 32؛ وابن صالح، **قرينة المطابقة في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم**، ص 32).

[3] سيبويه، **الكتاب**، ج 2، ص 36، 37.

[4] مغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 222.

[5] ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 1، ص 243.

[6] ابن هشام، **قطر الندى**، ص 129.

وعلى هذا، فإنني أميل إلى القول بأن "الزيدان" هو مبتدأ مؤخَّر جرى مجرى الفاعل، و"قائم" هو خبر مقدّم جرى مجرى الفعل. وذلك شبيه بحكم النعت السببي[1]، إذ يتقدم الوصف على مرفوعه أيضًا نحو "هذا إنسانٌ حسنةٌ أخلاقُه"، فتكون كلمة "حسنة" عاملَ رفعٍ لـ"أخلاقه" من حيث المعنى والإعراب، وهما تتطابقان في الجنس فقط؛ لأن تقديم الوصف يلزم إفراده.

وأذهب إلى أن تقديم الخبر في جملة "أقائم الزيدان" يأتي لتبئيره، كأن المتكلم يشكّ في شأن القيام من الزيدين، ويطلب من المخاطَب تصديقًا، فيقدّم الخبر ليوضّح بؤرة السؤال. فإذا قال قائل: "أزيد قائم؟" قد تكون بؤرةُ السؤال الجملةَ الاسميّةَ كلَّها، كأنه يسأل "أزيد قائم أم لا؟"؛ وقد تكون بؤرة السؤال عن زيد، كأنه يسأل: "أزيد قائم أم عصام؟"؛ وقد تكون عن القيام، كأنه يسأل: "أزيد قائم أم جالس؟". وإذا قدّم الخبر وأخّر المبتدأ، كانت بؤرة سؤاله: "أقائم زيد؟" عن القيام فقط.

[1] وقد جمع سيبويه المسألتين (مسألة النعت السببي، ومسألة أقائم الزيدان) في باب واحد، وسماه: هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو "الحسن" و"الكريم" وما أشبه ذلك مجرى الفعل، إذا أظهرتَ بعده الأسماءَ أو أضمرتَها. انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج 2، ص 36.

الفصل الرابع: المطابقة في التوابع

المبحث الأول: النعت

النعت المفرد يتبع المنعوت غالبًا في أربعة أشياء: الجنس، والعدد، والإعراب، والتعيين. وعلى هذا قال سيبويه: إن النعت والمنعوت كالاسم الواحد[1]. وإذا كان النعت جملة للاسم النكرة، فلا بدّ أن يربط بينهما ضميرٌ عائد من الجملة على المنعوت، ويطابق الضمير المنعوتَ في الجنس والعدد والشخص. نحو قوله تعالى: ﴿هذا كتابٌ أنزلناه﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿واتّقوا يومًا ترجعون فيهِ إلى الله﴾[3].

ويفيد النعت تخصيصًا إذا كان لنكرة، كقولك: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كاتبٍ"؛ ويفيد توضيحًا إذا كان لمعرفة، كقولك: "مَرَرْتُ بِزَيدٍ الخَيّاطِ"[4]. وله وظائف تداولية أخرى – نحو المدح والذم وغيرهما – حسب السياقات المختلفة.[5]

من صور عدم المطابقة

لقد تحدثتُ في الفصل الثاني عن بعض الأسباب التي تجيز المخالفة بين النعت والمنعوت، كالوصف بالمصدر، نحو: "هذا رَجُلٌ ثِقَةٌ" و"هذانِ رَجُلانِ ثِقَةٌ" و"هَؤُلاءِ رِجالٌ ثقةٌ". وفي هذه الحالة تكون المطابقة في الإعراب والتعيين فقط؛ لأن المصدر لا يُثنَّى ولا يُجمَع في الأصل. غير أن المصدر قد يُجمَع مجازًا. فَمِنَ الجائز أن يُقال: "اِلْتَقَيْتُ بِالرِّجالِ الثِّقاتِ"[6]. في هذه الحالة تكون المطابقة في الإعراب والتعيين والعدد. وذلك شبيه بالوصف بالاسم الجامد على سبيل التشبيه، نحو: "هذا رَجُلٌ أَسَدٌ"، و"هَؤُلاءِ رِجالٌ أُسُودٌ".

وسبقت الإشارة إلى أن بعض أسماء الجموع أو الأسماء المتعلقة بمعنى الجمع قد تُعامَل معاملتَيْنِ، ومن أمثلتها: كلمة "السَّحاب"، إذ تُعامَل معاملة المفرد في قوله تعالى: ﴿والسَّحابِ المُسَخِّرِ بَيْنَ السَّماء والأرض﴾[7]، وتعامل معاملة الجمع في قوله تعالى: ﴿ويُنْشِئُ السَّحَابَ

---

[1] انظر: سيبويه، **الكتاب** ج1، ص 421.

[2] **القرآن الكريم**، سورة الأنعام، الآية: 92.

[3] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية: 281.

[4] ابن هشام، **قطر الندى**، ص 310.

[5] من وظائف النعت الأخرى: الترحم، والتوكيد، والتعميم. انظر مثلاً: ابن هشام، **قطر الندى**، ص 310؛ ومغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 459، 460.

[6] مغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 462.

[7] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية: 164.

الثّقالَ﴾[1]. وذلك يُعزى إلى كونها اسمَ جنسٍ جَمْعِيّا، فتُفرَد على لفظها، وتجمع على معناها[2]. ومن أسماء الجنس التي تُوصَف بالجمع: كلمة "نبات" في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ ماءً فَأَخْرَجْنا بِهِ أَزواجًا مِن نباتٍ شَتّى﴾[3]، فكلمة "شَتّى" جمع شَتِيت[4]، وهي نعت للمفرد هنا.

وقد تُعامَل أسماء الجموع وما أَشْبَهَها مُعامَلَتَيْنِ من ناحية الجنس أيضًا. نحو كلمة "نخل"، إذ تُوصَف بالمذكّر (منقعر) في قوله تعالى: ﴿تَنزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُم أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾[5]، وبالمؤنَّث (خاوية) في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[6]. إذ إنّ كلمة "نخل" اسم جنس جمعي أيضًا، وهو يُذكَّر على حسب لفظه، ويُؤنَّث على معنى الجماعة. وأشار الباحث السامرائي إلى أهمّية دور الفواصل الصوتية في تقرير كيفية معاملة كلمة "نخل" في الآيتين[7]. إذ توصف بـ"منقعر" على التذكير تناسبًا مع الفواصل الأخرى في السورة نفسها، مثل "قَمَر" و"مُنْتَشِر" و"مُنْهَمِر"؛ وتوصف بـ"خاوية" على التأنيث تناسبًا مع أواخر الآيات الأخرى في السورة، مثل "الطاغية" و"عاتية" و"باقية". وذلك يدلّ على أن التنوّع في معاملة الأسماء تذكيرًا أو تأنيثًا، إفرادًا أو جمعًا، يعطي الناصّ إمكانيةً أكبر لجَعْلِ نَسيج النَّصّ وَحْدَةً مُتكامِلةً.

ومن صور عدم المطابقة بين النعت والمنعوت: الآية الكريمة: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[8]، إذ ثمةَ عَدَمُ مطابقةٍ بين النعت (حاجزين) والمنعوت (أحد). وفسَّر اللغويون والمفسّرون ذلك بأنّ لفظ "أحد" يطلق على المفرد والجمع[9]. ومن الملاحظ أنّ لفظ "أحد" يكتسب معنى الجمع في سياق خاصّ، وهو سياق النفيّ أو الاستفهام. وقد قال الفاكهي: "النكرة في سياق النفي تعمّ، فإذا عمّت كان مدلولها جميع أفراد الجنس، فأشبهت المعرّف بأل الجنسية"[10].

---

[1] **القرآن الكريم**، سورة الرعد، الآية: 12.

[2] انظر: السامرائي، (2005)، **المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم**، ص 64، 65.

[3] **القرآن الكريم**، سورة طه، الآية: 53.

[4] **المعجم الوسيط**، مادة "ش ت ت".

[5] **القرآن الكريم**، سورة القمر، الآية: 20.

[6] **القرآن الكريم**، سورة الحاقة، الآية: 7.

[7] انظر: السامرائي، (2005)، **المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم**، ص 70.

[8] **القرآن الكريم**، سورة الحاقة، الآية: 47.

[9] الفراء، **معاني القرآن**، ج3، ص 70. الرفايعة، (2003)، **ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية**، ص 92. ومن الملاحظ أن الرفايعة ذهب إلى أن "حاجزين" حال لـ"أحد"، غير أنني أرجح أنه نعت، لأن المعنى هو: "فما منكم من أحد حاجز عنه".

[10] انظر: الفاكهي، **مجيب الندا في شرح قطر الندى**، ج1، ص 235.

وتوقف بعض الدارسين عند ظاهرة عدم المطابقة في التركيب النعتي "بلدة مَيْت" في قوله تعالى: ﴿وأَحْيَيْنا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا﴾[1]، وذهبوا في تفسيرها إلى ثلاثة تأويلات:

الأول: رأى أنّ التأنيث في كلمة "بلدة" تأنيث مجازي، فجاز أن توصف بالمذكر. وإذا كان التأنيث حقيقيًا، ما جاز ذلك. إذ لا يقال: "بقرة مَيت" [2].

الثاني: حملها على معنى "المَكان"، أي "مكان ميت"[3].

الثالث: حملها على معنى "البَلَد"، لأن "البلدة" في معنى "البَلَد" في قوله تعالى: ﴿فَسُقْنَاهُ إلى بَلَدٍ مَيِّتٍ﴾[4].

غير أنني لستُ مقتنعًا بهذه التأويلات الثلاثة. لا يعجبني الأول لأن الاسم المؤنث المجازي يُعامل معاملةَ المذكّر في حالة إسناده إلى الفعل غالبًا، نحو "جاء سيارةٌ". ولا يقال: "هذه سيارةٌ سريعٌ". وكذلك في الآية الأخرى ﴿وآيةٌ لَهُمُ الأَرْضُ المَيْتَةُ أَحْيَيْناها وأَخرَجْنا مِنها حَبًّا فَمِنهُ يَأْكُلُونَ﴾[5] تأتي كلمة "الأرض" مؤنثًا مجازيًا أيضًا، وهي توصف بـ"الميتة"، لا بـ"الميت". ولا أفضّل التأويلَيْنِ الثاني والثالث؛ لأن الحمل على المعنى هنا يمثّل آراء ترجيحية افتراضية، ولا يقبله القياس. وقد جاء في قوله تعالى: ﴿بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾[6]. فلماذا تُنعت البلدة هنا بالنعت المؤنث، وهناك بالنعت المذكر؟

ولديَّ ثلاثة تفسيرات أخرى عن ذلك، أَوّلُها يتعلق بدلالة كلمة البلدة؛ إذ قد تُعامَلُ كلمة "البلدة" معاملةَ اسم المجموعة، فلا يكون مدلولها على المكان، بل على ما فيها من نبات وحيوانات وناس؛ لأن البلدة لا تموت في الحقيقة، وإنما تموت الكائنات؛ ولذلك يجوز تذكيرها مجازًا، أما ﴿بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ﴾ فمدلولها على المكان، وتأتي "طيبة" نعتا لـ"بلدة" حقيقةً، ولذلك تتطابقان في التذكير والتأنيث.

---

[1] **القرآن الكريم**، سورة ق، الآية: 11.

[2] انظر: لي، (1998)، **الفصائل النحوية في اللغة العربية**، ص 120.

[3] انظر: الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله (ت 794 هـ)، **البرهان في علوم القرآن**، 4م، (ط2)، (تح: محمد أبو الفضل إبراهيم)، بيروت: المكتبة العصرية، 1972م، ج3، ص 359؛ والرفايعة، (2003)، **ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية**، ص 45. والآية: **القرآن الكريم**، سورة فاطر، الآية: 9.

[4] انظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت 538 هـ)، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 3م، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، 1948م، ج2، ص 411؛ والسامرائي، (2005)، **المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم**، ص 68.

[5] **القرآن الكريم**، سورة يس، الآية: 33.

[6] **القرآن الكريم**، سورة سبأ، الآية: 15.

والتفسير الثاني هو أنّ الصيغة الصرفية في كلمة "المَيت" "فَعِيل"، وقد سبقت الإشارة إلى أنّ هذه الصيغة كانت تُستعمل للمذكر والمؤنث، نحو "قريب" في قوله تعالى: ﴿إنّ رحمة الله قريب من المحسنين﴾[1]. وعلى هذا فإنّ هذا الاستعمال من بقايا التطور اللغوي التي تُحفَظ بالقرآن الكريم، ولا يجوز أن يقاس عليه.

أما الثالث فهو تفسيرٌ ترجيحيّ من الناحية الصوتية. فإذا قيل: "بَلْدَةً مَيْتَةً"، وشى التركيب بنوع من الرتابة من ناحية الإيقاع، إذ ترتَّب على ذلك تشابُهٌ في التركيب المقطعي. وكذلك اجتمعتْ في "ميتَةً" تاءان مفتوحتان، وذلك استثقل على اللسان؛ لذلك وُصِفَتْ "بلدة" بـ"مَيْت" تخفيفًا على اللسان والسمع، ومن الملاحظ أن ﴿بَلْدَةً مَيْتًا﴾ قد ورد في القرآن الكريم ثلاثَ مرات[2]، وفي كلّ منها جاء النعت (ميت) مذكّرًا مع تخفيف الياء.

الحمل على الجوار

نقل سيبويه عن قول الخليل أنّ نعت المضاف يُجَرّ بسبب مجاورته للمضاف إليه في قولهم: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"[3]. وأجاز الخليل ذلك على شرط أنْ يستوي النعت والمضاف إليه في التعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، إذ يُوهِم ذلك أنّ النعت للمضاف إليه. فلا تقول العرب إلا: "هَذان جُحْرَا ضَبٍّ خَرِبان".[4] وأضاف سيبويه في هذه المسألة شرط أمن اللبس، فإذا قيل: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ مُتَهَدِّمٍ"، ما أمكن "متهدم" إلا أن يكون نعتًا لـ"جحر" من حيث المعنى. وذهب إلى إجازة الحمل على الجوار في حالة عدم استواء المتجاورين في التذكير والتأنيث مستشهدًا بقول العجاج: "كأنَّ نَسْجَ العَنْكَبوتِ المُرْمَلِ"، فالنسج مذكَّر والعنكبوت مؤنّث. [5]

وذهب تمّام حسّان إلى أن السبب في جرّ "خَرِب" هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية من الناحية الصوتية. إذ قال: "وكان الداعي إلى ذلك داعيًا موسيقيًا جماليًا"[6]. ويؤيّد هذا الرأي أنّ كُلًّا من كلمة "ضَبّ" وكلمة "خَرِب" مختومة بحرف الباء، وذلك يتناسب مع جرّهما بتنوين الكسر لخلق جرْس إيقاعي.

---

[1] **القرآن الكريم**، سورة الأعراف، الآية: 56.

[2] **القرآن الكريم**، سورة الفرقان، الآية: 49؛ سورة الزخرف، الآية: 11؛ سورة ق، الآية: 11.

[3] سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 436. ومن القياس أن يقولوا: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٌ". وذهب ابن هشام الأنصاري إلى أن "خربٍ" مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخِر بحركة المجاورة. (انظر: ابن هشام، **قطر الندى**، ص 313.)

[4] سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 436، 437.

[5] المصدر نفسه، ج1، ص 437. وممكن أن يُسوَّغ كسرُ اللام في "المرمل" بضرورة شعرية.

[6] حسان، (2009)، **اللغة العربية: معناها ومبناها**، ص 234.

غير أن هذه المسألة تصحُّ في الشعر والقراءات القرآنية في الغالب، ولا يقاس عليها الكلام العادي[1]، وخاصة في اللغة العربية المعاصرة. ولا نقول إلا: "هذا جمعُ مذكّرٍ سالِمٌ"، و"هاتِ جمعَ مذكّرٍ سالِمًا".[2]

حذف المنعوت

من الملاحظ أن المنعوت قد يُحذف، ويقوم النعت مقامه، مثل: "الدنيا" و"الآخِرة" في قوله تعالى: ﴿وَلَقَد اصطَفَيْناهُ في الدُّنْيا وإنّهُ في الآخِرَةِ لَمِنَ الصّالِحِينَ﴾[3]، إذ كانت "الدنيا" و"الآخِرة" نعتَيْنِ لكلمة "الحياة". ومن هذا القبيل أننا نقول "العربية" بدلاً من "اللغة العربية"، و"البارحة" بدلاً من "الليلة البارحة". وفي هذه الحالة يأخذ النعت من المنعوت تأنيثًا للدلالة على المنعوت المحذوف. وإذا كان المنعوت المحذوف جمعًا، فإنّ النعت يبقى جمعًا، نحو قوله تعالى: ﴿أَنِ اعْمَلْ سابِغاتٍ﴾[4] أي: "دروعًا سابغاتٍ"[5].

وتدخل تاء التأنيث على النعت الذي ينتمي إلى الصيغ التي تُستعمل للمذكر والمؤنث، إذا كان منعوته المؤنث محذوفًا، نحو: "مررتُ بمعطارةٍ بني فلان" و"رأيتُ قتيلةَ بني فلان"[6]. فكان أصل "معطارة" و"قتيلة": "امرأة معطار"، و"امرأة قتيل". واجتُلِبَت التاء هنا لتأمين اللبس.

حذف النعت

كذلك يحذف النعتُ إذا دلّ عليه دليل، نحو قوله تعالى: ﴿قالوا الآنَ جِئتَ بالحَقِّ﴾[7]، أي: "الحَقّ البَيِّن"، وقوله تعالى: ﴿إنهُ ليس مِن أهلِكَ﴾[8]، أي: "أهلك الناجِينَ"[9].

وقد تنبّه ابن جني إلى دور النبر والتنغيم في الدلالة على النعت المحذوف. وذلك نحو قول العرب: "سِير عليه ليل"، وهم يريدون :"ليل طويل". وأشار إلى "أنك تحسّ في كلام القائل لذلك من

---

[1] انظر: حسان، (2009)، **اللغة العربية: معناها ومبناها**، ص 234 – 246؛ والرفايعة، (2003)، **ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية**، ص 38.

[2] انظر: الرفايعة، (2003)، **ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية**، ص 75.

[3] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية: 130.

[4] **القرآن الكريم**، سورة سبأ، الآية: 11.

[5] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 213.

[6] انظر: لي، (1998)، **الفصائل النحوية في اللغة العربية**، ص 115.

[7] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية: 71.

[8] **القرآن الكريم**، سورة هود، الآية: 46.

[9] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 213، 214.

التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك"[1]. وكذلك قولك في مدح إنسان: "كان والله رجلاً!". "فتزيد في قوة اللفظ بهذه الكلمة، وتتمكّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها، أي رجلاً فاضلاً أوشجاعًا أو كريمًا أو نحو ذلك"[2].

النعت المقطوع

أجاز النحاة أن يكون النعتُ مقطوعًا عن المنعوت، إذا كان المنعوت معلومًا من دون النعت[3]. وحينذاك يتبع النعتُ المنعوتَ في الجنس والعدد والتعيين فقط. ويجوز أن يرفع النعت المقطوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هو"، كقول الأخطل[4]:

نفسي فِداءُ أَميرِ المُؤمِنِينَ إذا   أَبْدَى النَّواجِذَ يَومٌ باسِلٌ ذَكَرُ
الخَائِضُ الغَمْرَ والميمونُ طائرُه   خَليفةُ الله يُستسقَى به المَطَرُ

إذْ يرفع "الخائض" في البيت الثاني على الخبرية، وهو نعت للمنعوت المجرور (أمير المؤمنين). كما يجوز أن يُنصب النعت المقطوع على المدح، نحو قولك "الحمدُ للهِ الحميدَ هو"؛ أو على الذم، نحو قوله تعالى: ﴿وامرأتُهُ حَمّالَةَ الحَطَب﴾[5] في قراءة عاصم. فينصب "الحميد" بفعل محذوف تقديره أعني أو أمدح؛ كما ينصب "حمالة" بمحذوف تقديره أعني أو أذمّ[6]. ولعل عدم المطابقة بين النعت والمنعوت في الإعراب هنا يعدّ وسيلة من وسائل التبئير؛ لأنّ ذلك يكسر توقّع المتلقي، ويجذب انتباهَه على النعت المقطوع.

النعت السببي

يأتي النعت السببي لبيان صفة من صفات ما يتعلق بمتبوعه[7]، ولا ينعت ما قبله من حيث المعنى، وإنما ينعت ما بعده، على شرط أن يعود منه ضمير على المتبوع،[8] ويكون النعت السببي غالبًا من الأسماء المشتقّة كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة. ويتبع ما

---

[1] ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص 150.
[2] المصدر نفسه، ج2، ص 150.
[3] انظر: ابن هشام، **قطر الندى**، ص 314.
[4] سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 62.
[5] **القرآن الكريم**، سورة المسد، الآية: 4.
[6] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 212، 213؛ وابن هشام، **قطر الندى**، ص 314.
[7] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 199.
[8] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج 2، ص 18 – 22؛ ومغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 465.

قبله (المنعوت) في شيئين: الإعراب، والتعريف والتنكير. ويطابق الذي بعده في التذكير والتأنيث[1]. نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنا أَخْرِجْنَا مِن هَذِهِ القَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُها﴾[2]، وقولك: "هذا سائقٌ حسنةٌ أخلاقُه".

و يلزم النعت السببي حالة الإفراد[3]؛ لأنه عامل رفع لما بعده من حيث المعنى. وعلاقته مع ما بعده علاقة إسناد. انظر إلى الأمثلة الآتية مثلاً:

1- مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَبَواهُ.

2- مررتُ بِرَجُلٍ حَسُنَ أَبَواهُ.

3- مررتُ بِرَجُلٍ أَبَواهُ حَسَنانِ.

فمن الملاحظ أن هذه الجمل الثلاث بمعنى واحد، ومن الممكن أن يُستبدل بتركيب النعت السببي جملة فعلية أو جملة اسمية.

وكذلك يمكن أن يُستبدل بالنعت السببي تركيب الإضافة اللفظية، نحو:

1- رأيتُ الأستاذةَ الحسنَ هندامُها.

2- رأيتُ الأستاذةَ الحسنةَ الهندامِ.

ففي الجملة الأولى يتبع النعت (الحسن) المنعوتَ (الأستاذة) في الإعراب والتعيين، ويتطابق مع ما بعدها (هندامها) في الجنس. وفي الجملة الثانية يصبح النعت تركيبَ إضافةٍ لفظيّة، ويتبع المنعوتَ في أربعة أشياء: الإعراب، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، التعريف والتنكير. إلا أنه من الجائز أن يُحذف منه أل التعريف،[4] نحو "رأيتُ الأستاذةَ حسنةَ الهندامِ".

---

[1] انظر: ابن هشام، **قطر الندى**، ص 313، 314.

[2] **القرآن الكريم**، سورة النساء، الآية: 75.

[3] إلا أن النحاة أجازوا أن يُجمع النعت السببي جَمْعَ تكسير، إذا كان الاسم المرفوع الذي يأتي بعده جمعًا. انظر: ابن هشام، **قطر الندى**، ص 314.

[4] انظر: مغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 466.

المبحث الثاني: عطف النسق

عطف النسق هو "التابعُ، المتوسِّط بينه وبين متبوعه أحدُ حروف العطف"[1]. وحروف العطف على قسمين، أحدهما: ما يُشرِّك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقًا، أيْ لفظًا وحكمًا، وهي: الواو، والفاء، وثُمَّ، وحَتّى، وأَوْ، وأَمْ.[2] والقسم الثاني: ما يُشرِّك لفظًا فحسب: بَلْ، ولا، ولَكِنْ. فهذه الثلاثة تشرّك الثاني مع الأول في إعرابه، لا في حكمه.[3]

ومن المعلوم أن المعطوف والمعطوف عليه يتطابقان في الإعراب وجوبًا، وليس من المفروض أن يتطابقا في الجنس والعدد والتعيين، نحو "جاء محمدٌ وامرأتانِ". ولا ينحصر عمل حروف العطف في الأسماء فقط، بل في الأفعال أيضًا، نحو: "على يدرس ويعمل"، "لا تَذْهَبْ واجلِسْ"، "لنْ أخافَ أو أهرُبَ". وفي حالة عطف الأفعال، يتطابق المعطوف والمعطوف عليه في الجنس والعدد والإعراب والشخص والزمن في الغالب.

معاني حروف العطف

1- الواو: لمطلق الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه. فإذا قيل: "جاء زيدٌ وعمرٌو" فمعناه أنهما اشتركا في المجيء، ثم يحتمل الكلامُ ثلاثة معانٍ، أحدها: أن يكونا جاءا معًا، والثاني: أن يكون مجيئهما على الترتيب، والثالث: أن يكون على عكس الترتيب.[4]

2- الفاء: للترتيب والتعقيب. فإذا قيل: "جاء زيدٌ فعمرٌو"، فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد من غير مُهْلَة.[5] وللفاء معنى آخَر، وهو التسبُّب، وذلك غالب في عطف الجمل.[6] نحو قوله تعالى: ﴿فتلقّى آدمُ مِن ربِّه كلماتٍ فَتَابَ عَلَيْه﴾[7].

3- ثُمَّ: للترتيب والتراخي. فإذا قيل: "جاء زيدٌ ثم عمرٌو"، فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بِمُهْلة.

4- حتى: للغاية والتدريج. ويجب أن يكون المعطوف بها جزءًا من المعطوف عليه، أو كالجزء منه، نحو: "أكلتُ السَّمَكَةَ حَتّى رَأْسَها"، و"أعجبتْني الفتاةُ حتى غضبُها".[8]

---

[1] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج 2، ص 233؛ وابن هشام، **قطر الندى**، ص 328.

[2] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج 2، ص 234.

[3] انظر: المصدر نفسه، ج2، ص 234.

[4] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 234؛ وابن هشام، **قطر الندى**، ص 328.

[5] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 235؛ وابن هشام، **قطر الندى**، ص 329.

[6] انظر: ابن هشام، **قطر الندى**، ص 329.

[7] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية: 37.

[8] انظر: ابن هشام، **قطر الندى**، ص 330؛ ومغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 495.

5- أوْ: ولها عدة معانٍ، إذ قد تستعمل للتخيير، نحو: "تزوّجْ هندًا أو أختَها"، وللإباحة نحو "جالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرِينَ"، والفرق بينهما أن التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها، والإباحة لا تأبى. وقد تكون للتقسيم، نحو: "الكلمةُ اسمٌ، أو فعلٌ، أو حرفٌ"، كما تكون للشك، نحو قولك: "جاء زيد أو عمرو"، إذا لم تعلم الجائيَ منهما؛ أو للإبهام، نحو قولك: "جاء زيد أو عمرو"، إذا كنت عالمًا بالجائي منهما، ولكنك أبهمتَ على المخاطَب. وقد تكون للإضراب كقول جرير "كانوا ثمانينَ أو زادُوا ثمانيةً".[1]

6- أمْ: لطلب التعيين. وتستعمل غالبًا مع همزة الاستفهام. نحو قولك: "أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟".[2] كما تستعمل مع همزة التسوية[3] كقوله تعالى: ﴿سواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم﴾[4].

7- بَلْ: تفيد الإضراب إذا وقعت بعد كلام مثبت، نحو: "أَعْدَدْتَ الجوابَ بل المسألةَ". وتفيد الاستدراك إذا وقعت بعد نهي أو نفي، نحو: "لا تُصادِقْ أحدًا بَلِ المُخْلِصِينَ"[5]. وقد يكون حرفَ ابتداء[6] نحو الآية الكريمة: ﴿ولا تَحْسَبَنَّ الّذِينَ قُتِلوا في سَبيلِ اللهِ أمواتًا بل أحياءٌ عِندَ رَبِّهم يُرْزَقُونَ﴾[7]. والتقدير: "بل هم أحياءٌ".

8- لا: تنفي الحكم عن المعطوف بعد تثبيته للمعطوف عليه، نحو: "جاء زيدٌ لا عمرو".[8]

9- لكن: للاستدراك، نحو: "لا أحبُّ الكسالى لكن المُجتهِدِين"، ويُشترط أن يسبقها نفي أو نهي، وأن يكون المعطوف بها مفردًا، وألّا تسبقها الواو.[9]

ويكتسب حرف العطف وظائف أخرى من السياقات أو الظروف التداولية المختلفة. فقد يفيد استمرار الفعل ومبالغته نحو "بَكَيْنا وبَكَيْنا"؛ وقد يفيد المقابلة نحو قوله تعالى: ﴿مثلُ الفريقَيْنِ

---

[1] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص239، 240؛ وابن هشام، **قطر الندى**، ص 332؛ ومغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 496.

[2] انظر: ابن هشام، **قطر الندى**، ص 332، 333.

[3] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 236، 238.

[4] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية: 6.

[5] مغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 497.

[6] انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج1، ص 130، 131؛ والأسمر، راجي، **المرجع في الإعراب**، (2000)، بيروت: جروس برس، ص 111.

[7] **القرآن الكريم**، سورة آل عمران، الآية: 169.

[8] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 242، 243.

[9] انظر: عبد الحميد، (2006)، **التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية**، ص 116؛ مغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 499.

كالأَعْمَى والأَصَمِّ والبَصِيرِ والسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيانِ مَثَلاً أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾[1]، إذ أتت الواو التي توسطت بين "الأعمى والأصمّ" و"البصير والسميع" للمقابلة بين الفريقين. وعلى هذا النحو المَثَلُ الشهير: "أيقنتُ أنّ المستحيلَ ثلاثةٌ: الغَولُ والعَنقاءُ والخِلّ الوَفِيّ"، إذ إنّ الغول والعنقاء أصلاً مستحيلان، لأنهما من الحيوانات الخرافية، أما الخلّ الوفي فليس بحيوان خرافي، لكن قائل المثل أراد أن يقول إنّ الخل الوفي مثل الخرافة بعد تجربته الطويلة. ومن الملاحَظ أنه أخَّر "الخل الوفي" في الجملة لأنه بؤرة الكلام، وذلك يجعل الأسلوبَ أكثرَ تشويقًا.

العطف على الضمير

يشترط النحاة على إعادة الضمير في حالة عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع أو الضمير المستتر[2]، نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتُم أَنْتُم وآباؤُكُم فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾[3]، و﴿أُسْكُنْ أَنتَ وزوجُكَ الجَنَّةَ﴾[4]. وفي هذه الحالة يُعْرَبُ الضمير المنفصل توكيدًا للضمير المتصل المرفوع أو الضمير المستتر. ويجوز أن يعطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع إذا فُصل بينهما بأداة، نحو قوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنا﴾[5]. ولا يجوّز النحاة البصريون العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة حرف الجر[6]، نحو: "مررتُ بِكَ وبِزيدٍ". وأرى أنّ إعادة الضمير أو إعادة الأداة عند العطف عليه يساعد على رفع اللبس وتوضيح المعنى، فإذا قال المرء: "ما أشركنا وآباؤنا"، شَعَرَ مُخاطَبُه بعدم إتمام معنى الجملة، كأنّ "وآباؤنا" بدايةٌ لجملة جديدة. ولمّا قال: "ما أشركنا نحن وآباؤنا" أو "ما أشركنا ولا آباؤنا"، زال ذلك الاحتمال.

---

[1] **القرآن الكريم**، سورة هود، الآية: 24.

[2] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 244.

[3] **القرآن الكريم**، سورة الأنبياء، الآية: 54.

[4] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية: 35.

[5] **القرآن الكريم**، سورة الأنعام، الآية: 148.

[6] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 246؛ والأنباري، **الإنصاف**، ج2، ص 34 وما بعدها (مسألة الرقم 65). إذ ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المخفوض بدليل بعض الشواهد الواردة في كلام العرب والقراءات القرآنية. ومنع البصريون ذلك، "لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفتَ على الضمير المجرور – والضمير إذا كان مجرورًا اتصل بالجار، ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلاً، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب – فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعَطفُ الاسم على الحرف لا يجوز".

العطف من دون الواو

قد يكون العطف من دون الواو، ولكن بمعناها، كقولك: "أنتَ زميلي، صديقي"، أي "أنت زميلي وصديقي." ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِكلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَة الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾[1]، إذ يُعطف "لمزة" على "همزة" من دُون الواو، ويُعطف "الذي" على "كلّ" دون حرف عطف أيضًا. وذهب بعض اللغويين إلى أن ذلك من صور عدم المطابقة بين النعت والمنعوت من حيث التعريف والتنكير[2]، ذهب بعضهم في تفسير ذلك إلى أنّ "الذي" بدل أو نعت مقطوع لـ"لمزة"، إذ جرى عدم المطابقة بينهما من حيث التعريف والتنكير[3]. غير أني أرى أنّ "الذي" ليست نعتًا أو بدلاً لـ"لمزة"، ولا يمكن أن يكون "لمزة" نعتًا أو بدلاً لـ"همزة" من حيث المعنى. وإنما "لمزة" و"الذين" معطوفان. إذ إنّ معنى الهُمَزة: العَيّاب في الغيب[4]، ومعنى اللمزة: العيّاب في وجوه الناس[5]. ففي قوله تعالى ثلاثة أصناف من الناس، وكلّ صنف لا يُبدَل بغيره. ويكون معنى الآيتين – والله أعلم – ويلٌ لكلِّ همزة وكلِّ لمزة والذي جمع مالاً وعدّده. ومن الملاحظ أن التعريف في الاسم الموصول "الذي" هنا تعريف جنس، ممّا يجعله يتضمن معنى "كلّ".

العطف المقطوع

العطف المقطوع: عدم اتّباع المعطوفِ المعطوفَ عليه في الإعراب، وهو شبيه بالنعت المقطوع. نحو الآية الكريمة: ﴿لَيْسَ البِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكم قِبَلَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ وَلَكِنَّ البِرَّ مَن آمَنَ باللهِ واليَومِ الآخِرِ والمَلائِكَةِ والكِتابِ والنَّبِيِّينَ وآتَى المَالَ على حُبِّهِ ذَوِي القُرْبَى واليَتَامَى والمَساكينَ وابنَ السَّبيلِ والسَّائِلِينَ وفي الرِّقابِ وأقامَ الصلاةَ وآتَى الزكاةَ والمُوفُون بِعَهْدِهم إذا عاهَدُوا والصابرينَ في البَأْساءِ والضَّرّاءِ وَحِينَ البَأْسِ أُولَئِكَ الذين صدقوا وأُولَئِكَ هُمُ المُتَّقونَ﴾[6] إذ عُطف "الصابرين" على "الموفون"، ولم يطابقه في الإعراب، فـ"الموفون" مرفوع لأنه معطوف على "مَنْ"، و"من" خبر "لكنّ"، وذلك أن "الصابرين" منصوب بفعل محذوف تقديره "أمدح" أو "أعني".[7]

---

[1] **القرآن الكريم**، سورة الهمزة، الآيتان: 1، 2.

[2] انظر: ابن هشام، **قطر الندى**، ص 312.

[3] انظر: نحلة، (1999)، **التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل**، ص 74.

[4] **المعجم الوسيط**، مادة (هـ م ز).

[5] **المعجم الوسيط**، مادة (ل م ز).

[6] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية: 177.

[7] انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج 1، ص 78؛ والسامرائي، **المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم**، ص 79 – 82.

وفي هذه الآية أسلوبانِ يجدر الوقوف عندهما، أولهما أنّ كلمة "مَن" أُسْنِدَتْ إلى كلمة "البرّ" مجازًا لا حقيقة في قوله تعالى ﴿وَلَكِنَّ البِرَّ مَن آمَنَ بِاللهِ﴾، لأن "البرّ" بمعنى فعل، و"مَن" اسم، كأنّ صاحب الفعل ورد في النص للكناية عنه. وهذا الأسلوب معروف في كلام العرب[1]. والثاني أنّ العطف في هذه الآية بمعنى النعت لأنه يفيد تَراكُمًا، فالمؤمنون هم الموفون بعهدهم، وهم الصابرون، وهم الصادقون، وهم المتّقون. وعلى هذا فإنّ العطف المقطوع هنا نعت مقطوع من حيث المعنى. وعلى هذا المنوال: قوله تعالى: ﴿لَكِنِ الرّاسِخُونَ فِي العِلمِ مِنْهُم والمُؤْمِنُونَ يُؤمِنونَ بِما أُنزِلَ إِلَيكَ وما أُنزل مِن قَبْلِكَ والمُقِيمينَ الصَّلاةَ والمُؤْتُونَ الزَّكاةَ والمُؤْمِنُونَ باللهِ واليومِ الآخِرِ أُولَئِكَ سنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[2]؛ إذ نُصِب لفظ "المقيمين" بفعل محذوف، ولم يتبع متبوعه (الراسخون والمؤمنون) من حيث الإعراب.[3]

وسبقت الإشارة إلى أنّ هذا العدول عن المطابقة يعدّ أسلوبًا من أساليب التبئير؛ لأن ذلك يسلّط ضوءًا على موضع عدم المطابقة في هذه النعوت المتراكمة إعرابًا وصوتًا.

---

[1] انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج 1، ص 77. وعدّ بعض النحاة ذلك من باب حذف المضاف، أي: البرّ برّ من آمَن. انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص 142.

[2] **القرآن الكريم**، سورة النساء، الآية: 162.

[3] انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج 1، ص 79. وقد قال الفراء إن "المقيمين" نعت مقطوع لـ"الراسخين".

المبحث الثالث: عطف البيان

عطف البيان هو التابع، الجامد، المُشْبِه للنعت في إيضاح متبوعه وتخصيصه[1]، نحو: "أَقسَمَ باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرُ"، و"هذا خاتمٌ حديدٌ"، إذ يكون "عُمَر" موضِّحا لـ"أبو حفص"، ويكون "حديد" مخصّصًا لنوع "خاتم". وذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين، والصحيح الجواز[2]. ومن أمثلة تنكيرهما قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبارَكةٍ زَيْتُونَةٍ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿ويُسقَى مِن ماءٍ صَدِيدٍ﴾[4] فزيتونة عطف بيان لشجرة مباركة، وصديد عطف بيان لماء.

ويتطابق عطف البيان مع متبوعه في أربعة أشياء غالبًا: الإعراب، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث[5]. وكل ما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يحكم عليه بأنه بدلُ كلٍّ من كلّ، إلا إذا لم يَجُزْ أن يحلّ محلّ المتبوع[6]. وسيأتي التعريف عن البدل في المبحث الآتي.

---

[1] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 227؛ وابن هشام، **قطر الندى**، ص 324. وهو يوضّح متبوعه، إذا كان معرفة؛ ويخصصه، إذا كان نكرة.

[2] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج 2، ص 229، 230؛ وابن هشام، **قطر الندى**، ص 325.

[3] **القرآن الكريم**، سورة النور، الآية: 35.

[4] **القرآن الكريم**، سورة إبراهيم، الآية: 16.

[5] انظر: ابن هشام، **قطر الندى**، ص 324. وقد لا يتطابقان في التذكير والتأنيث، إذا كان جنسهما مجازيا، نحو: "هذا خاتمٌ فضةٌ".

[6] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج 2، ص 230، 231؛ وابن هشام، **قطر الندى**، ص 325. وهناك حالتانِ يتعين فيهما كونُ التابع عطف بيان: الأولى أن يكون التابع مفردًا، معرفةً، معربًا؛ والمتبوع منادًى مَبْنِيًا، نحو "يا غُلامُ يَعْمُرَا". والثانية أن يكون التابع خاليًا من "أل"، والمتبوع بأل، وقد أُضيفت إليه صفةٌ بأل، نحو: "أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ".

المبحث الرابع: البدل

البدل هو "التابع المقصود بالحكم بلا واسطة"[1]. وهو أربعة أقسام: بدل كلّ من كلّ، وبدل بعض من كلّ، وبدل الاشتمال، والبدل المباين.

ويسمّى بدلُ كلّ من كلّ البدلَ المطابِقَ؛ لأنه يطابق المُبدَل منه مطابقة تامّة، ويساويه في المعنى، نحو قولك: "جاءَني محمدٌ أبو عبدِ الله"[2]، وقوله تعالى: ﴿اِهْدِنا الصِّراطَ المُستَقِيمَ صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم﴾.[3]

والقسم الثاني هو بدل بعض من كلّ، وضابطه أن يكون البدل جزءًا من المبدل منه، كقولك: "أكلتُ الرَّغيفَ ثلثَه"[4]، وكقوله تعالى: ﴿بَلْ إنْ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إلا غُرُورًا﴾[5].

والثالث: بدل الاشتمال، "وهو بدل الشيء مما يشتمل عليه، أي هو من مشتملات المبدل منه، وليس جزءًا من أجزائه"[6]. نحو قولك: "أعجبني زيدٌ علمُه"[7]، وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَك عَن الشَّهْرِ الحَرامِ قِتالٍ فِيهِ﴾[8].

أما البدل المباين، فهو كمعطوف بـ"بل"[9]. وفيه ثلاثة أنواع: بدل الإضراب، وبدل الغلط، وبدل النسيان. فبدل الإضراب نحو قولك: "أَكَلْتُ خُبزًا لَحمًا"، إذا قصدتَ أولاً الإخبارَ بأنك أكلتَ خبزًا، ثم بدا لك أنك تُخبِر أنك أكلت لحمًا أيضًا. وبدل الغلط والنسيان نحو قولك: "تصدّقتُ بدرهمٍ دينارٍ"، فإذا أردتَ الإخبارَ بالتصدق بالدينار، لكنْ سبق لسانُك إلى الدرهم، فهو بدل الغلط؛ وإذا أردتَ الإخبار بالتصدق بالدرهم، ولما نطقتَ به تبيّنَ فسادُ ذلك القصد، فهو بدل النسيان. [10]

---

[1] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 253؛ وابن هشام، **قطر الندى**، ص 334، 335. وقول النحاة: "المقصود بالحكم" أخرج النعتَ والتوكيدَ وعطفَ البيان؛ لأنها مكمِّلة للمتبوع المقصود بالحكم؛ وقولهم "بلا واسطة" أخرج عطفَ النسق.

[2] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 253؛ وابن هشام، **قطر الندى**، ص 335.

[3] **القرآن الكريم**، سورة الفاتحة، الآيتان: 6، 7.

[4] ابن هشام، **قطر الندى**، ص 335، 336.

[5] **القرآن الكريم**، سورة فاطر، الآية: 40.

[6] مغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص486.

[7] ابن هشام، **قطر الندى**، ص 366.

[8] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية: 217.

[9] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 254.

[10] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 254؛ وابن هشام، **قطر الندى**، ص 336.

ومن الملاحظ أن المبدل منه في الأقسام الثلاثة الأولى يُذكَر كتوطئة للبدل الذي يليه، ويأتي البدل لإزالة اللبس أو توضيح المعنى المراد.[1] ومشروط أن يتطابق البدل مع المبدل منه في الإعراب فقط. وليس من الضروري أن يتطابقا في التعريف والتنكير[2]؛ إذ قد يَرِدان نكرتين، نحو قوله تعالى ﴿إنَّ للمُتَّقِينَ مَفازًا حدائقَ وأعنابًا﴾[3]، وقد يكونان معرفتين، نحو قوله تعالى: ﴿ولله عَلى الناسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ استَطاعَ إليهِ سبيلًا﴾[4]، وقد يكون الأول معرفة، والثاني نكرة، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ناصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[5]، وقد يكون الأول نكرة والثاني معرفة، نحو قوله تعالى: ﴿وإنَّكَ لَتَهْدِي إلى صِراطٍ مُستقيمٍ صِراطِ الله﴾[6].

ويُبدَل الفعل من الفعل أيضًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهَ العَذَابُ﴾[7]. فـ"يضاعف" بدل من "يلق"، ويتبعه في إعرابه، وهو الجزم؛ لأنه جواب الشرط.

---

[1] انظر: مغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 486.

[2] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج 2، ص 14، 15؛ ابن هشام، **قطر الندى**، ص 336.

[3] **القرآن الكريم**، سورة النبأ، الآيتان: 31، 32.

[4] **القرآن الكريم**، سورة آل عمران، الآية: 97.

[5] **القرآن الكريم**، سورة العلق، الآيتان: 15، 16.

[6] **القرآن الكريم**، سورة الشورى، الآيتان: 52، 53.

[7] **القرآن الكريم**، سورة الفرقان، الآيتان: 68، 69.

المبحث الخامس: التوكيد

التوكيد هو التابع الذي يحيل اهتمام المتلقي إلى المتبوع، ومن وظائفه: تبئير المؤكَّد، وإزالة الشك عنه. وهو قسمان: التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي.

ومعنى التوكيد اللفظي تكرير اللفظ وإعادته بعينه أو بمرادفه[1]. وقد يكون اللفظ المؤكَّد اسمًا أو فعلًا أو حرفًا أو جملة، نحو: "جاءَ مُحَمّدٌ مُحَمّدٌ"؛ و"جاءَ جاءَ مُحَمّدٌ" أو "مُحَمّدٌ جاءَ حَضَرَ"؛ و"نَعَمْ نَعَمْ جاءَ مُحَمّدٌ"، و"جاءَ مُحَمّدٌ جاءَ مُحَمّدٌ". ويمكن أن يُصنَّف التوكيد اللفظي من القواعد الجامعة بين اللغات، لأنه أسلوبٌ معروفٌ وعَفْويّ. ومن الملاحَظ أن النطق بالجزء المؤكِّد له دائمًا يصحبه رفع النبر والتنغيم.

أما التوكيد المعنوي فيأتي على ضَرْبَيْنِ، أحدهما: "ما يرفع توهُّمَ مضافٍ إلى المؤكَّد"[2]، وله لفظان: النَّفْس والعَيْن، ولا بدّ من إضافتهما إلى ضمير يُطابِق المؤكّد، نحو: "جاء زيدٌ نفسُهُ"، و"جاءت فاطمة عَيْنُها". وإذا كان المؤكَّد بهما مثنى أو مجموعًا، فإنّ من القياس النحوي أنْ يُجمعا على وزن "أَفْعُل"، نحو: "رأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ أَنفُسَهُما أو أَعْيُنَهما" و"مررتُ بالرِّجالِ أَنْفُسِهِم أو أَعْيُنِهِم"، و"جاءتْ النِّساءُ أَنْفُسُهُنَّ وأَعْيُنُهُنَّ".[3]

والضرب الثاني من التوكيد المعنوي هو "ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول"[4]، وألفاظه: كلّ، وجميع، وكِلا، وكِلْتا. ولا بدّ من إضافتها إلى ضميرٍ يُطابِق المؤكَّد. ويُستعمل "كلّ" و"جميع" لتوكيد الجمع أو ما يتضمن معنى الجمع أو ما يقبل التجزئة. نحو "حضر الأساتذةُ كلُّهُم أو جميعُهُم"، و"جاء الرَّكْبُ كلُّه أو جميعُه"، و"اشتريتُ الخروفَ كلَّه أو جميعَه". ولا يقال: "جاء زيدٌ كلُّه".[5] ويُؤكَّد بـ"كِلا" المُثنّى المُذَكَّر، نحو "سَلَّمْتُ على الأستاذَيْنِ الجليلَيْنِ كِلَيْهِما"؛ ويُؤكَّد بـ"كِلْتا" المُثنّى المُؤنَّث، نحو "جَاءَت الزَّميلتانِ كِلْتَاهُما".

ويُضاف إلى الضرب الثاني "أَجْمَع"، وتُستخدم غالبًا مع "كلّ" لتقوية قصد الشمول، فيؤتى بـ"أجمع" بعد "كلّه"، نحو "جاءَ الرَّكْبُ كلُّه أَجْمَعُ"؛ وبـ"جَمْعَاء" بعد "كلّها"، نحو "جاءت القبيلةُ كلُّها جَمْعَاءُ"؛ وبـ"أجمعين" بعد "كلِّهم"، نحو "جاءَ الرِّجالُ كلُّهم أَجمَعُونَ"؛ وبـ"جُمَعَ" بعد "كلّهن"، نحو

---

[1] انظر: عبد الحميد، (2006)، **التحفة السنية**، ص 120.

[2] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 215.

[3] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 215؛ وابن هشام، **قطر الندى**، ص 319. وقد تأتي "نفس" مضافة، ولا تكون توكيدًا، نحو: قوله تعالى ﴿كَتَبَ عَلى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ (الأنعام: 12).

[4] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 216.

[5] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 216؛ وابن هشام، **قطر الندى**، ص 319، 320.

"جاءت الهِنداتُ كلُّهُنَّ جُمَعُ"،[1] ولا يُستعمل مع المثنى،[2] ويجوز أن تأتي "أجمع" غيرَ مسبوقة بـ"كل"[3]، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُم أَجْمَعِينَ﴾ [4] و﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الجِنَّةِ والنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾[5]. و"أجمع" وأخواتها ممنوعة من الصرف عدا "أجمعين"، إذ تعامل معاملة جمع المذكر السالم. ولـ"أجمع" توابع، وهي "أكتع" و"أبصع" و"أبتع"، وإذا اجتمعت وجب ترتيبها، نحو "جاء القوم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون".[6] ومن الملاحظ أنّ هذه الكلمات تتطابق مع المؤكّد في التذكير والتأنيث، والإفراد والجمع، والرفع والنصب والجرّ، والتعريف والتنكير[7].

ذهب النحويون البصريون إلى عدم جواز توكيد النكرة توكيدًا معنويًا، أما الكوفيون فرأوا أنه يجوز ذلك إذا كانت النكرة محدودة لحصول الفائدة بذلك، نحو قولك: "قعدتُ يومًا كلَّه"، و"قمتُ ليلةً كلَّها"، و"صُمتُ شهرًا كلَّه"[8]. وفي هذه الحالة يتطابق المؤكَّد والمؤكِّد له في فصيلة الإعراب وفصيلة الشخص فقط.

---

[1] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 218.

[2] انظر: ابن هشام، **قطر الندى**، ص 320، 321.

[3] انظر: **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 218؛ والسيوطي، **همع الهوامع**، ج3، ص 168.

[4] **القرآن الكريم**، سورة الحجر، الآية: 39.

[5] **القرآن الكريم**، سورة هود، الآية: 119.

[6] السيوطي، **همع الهوامع**، ج3، ص 167.

[7] ذهب النحاة إلى أن "أجمع" وأخواتها معارف. انظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج3، ص 167 – 170.

[8] انظر: الأنباري، **الإنصاف**، ج2، ص 23 وما بعدها (مسألة الرقم 63)؛ وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 220.

المبحث السادس: الاتّباع على اللفظ أو المحلّ

يجوز أن تكون مطابقة الإعراب بين التابع والمتبوع على اللفظ أو المحلّ ، نحو قولك: "ليس زيدٌ بِجبانٍ ولا بخيلاً"[1]. إذ إنّ لفظ "جبان" مجرور بالباء الزائدة لفظًا، وهو في محلّ نصب خبر "ليس"، فيُنصَب "بخيل" على أنه معطوف على "جبان" محلاً، ومن الجائز أن يعطف على لفظه أيضًا، نحو "ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلٍ"[2].

وشبيه بهذا المعطوفُ على اسم لا النافية للجنس، نحو قولك: "لا رجلَ وامرأةٌ في القاعة"، و"لا رجلَ وامرأةً في القاعة"، فيُرفَع لفظ "امرأة" في الجملة الأولى على أنه معطوف على محلّ "لا" واسمها، ومحلّهما الرفع لأنهما في موقع المبتدأ؛ وينصب في الجملة الثانية على أنه معطوف على محلّ "رجل"، وهو النصب لأنه اسم "لا" النافية للجنس[3]، وإذا كان تابعُ اسم "لا" نعتًا، فجاز في إعرابه ثلاثة أوجه: (1) بناؤه على الفتح على أنه صفة اسم "لا" النافية للجنس المبني على الفتح فبُني كما بُني منعوته، كقولك: "لا موظَّفَ منافقَ مأمونٌ"؛ (2) نصبه على أن محل اسم "لا" النافية للجنس النصب، كقولك: "لا موظَّفَ منافقًا مأمونٌ"؛ (3) رفعه على أن محلّ "لا" مع اسمها الرفع، كقولك: "لا موظَّفَ منافقٌ مأمونٌ"[4].

وممّا يجوز فيه الوجهان: النعت للاسم المنادى المفرد، إذ يرفع على لفظ الاسم المنادى، لأنه مبني على الضمّ، نحو: "يا زيدُ الظريفُ"؛ وينصب على محلّه؛ لأنه في محلّ نصب مفعول به بفعل نداء، نحو: "يا زيدُ الظريفَ". وكذلك الحال عند عطف البيان، والتوكيد، والاسم المعطوف المقترن بـ"أل"، نحو قولك: "يا رجلُ زيدٌ، وزيدًا" بالرفع والنصب؛ و"يا تميم أجمعُونَ، وأجمعِينَ"؛ و"يا زيدُ والغلامُ، والغلامَ"[5].

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 66.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص 67.

[3] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 312 – 320؛ ومغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 320 – 322. وإذا كان العطف مع تكرار "لا" – نحو "لا رجلَ ولا امرأة" – فيجوز في الاسم المعطوف ثلاثة أوجه: البناء على الفتح، والنصب، والرفع.

[4] مغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 322 – 323.

[5] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 273 – 275. وإذا كان الاسم المعطوف مجردًا من أل، وجب بناؤه على الضم، نحو: "يا سعيدُ وخليلُ".

الفصل الخامس: المسائل الأخرى

المبحث الأول: الإضافة

الإضافة المعنوية

الإضافة في العربية نَوعَانِ: معنوية ولفظية. وتختصّ الإضافة المعنوية بإضافة اسم إلى اسم، وتُسمَّى الإضافة المحضة أيضًا، أيْ: "غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله"[1]. أما الإضافة اللفظية فهي الإضافة غير المحضة، ويكون المضاف فيها وصفًا مشابهًا للفعل المضارع، والمضاف إليه معموله من حيث المعنى.

وتفيد الإضافة المعنوية تخصيصًا، إذا كان المضاف إليه نكرة، نحو: "هذا كتابُ تاريخ"؛ وتفيد تعريفًا، إذا كان المضاف إليه معرفة، نحو: "هذا كتابُ زيدٍ" و"هو صَدِيقي"[2].

ويمكن تأويل التركيب الإضافي بأربعة أحرف من حيث المعنى[3]:

1- اللام، نحو: "هذا كتابُ صديقٍ"، أي: "كتابٌ لصديق".

2- مِن، نحو: "هذا ثوبُ خَزٍّ، وخاتمُ حديدٍ"، والتقدير: "هذا ثوبٌ من خزٍّ، وخاتمٌ من حديدٍ".

3- في، نحو: "أَعجَبَني مَعْرِضُ اليَومِ"، تقديره: "المعرضُ في اليوم". وفي هذه الحالة يكون المضاف إليه اسمًا يدلّ على زمان أو مكان غالبًا.

4- الكاف، نحو: "لؤلؤُ الدَّمْع" و"ذهبُ الأصيلِ"، أيْ: "الدمع كاللؤلؤ" و"الأصيل كالذهب" [4]، وذلك في التعبير الأدبي غالبا.

وقد يكون المضاف إليه مضافًا أيضًا، نحو: "هذا كتابُ ولدِ صَديقِي"، فـ"كتاب" مضاف إلى "ولد"، و"ولد" مضاف إلى "صديق"، و"صديق" مضاف إلى ضمير ياء المتكلم، وفي هذه الحالة لا يحسن أن يتبع هذا التركيبَ الإضافيّ الطويلَ نعت، إلا إذا اتّضح المعنى من حيث السياق والمقام.

---

[1] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 53.

[2] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 53؛ وابن جني، **الخصائص**، ج 2، ص 267.

[3] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 52، 53؛ ومغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 447، 448.

[4] لم يُشِرْ ابن عقيل إلى هذا المعنى، غير أن مؤلف كتاب النحو الشافي الشامل أشار إليه، وتمثَّل بقوله: "وانتثر لؤلؤ الدمع على ورد الخدود" وقول الشاعر:

والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الأصيل على لجين الماء

انظر: مغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 447، 448.

على سبيل المثال، إذا قال المرء: "هذا كتابُ ولدِ صَديقي الجَميل"، شَعَرَ هو ومُخاطَبُه بنوعٍ من الغموض واللبس، إذ قد يكون "الجميل" نعتًا للكتاب، والولد، والصديق[1].

التنكير في الإضافة

سبقت الإشارة إلى أن المضاف لا يتعرف من خلال إضافته إلى نكرةٍ إضافةً معنويّةً، نحو: "حكمُ قاضٍ". إذ يبقى التركيب الإضافي في هذه الحالة في حيز التنكير؛ لأن الإضافة هنا تفيد تخصيصا. ومع أنّ الإضافة إلى المضافِ إليه المعرفةِ تفيد تعريفًا، فإنّ التركيب الإضافي يدخل في حيز التنكير أيضًا في ثلاث حالات.

أولى هذه الحالات أن يكون المضاف من الألفاظ الدالّة على الأجزاء، نحو: "غابَ بعضُ الطلابِ" و"زرتُ معظمَ المناطقِ في البلد"[2]. إذ يُستعمل "بعض" و"معظم" لتقدير المقدار. وإذا جاء بعد هذا النوع من الإضافة نعتٌ، يكون النعت للمضاف إليه غالبًا. نحو: "جاء بعضُ الطلابِ المجتهدِينَ"، و"زرتُ معظمَ المناطقِ السياحيةِ". وقد يقع النعت على المضاف إليه في بعض السياقات، إذا استقام المعنى. نحو قولك: "جاء بَعْضُ الطلاب، وغابَ بَعْضُهم الآخَر". فيكون لفظ "الآخَر" نعتًا للمضاف في تركيب "بعضهم". ويجوز أن تقول: "وغابَ بَعضُهم الآخَرونَ".

وثانيتها أن يكون المضاف من الأسماء الموغلة في الإبهام، نحو: "غَيرك" و"مِثلك" و"شَبَهك"[3]. وقال ابن يعيش في هذا: "وقد جاءت أسماء أضيفت إلى المعارف، ولم تتعرف بذلك للإبهام الذي فيها، وأنها لا تختصّ واحدًا بعينه"[4]. ومن الملاحظ أنّ كلمة "غير" إذا أضيفت إلى الوصف، فإنها مع الوصف تصبح نعتًا مركَّبًا، نحو "غَيْر سعيد" و"غير راضٍ"[5]. وحينئذٍ يتطابق

---

[1] وهذا يحدث في حال تسكين اللام في كلمة "الجميل"، فإذا ضُمّت اللام، فإن الكلمة لا تكون إلا صفة للكتاب؛ وإذا كسرت، فتحتمل أن تكون صفة للولد أو للصديق. وأما امتناع وقوع "الجميل" نعتًا لياء المتكلم فسببه أن الضمائر وأسماء الإشارة في الأصل لا تُوصَف.

[2] هوانج، (2012)، **التعريف والتنكير في اللغتين العربية والصينية: دراسة تقابلية**، ص 58. ومن هذا القبيل: أغلب، وقرابة، وحوالى، وعدم.

[3] الرضي، **شرح الرضي على الكافية**، ج3، ص 243؛ والزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي (ت 337 هـ)، **الجمل في النحو**، (ط1)، (تح: علي توفيق الحمد)، إربد: دار الأمل، 1984، ص 180. ومن هذا القبيل: نحو، وضرب، وهَدْء، وكفو. وعدّ بعض اللغويين أن إضافة هذه الألفاظ إلى المعارف من باب الإضافة اللفظية (انظر مثلاً: مغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 449). غير أنّ معظم النحاة القدامى لم يضعوها في حيز الإضافة اللفظية، وعدوها إضافة معنوية. ولعل ذلك يرجع إلى أن المضاف في الإضافة اللفظية هو عامل رفع في المضاف إليه من حيث المعنى، والألفاظ مثل "غير" و"نحو" ليست عامل رفع في المضاف إليه.

[4] ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج2، ص 138.

[5] ومن الكلمات القابلة لصنع النعت المركب: شِبْه.

صدر النعت (غير) مع المنعوت في الإعراب، ويتطابق عجز النعت مع المنعوت في الجنس والعدد والتعيين، كالأمثلة التالية:

1- جاء رجلٌ غيرُ سعيدٍ.

2- جاء الرجلُ غيرُ السعيد.

3- رأيتُ طفلةً غيرَ سعيدةٍ.

4- رأيتُ الطفلتَيْنِ غيرَ السعيدَتَيْنِ.

5- مررتُ بالرِّجالِ غَيْرِ السُّعَداءِ.

وإذا حُذف منعوته المعرفة – نحو "جاء غيرُ السَّعيدِ" – تَبْقى دلالتُه معرفةً.

وأما الحالة الثالثة فهي الإضافة اللفظية.

الإضافة اللفظية

هي إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله، ويكون الوصف اسمَ فاعلٍ أو اسم مفعولٍ، بمعنى الحال أو الاستقبال، أو صفةً مشبَّهة ولا تكون إلا بمعنى الحال.[1] والأمثلة على ذلك كما يلي[2]:

1- هذا ضاربُ زيدٍ (الآنَ أو غدًا).

2- هذا مضروبُ الأبِ (الآنَ أو غدًا).

3- هذا حَسَنُ الوجهِ (الآن).

وتكون الإضافة هنا بنية الانفصال، إذ إن الجملة الأولى بمعنى "هذا ضاربٌ زيدًا"، والجملة الثانية بمعنى "هذا مضروبٌ أبوُه"، والثالثة بمعنى "هذا حَسَنٌ وجهُه". فـ"ضارب" عامل نصب لـ"زيد" من حيث المعنى، و"مضروب" عامل رفع لـ"الأب"، و"حَسَن" أيضًا عامل رفع لـ"الوجه". ومن الملاحظ أنه إذا كان الوصف في الإضافة اللفظية اسم مفعولٍ أو صفة مشبهة، فإنه يمكن تبديلها بالنعت السببي.

وعند تعريف تركيب الإضافة اللفظية، تدخل الألف واللام على المضاف، نحو "الجَعْدِ الشَّعْر" و"الضارب الرجل"[3]. وإذا كان المضاف مثنى أو جمعًا، وجب حذف نونه، نحو "هذان الضاربا الرجل"، و"هؤلاء الضاربو الرجل". إلا إذا كان التركيب نعتًا للاسم المعرفة، فإنّه يجوز في ذلك الوجهان: إدخال الألف واللام في المضاف، وتركهما. نحو قولك: "هذا هو الرَّجُلُ الحَسَنُ

---

[1] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 53، 54.

[2] المصدر نفسه، ج 2، ص 54.

[3] المصدر نفسه، ج2، ص 56.

الخُلقِ"، و"هذا هو الرَّجُلُ حَسَنُ الخُلقِ"؛ ونحو قوله تعالى: ﴿حَم تَنْزِيلُ الكِتَابِ مِنَ اللهِ العَزِيزِ العَلِيمِ غافِرِ الذَّنْبِ وقابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ العِقابِ ذِي الطَّولِ﴾[1]. إذ تعرّى كل من "غافر" و"قابل" و"شديد" من الألف واللام، وهي صفات للفظ الجلالة، ولفظ الجلالة معرفة. ويمكن أن نعدّ ذلك شكلاً من أشكال عدم المطابقة بين النعت والمنعوت من حيث التعريف والتنكير. وربما جاز عدم المطابقة هنا؛ لأنّ الإضافة اللفظية يمكن أن تُعَدَّ نوعًا من التعريف الشكلي، فجاز أن تأتي صفةً للاسم المعرفة دون "أل". ومن الملاحظ أنّ دخول "أل" على "غافر" أو "قابل" أو "شديد" قد يؤدي إلى لبس؛ لأن التركيب سيصبح: "الغافر الذنب"، وحينئذٍ يُخيَّل للمرء أن "الغافر" و"الذنب" تابعٌ ومتبوعٌ؛ لأنهما متطابقان في التذكير والإفراد والجرّ والتعريف. ولعلّ عدم دخول "أل" هنا له سبب صوتيّ جماليّ أيضًا؛ لأن دخول همزة الوصل سيجعل الكلمات متداخلة بعضها في بعض من الناحية الصوتية، ومن ثَمَّ يخرق الفواصلَ الصوتية بين "غافر الذنبِ" و"قابل التوبِ" و"شديد العقابِ".

الأسماء التي تلازم الإضافة

في العربية أسماء تلازم الإضافة. وقِسْمٌ مِنْها "ما يلزم الإضافة لفظًا ومعنىً"[2]، أيْ لا يُستعمل إلا بالإضافة. نحو: "عِنْدَ، ولَدَى، وسِوَى، كلا، وكلتا، وذو"[3]. وقسم منها "ما يلزم الإضافة معنىً دون لفظ"[4]. نحو "كُلّ، وبعض، وأيّ"، فيجوز أن تُستعمل هذه الأسماء بلا إضافة، لكن تتضمن معنى الإضافة، ولا يجوز أن تأتي هذه الألفاظ مفردةً ومقترنةً بأل التعريف على الأغلب، نحو "الكلّ، البعض، الأيّ"[5].

ومن المعلوم أن "كُلًّا" له استعمالانِ في الإضافة، أحدهما أن يُضاف إلى المفرد النكرة لتعميم الحكم على المفرد، نحو قوله تعالى: ﴿كلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ المَوْتِ﴾[6]؛ وثانيهما أن يضاف إلى الجمع المعرفة لتعميم الحكم على الجميع، نحو قولك: "كلُّنا ذاهِبُونَ إلى السُّوق". وكذلك الحال عند

---

[1] **القرآن الكريم**، سورة غافر، الآيات: 1، 2، 3.

[2] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 59، 60.

[3] ولا تضاف "ذو" إلى مُضمَر ولا إلى وصف، وإنما تضاف إلى اسم جنس ظاهر فقط، نحو "جاءني ذو مالٍ". انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 48.

[4] انظر: المصدر نفسه، ج2، ص 60.

[5] انظر: ابن هشام، **قطر الندى**، ص 335. ومن الملاحظ أنّ إدخال أل على "كل" و"بعض" جرى عليه الاستعمال المعاصر للعربية كثيرًا. نحو: "يقول الكل كذا"، و"يرى البعض كذا". ويمكن أن يُعدّ ذلك من باب التسامح.

[6] **القرآن الكريم**، سورة آل عمران، الآية: 185.

تعرّيه من الإضافة، إذ قد يأتي على الإفراد، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ﴾[1]، تقديره: كُلّ فريقٍ أو كلّ قومٍ. وقد يأتي على الجمع، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرِينَ﴾[2].

ويُشبِه ذلك "كِلَا" و"كِلْتا"، إذ يمكن أن يُعامَلا معاملة الإفراد حملاً على اللفظ، نحو قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها﴾[3]؛ كما يمكن أن يُعامَلا معاملة الجمع حملاً على المعنى، كقول بعض العرب: "كِلاهُما قائمانِ" و"كِلْتَاهُما لَقِيتُهُما"[4]. ومن المعلوم أن "كلا" و"كلتا" إذا أُضيفا إلى الاسم الظاهر كانا من المبنيّات. نحو: "جاء كلا الطالِبَيْنِ"، و"مررتُ بِكِلْتا الطالِبَتَيْنِ". وإذا أضيفا إلى الضمير المثنى، أصبحا من الملحقات بالمثنى، وأُعرِبا إعراب المثنى. نحو: "جاء كلاهما"، و"مررتُ بِكِلْتَيْهِما".

وثمة أسماءُ ظروفِ مكانٍ وزمانٍ تلازم الإضافة في كثير من الأحيان. وبعضها يضاف إلى المفرد (أيْ: ليس جملةً)، نحو: بين، ووسط، ومع، وأمام، وخلف وغيرها. ويستعمل بعضها للإضافة إلى الجملة، نحو إذْ، وإذا، وحَيْثُ. ويستعمل بعضها الآخَر استعمالَيْنِ: إضافتها إلى المفرد، وإضافتها إلى الجملة، نحو: قبل، وبعد[5]، وحين، ويوم، ووقت.

وقد يكون "قبل" و"بعد" مقطوعين عن الإضافة، وحينئذٍ يُبْنيان على الضم للدلالة على المضاف إليه المحذوف. أما "إذ" فيلحقه تنوينُ عِوَضٍ في حالة حذف المضاف إليه. ومثال على ذلك قوله تعالى: ﴿للهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ويَومَئِذٍ يَفْرَحُ المُؤْمِنُونَ﴾[6].

اكتساب المضاف من المضاف إليه تذكيرًا أو تأنيثًا

قد يكتسب المضاف من المضاف إليه تذكيرًا أو تأنيثًا، كما يكتسب منه تنكيرًا وتعريفًا. إذ قد يكتسب المضاف المذكَّر من المضاف إليه المؤنّث التأنيثَ، إذا دلّ المضاف على أجزاء المضاف

---

[1] **القرآن الكريم**، سورة الفرقان، الآية: 39.

[2] **القرآن الكريم**، سورة النمل، الآية: 87.

[3] **القرآن الكريم**، سورة الكهف، الآية: 33.

[4] الأنباري، **الإنصاف**، ج2، ص 19.

[5] ومن الملاحظ أن "قبل" يقترن بأنْ المصدرية عند إضافته إلى الجملة الفعلية، وأن "بعد" يجوز أن يقترن بأن المصدرية وما المصدرية إذا كان الفعل ماضيًا.

[6] **القرآن الكريم**، سورة الروم، الآية: 4.

إليه، مثل: "كل" و"بعض".[1] نحو: "تساقطتْ بعضُ أوراقِ الشجرة". ويجوز أن يقال: "تساقط بعضُ أوراقِ الشجرة" مراعاةً للفظ "بعض".[2]

وذهب النحاة إلى أن المضاف يكتسب جنس المضاف إليه، إذا كان المضاف مصدرًا، وصحّ أن يُحذَفَ المضافُ، ويُقامَ المضافُ إليه مُقامَه. كقول ذي الرُّمّة:[3]

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِماحٌ تَسَفَّهَتْ أَعالِيَها مَرُّ الرِّياحِ النّواسِمِ

فأُسنِدَ الفعل المؤنث "تسفّهت" إلى الفاعل المذكّر "مَرّ"، وسبب جواز ذلك أنّ المضاف إليه "الرياح" هو الفاعل الحقيقي للفعل، إلا أني أرى أن ذلك يجوز في الاستعمال الأدبي، ولا يجوز في الاستعمال العادي.

إضافة النعت إلى المنعوت

يجوز إضافة النعت إلى المنعوت إذا صَحَّ تقدير "مِن" بين المضاف والمضاف إليه، نحو: "كرام الناس" و"عظائم الأمور"، والتقدير: "كرام من الناس" و"عظائم من الأمور"[4]. وكان في الأصل أن يقال: "الناس الكرام" و"الأمور العظائم، أو العظيمة". وإذا كان المضاف إليه مفردًا، يُذكَّر المضاف في الأغلب، نحو "لَكَ منّي خَالِصُ الشُّكْرِ، وعَميقُ المَحَبَّةِ، وفائِقُ الاحْتِرامِ".

وكذلك يقال: "مُخْتَلِفُ النواحي" بدلاً مِن "النواحي المُختَلِفَة"، و"شَتّى الأنواع" بدلاً من "الأنواع الشتّى". وأمّا تَرْكِيبَا "عِدّة نواحٍ" و"نواحٍ عِدَة" فليسا كذلك؛ لأن "عِدّة" في الأصل لم تكن وصفًا. وإنما استُعمِلَت نعتًا توسُّعًا في باب الوصف بالاسم الجامد.

العطف على المضاف والمضاف إليه

يجوز العطف على المضاف إليه، ويبقى المضاف مفردًا، إذا كانَ المعنى المرادُ الإفرادَ. نحو قولك: "هذا رأيُ البصريّينَ والكوفيّينَ"، إذا أجمع الكوفيون والبصريون على الرأي. كما يجوز العطف على المضاف إليه، ويكون المضاف مثنىً، إذا كان المعنى المرادُ التثنية. نحو قولك: "هذانِ مَذْهَبا البصريّينَ والكوفيّينَ". والجمع كذلك: "هذه مذاهبُ البصريّينَ والكوفيّينَ والبغداديّينَ"

---

[1] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 57 – 59.

[2] عدّ بعض النحاة تذكيرَ كلمة "قريب" في قوله تعالى: ﴿إنّ رحمة الله قريب من المحسنين﴾ (الأعراف: 56) من باب اكتساب المضاف (رحمة) من المضاف إليه (لفظ الجلالة) تذكيرًا (انظر مثلاً: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 59). وقد رجحتُ في الفصل الثالث أن ذلك يمثل طورًا قديمًا في استعمال لفظ "قريب" مذكرًا ومؤنثًا، ولا يجوز القياس عليه.

[3] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 51 – 53؛ وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 57 – 59.

[4] انظر: مغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 453.

وهذا يُشبِه العطف على النعت، فيُفرَد المنعوت أو يُثَنّى أو يُجمع حسبَ مقتضى المعنى أيضًا. نحو: "رأيتُ رجلًا حسنًا وشُجاعًا"، و"أتاني الرَّجْلانِ الطَّويلُ والقَصيرُ".

ولا يمكن العطف على المضاف دون المضاف إليه، نحو: "هذا رَأْيُ وَحُجّةُ الكُوفيّينِ"؛ لأن ذلك يفصل بين المضاف والمضاف إليه[1]، ويشكّل صعوبة عند القراءة، إذ ذلك يجعل القارئ يتردد في تنوين المضاف الأول أو تركه. ومن المستحسن أن يُقالَ بدلاً من ذلك: "هذا رأيُ الكُوفيّينَ وحُجَّتُهم". أيْ: جعل المضاف إليه للمضاف الأول، وإضافة المضاف الثاني إلى الضمير العائد على المضاف إليه الأول.

وأجاز سيبويه العطف على المضاف دون المضاف إليه في الشعر، نحو: "مررتُ بخَيْرِ وأفضلِ مَنْ ثَمَّ"، ونحو قول الفرزدق[2]:

يَا مَن رأَى عارِضًا أُسَرُّ بهِ   بَينَ ذِراعَيْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ

وانطلق بعضُ اللُّغَويّينَ المُحْدَثِين من رأي سيبويه، وجاوزوه، وذهبوا إلى أن تعدد المضافات إلى مضافٍ إليه واحدٍ أمرٌ جائز، ويقاس عليه.[3] غير أنني أرى أن هذا غير جائز، وذلك لأسباب، أوّلُها: أنّ الشواهد في هذا قليلةُ العدد، والقواعد لا تقوم على القلة، وإنما تقوم على الكثرة الغالبة. والثاني: أنّ اللغةَ في الشعر قابلة للتصرّف أصلاً، ووضعها في الشعر لا ينطبق في الكلام العادي. والثالث: أنّ ذلك يشكل صعوبة عند القراءة أو التلقي كما ذكرتُ آنفا. ومن الملاحظ أن الشواهد على إجازة العطف على المضاف دون المضاف إليه تنحصر في العطف عليه عطفًا واحدًا، وذلك يُعزى إلى أنّ تعدُّدَ المضافات سيشكّل عِبْئًا لدى المتلقي من الناحية الإدراكية، وخاصةً في المحادثة، وكلما تعددتْ المضافات، زاد عليه العبء، نحو: "حَضَرَ إلى الحفلةِ طُلابُ ومُدَرِّسُو ومُوَظَّفُو الجامعة".

---

[1] لا يستحسن الفصل بين المضاف والمضاف إليه لأنهما متلازمان، كالنعت والمنعوت. ويجوز الفصل بينهما بالظرف أو الجار والمجرور في الشعر والقراءات القرآنية. انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 178 – 181.

[2] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 180.

[3] انظر: الموسى، نهاد، (2003)، **الصورة والصيرورة: بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي**، (ط1)، عمان: دار الشروق، ص 48 – 54.

المبحث الثاني: العدد والمعدود

يُعَدّ استعمال العدد والمعدود في اللغة العربية من أكثر القواعد تعقيدا لدى المتعلمين المبتدئين، لأن الأوضاع بينهما متعددة، وقد تجري بينهما مطابقة في التذكير والتأنيث حينًا، وتجري بينهما مطابقة معكوسة حينًا آخَر.

أوضاع العدد والمعدود

يتطابق عَدَدَا "واحد" و"اثنين" مع المعدود من حيث التذكير والتأنيث، والتنكير والتعريف، والحالات الإعرابية. إذ كلاهما يُستعمل نَعْتًا للمعدود[1]، كقوله تعالى: ﴿وإِلَـٰهُكم إِلَـٰهٌ واحِدٌ﴾[2]، وقوله تعالى ﴿جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[3]. ومن الملاحظ أن الصيغة الصرفية في هذه الحالة كافية للدلالة على العدد، ويفيد إتيان "واحد" و"اثنين" تأكيدًا على الإفراد والتثنية.

وتخالف الأعداد من "ثلاثة" إلى "عشرة" المعدودَ في التذكير والتأنيث، فتُؤنَّث إذا كان معدودها مذكرًا، وتذكّر إذا كان معدودها مؤنثًا[4]، نحو قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[5]. إذ مفرد "ليالٍ": "ليلة"، وهو يخالف "سبع" من حيث الجنس، ومفرد "أيام" يوم، وهو يخالف "ثمانية" من حيث الجنس. وفي هذه الحالة يأتي المعدود غالبًا جمعًا ومجرورًا بالإضافة. وجدير بالإشارة أن كلمة "بضعة" تفيد معنى الأعداد من ثلاثة إلى تسعة[6]، وتأخذ حكمها في المعاكسة في تذكير المعدود وتأنيثه، فتُؤنَّث إذا كان مفرد معدودها مذكرًا، وتذكّر إذا كان مفرد معدودها مؤنثًا، نحو "جاء بضعةُ رجالٍ" و"جاءت بضع نساء".

وتُبْنَى الأعداد من "أَحَدَ عَشَرَ" إلى "تِسعَةَ عَشَرَ" على فَتحِ الجُزْأَيْنِ عَدا "اِثْنَيْ عَشَرَ"، إذ يُعرب صدره (اثني) إعراب المثنى. وتسمّى هذه الأعداد أعدادًا مركَّبة. وحكم الصدر في هذه الأعداد في المطابقة والمخالفة كحكمها قبل التركيب. أما حكم العجز – وهو لفظ "عشر" فيطابق

---

[1] كذلك يأتي العدد الترتيبي نعتًا، فيتطابق مع المعدود في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والرفع والنصب والجر، والتعريف والتنكير. انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 416، 417.

[2] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية: 163.

[3] **القرآن الكريم**، سورة الرعد، الآية: 3.

[4] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 411.

[5] **القرآن الكريم**، سورة الحاقة، الآية: 7.

[6] انظر: **المعجم الوسيط**، مادة (ب ض ع).

المعدود في التذكير والتأنيث. ويأتي المعدود في هذه الحالة مفردًا منصوبًا على التمييز[1]. كقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[2]، وقولك: "مُدَّةُ الإجازَةِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ يَوْمًا".

وتُعْرَب أعداد العقود من "عشرين" إلى "تسعين" إعراب جمع المذكر السالم، فتُرفع بالواو وتُنصب وتُجرّ بالياء. أما معدودها فيكون مفردًا منصوبًا على التمييز كمعدود الأعداد المركّبة[3]. نحو قوله تعالى: ﴿إِنّ هَذا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿فَمَن لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتّينَ مِسْكِينًا﴾[5].

وأمّا أعداد "مئة" و"ألف" و"مليون" وأمثالها فلا تتأثر بمعدودها من حيث التذكير والتأنيث كأعداد العقود، إلا أنّ معدودها يأتي مفردًا مجرورًا على أنه مضاف إليه[6]، نحو قوله تعالى: ﴿فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مائَةُ حَبَّةٍ﴾[7]، وقولك: "رأيتُ أَلْفَيْ جِنديٍّ". وقد تأتي هذه الأعداد جموعًا مضافةً إلى المعدود المجموع المُعرَّف، كقولك: "قُتِلَ مئاتُ الجنود في الحرب"[8].

وقد يأتي المعدود بَدَلا للعدد، ويُعرَب إعرابه، نحو: قوله تعالى ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُم عِشْرُونَ صابِرُونَ﴾[9]، وقوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾[10].

ومن الملاحظ أن العدد قد يطابق أو يخالف المعدود من حيث جنسه النحوي في المعنى، ككلمة "عين" تُؤنَّث إذا كانت بمعنى عين الماء[11]، نحو قوله تعالى: ﴿فانْفَجَرَتْ مِنْهُ اِثْنَتا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[12]. فتطابقت "اثنتا عشرة" "عينًا" على حسب جنسها في المعنى لا في اللفظ. وكذلك قوله تعالى ﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[13]، إذ تطابقت "عشر" مفرد المعدود (أمثالها) في

---

[1] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 412 – 415.

[2] **القرآن الكريم**، سورة يوسف، الآية: 4.

[3] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 415.

[4] **القرآن الكريم**، سورة ص، الآية: 23.

[5] **القرآن الكريم**، سورة المجادلة، الآية: 4.

[6] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 412.

[7] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية: 261.

[8] كذلك: آلاف، وعشرات آلاف، ومئات آلاف، وملايين، وعشرات ملايين، ومئات ملايين وغيرها.

[9] **القرآن الكريم**، سورة الأنفال، الآية: 65.

[10] **القرآن الكريم**، سورة الكهف، الآية: 25. ومن الملاحظ أن كلمة "مئة" تلزم حالة الإفراد في الغالب، إذا كانت مركبّة بالأعداد من ثلاثة إلى تسعة.

[11] وتذكر كلمة "العين" إذا دلّت على الإنسان.

[12] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية: 60.

[13] **القرآن الكريم**، سورة الأنعام، الآية: 160.

التذكير لفظًا، وذلك يوحي بخرق للقواعد، غير أنّ "عشر" إنما يخالف "الحسنة" في التذكير والتأنيث؛ لأن "أمثالها" هنا بمعنى "حسنات أمثالها". ونحو قول الشاعر:[1]

وإنَّ كِلابًا هذه عَشْرُ أَبْطُنٍ   وأنتَ بَرِيءٌ مِن قَبائِلِها العَشْرِ

إذ يُذكَّر عدد "عَشْر" الأول على أن معنى "أبطن": قبائل.

وقد يكون المعدود محذوفًا، وحينئذٍ يطابقه العدد أو يخالفه في التذكير والتأنيث حسب الأحكام السابقة. نحو قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[2]، أيْ: مَلَكًا[3]؛ ونحو قوله تعالى: ﴿ومِنْهُم مَنْ يَمْشِي عَلى أَرْبَعٍ﴾[4]، أيْ: أَرْجُلٍ، ورِجل مؤنث.

التعريف والتنكير

يأتي العدد نعتًا للمعدود في حالة التعريف في الغالب، نحو قوله تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ﴾[5]. ويجوز أن يبقى العدد سابقًا لمعدوده في حالة التعريف، وحينئذٍ تدخل أل التعريف على المعدود إذا كان المعدود مضافًا إلى العدد، نحو: "خمسةُ الأثوابِ" و"ستةُ الأجمالِ"[6]؛ وتدخل أل التعريف على العدد إذا كان المعدود تمييزًا للعدد، نحو: "جاء الأَرْبَعَةَ عَشَرَ رَجُلًا" و"حَضَرَ الخَمْسُونَ اِمْرَأَةً".

ويأتي العدد قبل المعدود في حالة التنكير في الغالب، إلا "واحدًا" و"اِثْنَيْن"، سواءٌ أكان العدد مفردًا أم مركَّبًا أم مضافًا، نحو قوله تعالى: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهادَاتٍ﴾[7] و﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[8] و﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[9]. ويجوز أن يأتي بعده نعتًا له، مثل قوله تعالى: ﴿وكُنْتُمْ أَزْواجًا ثَلاثةً﴾[10].

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص 565.

[2] **القرآن الكريم**، سورة المدثر، الآية: 30.

[3] الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 81.

[4] **القرآن الكريم**، سورة النور، الآية: 45.

[5] **القرآن الكريم**، سورة الإسراء، الآية: 44.

[6] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 206. ويجوز أن تدخل أل على العدد، نحو "الخمسة أثواب"، كما يجوز أن تدخل على العدد والمعدود كليهما نحو "الخمسة الأثواب"، لكن على القلة. انظر: الموسى، (2003)، **الصورة والصيرورة: بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي**، ص: 38 وحاشية الصفحة.

[7] **القرآن الكريم**، سورة النور، الآية: 6.

[8] **القرآن الكريم**، سورة يوسف، الآية: 4.

[9] **القرآن الكريم**، سورة ص، الآية: 23.

[10] **القرآن الكريم**، سورة الواقعة، الآية: 7.

التذكير والتأنيث

سبقت الإشارة إلى أنّ الأعدادَ التي تبدأ من "ثلاثة" إلى "عشرة" والتي تبدأ من "ثلاثةَ عشرَ" إلى "تسعةَ عشرَ" تخالف المعدود في التذكير والتأنيث. لكنها إذا تأخرت عن معدودها جاز فيها الوجهان: المطابقة والمخالفة، نحو: "جاء رجالٌ ثلاثةٌ، وثلاثٌ" و"جاءت نساء أربعٌ، وأربعةٌ"[1]. وقد جاءت عناوين كتب القراءات القرآنية على طريقة المطابقة، نحو: "القراءات الأربعة عشر"، كما جاءت على طريقة المخالفة، نحو: "القراءات الأربع عشرة".

وإذا كان المعدود محذوفًا، وغَيْرَ مبيَّن في السياق، جاز تذكير العدد وتأنيثه[2].

التغليب في العدد

في حالة اجتماع المعدود المذكّر بالمعدود المؤنّث، وكلاهما عاقِلٌ، يغلب المذكر على المؤنث، فيأتي العدد على طريقة مخالفة المذكر، نحو: "جاء عشرةُ مدرّسِينَ ومدرّساتٍ" و"جاء عشرة مدرّسات ومدرّسين". كما يغلب المذكر على المؤنث في حالة انفصالهما عن العدد، نحو: "جاء عشرةٌ ما بين مدرّسِينَ ومدرّساتٍ" و"جاء عشرةٌ ما بين مدرّساتٍ ومدرّسِينَ. [3]

وإذا كانا غير عاقلَيْنِ، يغلب جنس السابق على جنس اللاحق، نحو "في الحظيرةِ تسعةُ ثيرانٍ وبقراتٍ" و"في الحظيرةِ تسعُ بقراتٍ وثيرانٍ". وإذا وقع فصلٌ، غُلّب المؤنث على المذكر، نحو "في الحظيرةِ تسعٌ ما بين ثيرانٍ وبقراتٍ" و"في الحظيرةِ تسعٌ ما بين بقراتٍ وثيرانٍ".[4]

ووقف بعض اللغويين على قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[5]، ووجدوا أن عدد "عشر" لم يخالف معدوده المحذوف (أيام) في التذكير والتأنيث، فذهبوا في تفسير ذلك إلى أنّ مع كل ليلة يومًا، وعَدُّوا ذلك وجهًا من وجوه تغليب المؤنث (ليلة) على المذكر(يوم).[6] وأرى أنّ ذلك من عادات العرب الخاصّة في استعمال اللغة، ولا داعيَ إلى تقدير وتأويل.

---

[1] انظر: الجعبري، **تدميث التذكير**، ص 81.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص 82.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 83، 84.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص 84.

[5] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية: 234.

[6] انظر: ابن قتيبة، **أدب الكاتب**، ص 218.

المبحث الثالث: "اسم التفضيل

اسمُ التفضيل كلمةٌ تدلّ على زيادة شيءٍ على آخَرَ في صفةٍ يَشتَرِكان فيها، نحو قولك: "الكلمةُ أقوى مِن السَّيف". وهي صيغة "أفعل"[1] التي تشتقّ من الفعل الثلاثي، التامّ، المعلوم، المُثْبَت، المتصرّف، القابل للمفاضلة،[2] وثمة طَرَفانِ في المفاضلة: المفضَّل، والمفضَّل عليه.

وللمفاضلة درجتان: الدرجة المقارنة (Comparative Degree)، والدرجة العُلْيا (Superlative Degree)[3]. ويدلّ اسم التفضيل على الدرجة المقارنة إذا كان مجرَّدًا من الإضافة وأل التعريف، وجاءت بعده "مِنْ" الجارّة. نحو "محمدٌ أطولُ مِن أحمدَ". ويدلّ على الدرجة العليا في المفاضلة إذا كان مضافًا أو مقترنًا بأل، نحو "محمدٌ أطولُ الطُّلابِ في الصَّفّ"، و"محمدٌ الأَطْوَلُ في الصَّفِّ". وفي هذه الحالة ينتمي طرفا المفاضلة (المفضّل والمفضّل عليه) إلى الحقل الدلالي نفسه من حيث المعنى، إذ نقول "محمدٌ أطولُ الطلاب" على اعتبار أنه واحدٌ منهم.

وعندما يكون اسم التفضيل مجرَّدًا من الإضافة وأل التعريف، يُستخدم مع "مِنْ" عادةً[4]. وفي هذه الحالة يلزم صورة الإفراد والتذكير، بِغَضّ النظر عن جنس اللفظ المُفضَّل وعدده[5]، نحو: "زيدٌ أفضلُ من عَمْرو"، و"الزيدانِ أفضلُ من عَمْرو"، و"الزيدونَ أفضلُ من عَمْرو"، و"هِندُ أفضلُ من فاطمة"، و"الهندانِ أفضلُ من فاطمة"، و"الهنداتُ أفضلُ من فاطمة".

وإذا كان مضافًا إلى نكرة، يلزم الإفراد والتذكير أيضًا[6]، نحو: "زيد أفضل رجلٍ"، و"الزيدان أفضل رجلَيْنِ"، و"الزيدون أفضل رِجالٍ"، و"هند أفضل امرأةٍ"، و"الهندان أفضل امرأتين"، و"الهندات

---

[1] ومن الملاحظ أن ثمة ألفاظًا مخففة من هذه الصيغة، ولكن تستعمل استعمالها، مثل "خَيْر" و"شَرّ".

[2] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 184، 185؛ الأسمر، **المرجع في الإعراب**، ص 48؛ والراجحي، عبده، (2008)، **التطبيق الصرفي**، (ط1)، عمان: دار المسيرة، ص 84 – 87. وإذا أراد المرءِ أن يصوغ اسمَ تفضيل من الفعل الذي لا يستوفي هذه الشروط المذكورة، استعمل أسماء التفضيل التي تدلّ على الدرجة – مثل أكثر وأشدّ وأكبر – وجعل مصدر الفعل تمييزًا، نحو: "هذا الورد أشدُّ احمرارًا من ذلك". ومن الملاحظ أن ثمة تشابهًا بين صيغة "أفعل" التفضيل وصيغة "أفعل" التي تدل على لون أو عيب في حالة التذكير. ولعلّ هذا التشابه هو الذي يمنع أن تصاغ الأفعال الدالة على الألوان والعيوب على صيغة "أفعل" للدلالة على التفضيل تحشيا من اللبس.

[3] انظر: لي، (1998)، **الفصائل النحوية في اللغة العربية**، ص 66.

[4] ويجوز أن تحذف "مِن" مع مجرورها لأسباب: تجنب التكرار وطلب الإيجاز وأمن اللبس. نحو: "أنا أكثرُ مِنك مالًا وأعزُّ نَفَرًا"، أي "أعزّ مِنك نفرًا". وإذا كان اسم التفضيل مضافًا أو مقترنًا بأل، فلا تأتي بعده "مِن". انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 185.

[5] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 187؛ وابن هشام، **قطر الندى**، ص 306.

[6] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 187؛ وابن هشام، **قطر الندى**، ص 307.

أفضل نسوة". ومن الملاحظ أنّ المطابقة في هذه الحالة تتِمّ بين المفضَّل والمضاف إلى اسم التفضيل من حيث التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع.

وإذا كان اسم التفضيل مضافًا إلى المعرفة، فيجوز فيه الأمرانِ: إلزام حالة الإفراد والتذكير، أو المطابقة[1]، نحو: "الزيدانِ أفضل القوم، وأفضلا القوم"؛ و"الزيدونَ أفضل القوم، وأفاضل القوم"؛ و"هند أفضل النساء، وفُضْلى النساء"؛ و"الهندانِ أفضل النساء، وفُضْلَيا النساء"؛ و"الهندات أَفْضَل النساء، وفُضَّلُ النساء أو فُضْلَيَاتُهُنّ".

وأمّا إذا كان اسم التفضيل مقترنًا بأل، فيجب التطابق بينه وبين المفضَّل[2]، نحو: "زيدٌ الأفضلُ"؛ و"الزيدان الأفضلانِ"؛ و"الزيدون الأفضلون"؛ و"هند الفُضلى"؛ و"هندان الفُضْلَيَان"؛ و"الهندات الفُضْلَيَات أو الفُضَّل.

الاستثناءات

قد يجري في اسم التفضيل ما يخالف القاعدة النحوية أحيانًا إذا كان صفةً للموصوف النكرة، نحو "في الجملة الكبرى جملةٌ صُغرى"، و"دولةٌ عُظْمى مثل الولايات المتّحدة تَفْعَلُ ذلك"، و"لا حياةَ دُنْيا باقيةٌ". ومن القياس أن يلزم اسم التفضيل في هذه الحالة الإفراد والتذكير، نحو "جملة أصغر" و"دولة أعظم" و"حياة أَدْنى". فلعلّ شعور المتكلم بالتلازم بين النعت والمنعوت هو الذي يجعل المطابقة هنا ممكنةً. ومن المرجَّح أن تأتي المطابقة هنا لكثرة استخدام الصفة مع موصوفها؛ لأنهما مثل مصطلح واحد.

وقد يكون اسم التفضيل نعتًا لاسم معرفة، ولكنه يلزم حالة الإفراد والتذكير، إذا جاء بعده تمييزٌ. نحو: "هَذِهِ هِيَ الدُّوَلُ الأكثرُ تَقَدُّمًا في التربية والتعليم"، و"من بين الشعراءِ الأُردنيّينَ الأكثرِ اشتِهارًا عرار"، و"من الوسائلِ الأكثرِ نجاعةً لمعالجة السرطان العِلاجُ الكيميائي".

ومن الملاحظ أنّ كلمة "أقوى" تلزم صورة الإفراد والتذكير دائمًا، نحو: "هذه هي مسؤوليةُ الدولةِ الأقوى"، ولا يقال: "القُوْيى"، ولعل ذلك يرجع إلى الثقل في اجتماع ثلاثة أحرف لِين.

ويبدو أن للسّماعِ والاستعمالِ اللغوي دورًا كبيرًا في المطابقة وعدمها، والتمس ابنُ هشام شيئًا من هذا، إذ وقف عند قوله تعالى: ﴿ولَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاس على الحياة﴾[3]، وقال: "لم يَقُلْ أَحْرَصِي بالياء"[4]. وذهب إلى أنّ عدم المطابقة أفصح. لكنّه لم يُشِرْ إلى حجته في هذا. وفي

---

[1] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 189؛ وابن هشام، **قطر الندى**، ص 307.

[2] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 188؛ وابن هشام، **قطر الندى**، ص 307.

[3] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية: 96.

[4] ابن هشام، **قطر الندى**، ص 307.

المقابل رأى نَفَرٌ من النحاة أن الأفصح هو المطابقة[1]، فاستشهدوا بقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكابِرَ مُجْرِمِيها﴾[2]، وعابوا على ثعلب صاحب الفصيح قوله: "فاخْتَرْنا أَفْصَحَهُنَّ"[3] قالوا: فكان ينبغي أن يأتي بالفُصْحَى فيقول: "فُصْحَاهُنَّ"[4]. وأرى أنّ ذلك يتعلّق بعادات الناس في استخدام المفردات، إذ مِنَ النّادر أنْ يُجمع "أحرص" على "أحرصين" أو "أحارص"، فلم تَجْرِ مطابقتُه، غير أنه من المعروف أن يجمع "أكبر" على "أكابر"، فجازت مطابقته. أمّا الفرق بين "أَفْصَحهُنَّ" و"فُصْحَاهُنَّ" فلعل ذلك يرتبط بالحِسّ اللغوي الذي ينشأ عن قاعدة البيانات اللغوية الموجودة في دماغ المتكلم، إذ إنَّ كِلَيْهِما صحيح حسب القياس النحوي. والذي يذهب إلى أنّ "أَفْصَحهُنَّ" صحيح ربما يرى أن معناه: "الجزء الأفصح من بين اللغات". والذي يذهب إلى أنّ "فُصْحاهُنَّ" أصحّ ربما يشعر بأن المعنى: "اللغة الفصحى من اللغات".

ووقف اللغويّونَ والمفسّرون عند قوله تعالى: ﴿وَلا تَكُونُوا أَوَّلَ كافِرٍ بِهِ﴾[5]، إذ لمْ يتطابق اسم "كان" – وهو ضمير واو الجماعة – مع خبرها (أوّل كافر به) في الإفراد والجمع، وكان من القياس النحوي أن يقال: "أول كافرين به". وذهب بعضهم في تفسير ذلك إلى تأويل موصوف محذوف: تقديره أول فريق كافر به؛[6] وذهب بعضُهم الآخَر إلى أنّ "أول كافر" بِنِيّة الجمع، "لأن أفعل إذا أضيف إلى اسم متصرف من فعل جاز إفراد الاسم، والمراد الجماعة"[7].

ومن الملاحظ أن كلمة "آخَر" مبنية على صيغة "أفعل"، ولكنها ليست باسمِ تفضيلٍ، وإنما تُستعمل استعمالَ الوصف، إذ لا نقول "هو آخَرُ مِنْكَ" للتفضيل، كما لا نستخدمها للإضافة. وهي تتطابق مع موصوفها في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والرفع والنصب والجر،

---

[1] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 190.

[2] **القرآن الكريم**، سورة الأنعام، الآية: 123.

[3] ورد هذا التعبير في مقدمة كتاب الفصيح، إذ قال صاحبه: "هذا كتابُ اختيارِ فصيح الكلام، مما يجري في كلام الناس وكتبهم، منه ما فيه واحدة والناس على خلافها، فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك، فاخترنا أفصحهُنّ". انظر: ثعلب، أبو العباس (ت 291 هـ)، **كتاب الفصيح**، (تح: عاطف مدكور)، القاهرة: دار المعارف، 1984م، ص 260.

[4] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 190.

[5] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية: 41.

[6] انظر: الأزهري، **شرح التصريح**، ج2، ص 101؛ والرفايعة، (2003)، **ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية**، ص 97.

[7] انظر: الرفايعة، (2003)، **ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية**، ص 97.

والتعريف والتنكير، نحو: "رأيتُ رَجُلًا آخَرَ، ورَجُلَيْنِ آخَرَيْنِ، ورِجَالاً آخَرِينَ"؛ و"رأيتُ امرأةً أُخْرَى، وامرأتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ، ونِساءً أُخَرَ أو أُخْرَيات".

المبحث الرابع: الحال

الحال اسم مشتقّ غالبًا، منصوب، يُذكَر لبيان هيئة صاحبه عند وقوع الفعل، ويقول النحاة إنه فضلة، وليس عمدة، أيْ: ليس المسند أو المسند إليه،[1] ويتطابق الحال مع صاحبه عادةً في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، نحو: "جاء علي مُسْرِعًا"، و"جاء علي وزيد مُسْرِعَيْنِ"، و"جاء الرجال مُسْرِعِينَ"، و"جاءت فاطمةُ مسرعةً"، و"جاءت فاطمة وهند مسرعتَيْنِ"، و"جاءت النساء مسرعاتٍ".

ويكون الحال نكرةً، وصاحبه معرفةً في الغالب، ويجوز أن يُنكَّر صاحبه في الحالات الآتية[2]:

1- أن يتقدم الحال على النكرة، نحو: "فِيها قائِمًا رَجُلٌ".[3]

2- أن تُخصَّص النكرة بوصف، أو بإضافة. نحو قول الشاعر[4]:

نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحًا، وَاستَجَبْتَ لَهُ　　فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي اليَمِّ مَشْحُونا

إذ أتى "مشحونًا" حالاً للنكرة المخصصة بالوصف (فلك ماخر).

3- أن تقع النكرة بعد نفيٍ أو شبهِهِ، وشبهُ النفي هو الاستفهام والنهي. نحو قول الشاعر[5]:

ما حُمَّ مِن مَوتٍ حِمًى واقِيًا　　وَلا تَرَى مِن أَحَدٍ باقِيَا

إذ جاء "واقيًا" حالاً لـ"حِمى" في سياق النفي، كما جاء "باقيًا" حالاً لـ"أحد".

ومن وظائف الحال[6]:

1- **بيان هيئة صاحبه.** نحو قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْها خائِفًا﴾[7]. إذ أتى "خائفًا" لبيان هيئة الفاعل الضمير المستتر في "خرج".

---

[1] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 481.

[2] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 487 – 493.

[3] انظر: المصدر نفسه، ج1، ص 487، 488.

[4] انظر: المصدر نفسه، ج1، ص 488، 489.

[5] انظر: المصدر نفسه، ج1، ص 490.

[6] انظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت761هـ)، **شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، (تح: محمد السعدي فرهود، ومحمد عبد المنعم خفاجي، وعبد العزيز شرف)، القاهرة: دار الكتاب المصري، 1999م، ص 195، 196؛ والسيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري (ت 911 هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 4م، (تح: أحمد شمس الدين)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م، ج2، ص 223، 224؛ وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 481، 502 – 504.

[7] **القرآن الكريم**، سورة القصص، الآية: 21.

2- **تأكيد صاحبه**. نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[1]. إذ جاء "جميعًا" حالاً لاسم الموصول "مَنْ" تأكيدًا على معنى الجمع، وهو يتناسب مع التوكيد (كلّهم) في تقوية ذلك المعنى[2]. ومن الملاحظ أنّ لفظ "جميع" يُستعمل حالاً مع الجمع فقط، ويلزم صورة واحدة سواء أكان صاحبه مذكرًا أم مؤنثًا.

3- **تأكيد عامله**. وذلك في حالة إتيان الحال وصفًا دالًّا على معنى عامله (الفعل)، سواء أكان موافقًا للفظه أو مرادفًا له[3]. نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾[5]. إذ جاء "رسولاً" لتأكيد الفعل "أرسلنا"، وهما من الجذر الاشتقاقي نفسه، وجاء "مدبرين" لتأكيد فعل "ولّيتم"، وهو في معناه.

4- **تأكيد مضمون الجملة قبله**. وذلك على شرط أن تكون الجملة اسميةً، وجُزْآها معرفتانِ، جامدان[6]، نحو قولك: "زَيْدٌ أَخُوك عَطُوفًا"، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾[7]. وفي هذه الحالة لا يجوز تقديم الحال على الجملة، ولا توسُّطُه بين المبتدأ والخبر[8].

وقد يأتي الحال جامدًا في بعض الأحيان. منها: عندما يدلّ على تشبيه، نحو "كَرَّ زيدٌ أَسَدًا"، أيْ مُشْبِهًا الأَسَدَ[9]؛ أو عندما يدلّ على تَفاعُل، نحو "بِعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ"، أيْ مُناجَزَةً[10]؛ أو عندما يدلّ على سِعْر، نحو "بِعْهُ مُدًّا بِدِرْهَم"، أيْ مُسَعَّرا كلّ مدٍّ بدرهم[11]؛ أو عندما يدلّ على الترتيب، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[12]، إذ جاء "صفًا صفًا" حالاً للملائكة، أيْ مترتّبين[13].

---

[1] **القرآن الكريم**، سورة يونس، الآية: 99.

[2] ومن هذا القبيل: قولك: "جاء الناس قاطبةً، كافةً، طُرًّا". انظر: ابن هشام، **شذور الذهب**: ص 195.

[3] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 502.

[4] **القرآن الكريم**، سورة النساء، الآية: 79.

[5] **القرآن الكريم**، سورة التوبة، الآية: 25.

[6] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 503.

[7] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية: 91.

[8] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 504.

[9] انظر: المصدر نفسه، ج1، ص 484.

[10] انظر: المصدر نفسه، ج1، ص 483، 484.

[11] انظر: المصدر نفسه، ج1، ص 483.

[12] **القرآن الكريم**، سورة الفجر، الآية: 22.

[13] انظر: ابن هشام، **قطر الندى**، ص 318؛ ومغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 404. ونحو ذلك: "جاؤوا الأولَ فالأولَ"، و"زار الأميرُ القريةَ بيتًا بيتًا، وبيتَ بيتَ".

كذلك قد يأتي الحال معرفةً. نحو قولك: "جاء الأميرُ وحدَه"، أيْ منفردًا؛ ونحو "جاؤُوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ"، أيْ: جاؤوا جميعًا؛ ونحو قول الشاعر: "فَأَرْسَلَها العِراكَ"، أيْ: أرسلها معتركةً،[1] وحُفِظت هذه الاستعمالات من السماع، ولا يجوز أن يقاس عليها، ولذلك ذهب النحاة إلى تأويلها بأسماء مشتقّات نكرات.

وقد يأتي الحال شبهَ جملةٍ أو جملةً، فمثال الحال شبه الجملة قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَومِهِ فِي زِينَتِهِ﴾[2]، فجاء "في زينته" حالا للفاعل الضمير المستتر في "خرج"، أيْ مُتَزَيِّنًا[3]. وأما الحال الجملة فلا بدّ من أن يكون له ضمير عائد، أو حرف رابط مثل "واو الحال". ولها أربع حالات:

1- أن تكون اسمية، ويجوز أن تأتي بالضمير العائد وواو الحال معا، نحو: "جاء زيدٌ وَيَدُهُ عَلى رأْسِه"؛ أو أن تأتي بالضمير فقط، نحو: "جاء زيدٌ يَدُهُ عَلى رأْسِه"؛ أو أن تأتي بواو الحال فقط، نحو "جاء زيدٌ وعَمْرٌو قائمٌ"[4].

2- أن تكون فعلية منفيّة، ويجوز أن تأتي بالضمير العائد وواو الحال معًا، أو بأحدهما فقط. نحو: "جاءَ زيدٌ ولم يضحكْ"، و"جاءَ زَيْدٌ لم يضحكْ"، و"جاء زيدٌ ولَم يَقُمْ عَمرو".[5]

3- أن تكون فعلية، وفعلها مضارع مثبت. وفي هذه الحالة لا يجوز أن تقترن بواو الحال، ولا تُربَط إلا بالضمير، نحو: "جاء زيدٌ يَضْحَكُ".[6]

4- أن تكون فعلية، وفعلها ماضٍ مثبت. وفي هذه الحالة تقترن بواو الحال و"قد" كثيرًا. نحو: "جِئْتُ إلى القاعَةِ، وَقَد انتَهَى الامتِحان". وقد تأتي الجملة الحالية واقعةً بعد إلا، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾[7].

---

[1] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 484، 485.

[2] **القرآن الكريم**، سورة القصص، الآية: 79.

[3] ابن هشام، **الإعراب عن قواعد الإعراب**، ص 59.

[4] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 504؛ 509.

[5] المصدر نفسه، ج1، ص 509.

[6] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 505. ويُستثنى من ذلك أن تسبق الفعلَ المضارع المثبت "قد"، نحو قوله تعالى: ﴿لِمَ تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله إليكم﴾ (الصف: 5).

[7] **القرآن الكريم**، سورة الأنعام، الآية: 4.

ومن صور عدم المطابقة بين الحال وصاحبه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾[1]، إذ جاء "طفلاً" حالاً لضمير المخاطَبين في "يخرجكم"، وهو مفردٌ لفظًا، وسبقت الإشارة إلى أن "طفلاً" من الأسماء التي يستخدمها العرب للدلالة على المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، فلذلك جاز عدم المطابقة هنا.

[1] **القرآن الكريم**، سورة غافر، الآية: 67.

المبحث الخامس: الاختصاص

الاختصاص أسلوبٌ لنصب الاسمِ الذي يأتي بعد ضميرٍ سابقٍ له بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه "أَخُصُّ" أو "أَعْنِي". وتكون الجملة الفعلية المتكونة من الفعل المحذوف وفاعله والمفعول المذكور جملةً تفسيرية اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب.[1] نحو قولك: "نَحْنُ المُواطِنِينَ نُحِبُّ الوَطَن". إذ نُصِبَ "المواطنين" بفعل محذوف تقديره "أخصّ". وفائدة اللفظ المخصوص هي بيان ماهية الضمير السابق له، ويتطابق اللفظ المخصوص مع الضمير عادةً في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والتعريف والتنكير.

ولا بدّ من أن يكون اللفظ المنصوب على الاختصاص معرفةً، وقد يأتي مقترنًا بأل التعريف، نحو قولك: "أنا – المُوَقِّعَ أدناه – أطالب ..."؛ وقد يأتي مضافًا إلى المعرفة، نحو قول رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم: "نَحْنُ مَعاشِرَ الأَنْبِياءِ لا نُورَثُ ما تَرَكْناه صَدَقَة"، وقول البحتري[2]:

نحن – أبناءَ يَعْرِبَ – أعربُ الناسِ لِسانًا وأنضرُ الناس عُودا

وقد يأتي المنصوب على الاختصاص مقترنًا بلفظ "أيُّها" أو "أَيَّتُها"، ولا يُقصد منه النداء[3]، نحو قولك: "أنا – أيُّها المُثابِرُ – ذو عزيمة". وفي هذه الحالة يُبنى "أيُّها" على الضم في محلّ نصب بفعل محذوف تقديره أخصّ، وأما "المثابر" فهو تابعه (عطف بيان أو صفة) مبني على الضمّ في محلّ نصب أيضًا[4].

---

[1] انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج1، ص 369 – 373.

[2] البحتري، أبو عبادة الوليد بن عبيد (ت 284 هـ)، **ديوان البحتري**، (ط1)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1987م، ج2، ص 51.

[3] انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج1، ص 369.

[4] انظر: مغالسة، **النحو الشافي الشامل**، ص 605، 606. وذهب مغالسة إلى أن "المثابر" يجوز له أن يعرب بدلًا أيضًا. إلا أن البدل يأتي على نية إحلاله محلّ المبدل منه. فإذا حلّت "المثابر" محل "أيّ"، فمعنى ذلك أنه يجوز وقوع المنادى المعرّف بأل بعد أداة النداء مباشرة. وهذا لا يجوز.

المبحث السادس: ضمير الفصل

ضمير الفصل هو الضمير المنفصل المرفوع الذي يتوسط بين المُسنَد إليه والمُسنَد – كالمبتدأ والخبر، واسم الناسخ وخبره – على شرط أنْ يكونَ المسند إليه معرفةً، وأنْ يكونَ المسند معرفة أو ما يقارب المعرفة[1]، وليس لضمير الفصل تأثيرٌ في العامل والمعمول، فإنّه لا محلَّ له من الإعراب[2]. ولا بدّ لضمير الفصل من أنْ يتطابق مع المسند إليه في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع ، والتعريف والتنكير، والتكلم والخطاب والغيبة[3]، إذ لا يقال: "كنتُ هو الفاضلَ"[4].

ومثال توسُّط ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ﴾[5]؛ ومثال توسّطه بين اسم إنّ وخبرها: قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ الغَفورُ الرَّحيم﴾[6]. ومثال توسطه بين اسم كان وخبره: قوله تعالى: ﴿كُنتَ أنتَ الرَّقيبَ عَلَيْهِمْ﴾[7]. ومن المُلاحَظ أن ضمير "هم" في المثال الأول يجوز أن يُعرَبَ بأنه مبتدأ ثانٍ، و"مفلحون" خبره، وجملة "هم المفلحون" في محلّ رفع خبر للمبتدأ "أولئك"؛ وأنّ ضمير "هو" في المثال الثاني يجوز أن يُعرَب توكيدًا؛ وأنّ ضمير "أنتَ" في المثال الثالث كذلك يجوز أن يعرب توكيدًا، ويمنع أن يعرب على الابتداء؛ لأنه لو كان مبتدأً لرَفَعَ خبرَه "الرقيب".

مِن وظائف ضمير الفصل: **توضيح المعنى.** فقد سُمِّيَ ضمير الفصل فَصْلًا لدى البصريين؛ لأنه فَصَلَ بين الخبر والتابع، وسمّي عِمادًا لدى الكوفيين لأن معنى الكلام يعتمد عليه.[8] فإذا قال المرءُ: "عَلِي الحارِس"، خُيِّلَ إلى مخاطَبه أنّ "الحارس" نعت أو بدل، وأنّ الجملة لم تكتمل بَعْدُ. وإذا قال: "علي هو الحارس"، فقد اتّضح أنّ "الحارس" خبر لـ"علي". ومن هنا فإنّ لضميرِ الفصل فائدةً في توضيح علاقة الإسناد في الجملة.

---

[1] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج 2، ص 390 – 392؛ وابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص 568 – 569؛ والأسمر، **المرجع في الإعراب**، ص 223. وممّا يقارب المعرفة: المضاف إلى المعرفة، واسم التفضيل.

[2] انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص 571؛ والأسمر، **المرجع في الإعراب**، ص 223.

[3] انظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج1، ص 228.

[4] انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص 569.

[5] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية: 5.

[6] **القرآن الكريم**، سورة القصص، الآية: 16.

[7] **القرآن الكريم**، سورة المائدة، الآية: 117.

[8] انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص 570.

ومن وظائفه: **التأكيد**[1]، وذلك أنه يحيل إلى المسند إليه، ويطابقه مطابقةً تامّة، ويجعله بؤرةً من الناحية التداولية. ومن الملاحظ أنّ ضمير الفصل يُستعمل كثيرًا مع أساليب التأكيد الأخرى، مثل: "إنّ" و"اللام المزحلقة"، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ القَصَصُ الحَقُّ﴾[2]، والآية الكريمة: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ﴾[3].

ووظيفته الثالثة: **الاختصاص**[4]. إذ يعمل ضمير الفصل وصلةً بين المسند والمسند إليه، ويجعل فائدة المسند ثابتةً للمسند إليه دون غيره. وذلك واضح في قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾[5]. إذْ جاء ضمير الفصل "هي" في الآية الكريمة لجعل دار القرار تخصّ الآخِرةَ لا الحياةَ الدُّنيا، ومن الملاحظ أن دخول الضمير هنا له فائدة في تبطئة إيقاع الجملة، ويجعله يتناسب مع معنى الإثبات والتأكيد.

---

[1] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 388؛ وابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص 571.

[2] **القرآن الكريم**، سورة آل عمران، الآية: 62.

[3] **القرآن الكريم**، سورة الصافات، الآية: 165.

[4] انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص 571.

[5] **القرآن الكريم**، سورة غافر، الآية: 39. ويجوز أن يكون الضمير (هي) في الآية مبتدأ و"دار القرار" خبره، والجملة المتكونة من المبتدأ والخبر خبر لـ"الآخرة" (اسم إنّ). ولذلك يقال له: ضمير العماد؛ لأن له محلًّا من الإعراب.

المبحث السابع: ضمير الشأن

ضمير الشأن هو ضمير للمفرد الغائب، أو للمفردة الغائبة، يُكنَّى به عن الشأن الذي يراد الحديث عنه، ولا يكون إلا مبتدأ أو اسمًا للنواسخ[1]. نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾[3]. ويُسمَّى ضميرَ القصة إذا كان مؤنثا، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾[5].

وسمّاه الكوفيون ضمير المجهول؛ لأنه لا يعود على ما قبله[6].

وقد أشار ابن هشام إلى شروط استخدامه[7]:

الأول: أنه يرجع إلى ما بعده لزومًا.

الثاني: أن مفسَّره لا يكون إلا جملة، ولا يشاركه في هذا ضميرٌ.

الثالث: أنه لا يُتبع بتابع. فلا يؤكد، ولا يعطف عليه، ولا يبدل منه.

الرابع: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.

الخامس: أنه ملازم للإفراد، فلا يُثنّى ولا يجمع.

ويتطابق ضمير الشأن مع اللفظ الذي يأتي بعده في التذكير والتأنيث، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[8] وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[9]. ويجوز أن يُؤَوَّل اسم أنَّ المخفّفة بضمير الشأن، نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ لَّا إِلَهَ إِلَّا أَنتَ﴾[10]، أي: أنّه.

---

[1] انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص 564؛ والأسمر، **المرجع في الإعراب**، ص 222.

[2] **القرآن الكريم**، سورة الإخلاص، الآية: 1.

[3] **القرآن الكريم**، سورة طه، الآية: 74.

[4] **القرآن الكريم**، سورة الأنبياء، الآية: 97.

[5] **القرآن الكريم**، سورة الحج، الآية: 46.

[6] انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص 564؛ والرضي، **شرح الرضي**، ج2، ص 466.

[7] انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص ج2، ص 564، 565.

[8] **القرآن الكريم**، سورة الإخلاص، الآية: 1.

[9] **القرآن الكريم**، سورة الحج، الآية: 46.

[10] **القرآن الكريم**، سورة الأنبياء، الآية: 87.

لعلّ وظيفةَ ضميرِ الشّأن الرئيسيةَ هي ربط الجملة المحكية بما قبلها لتستقيم القواعد اللغوية، نحو قوله تعالى: ﴿يَا مُوسَىٰ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[1]. ومن وظائفه التعظيم. وزعم بعض النحويين والمفسّرين أنّه لا يأتي إلا في مواضع التفخيم والتعظيم[2]. إذ قال الرضي: "لا بدَّ أن يكون مضمونُ الجملة المفسَّرة شيئًا عظيمًا يُعتنى به، فلا يُقال مثلاً: هو الذباب يطير"[3]. غير أن النحاة الأوائل لم يقولوا ذلك، وأذهب إلى أنّ معنى التعظيم إنما أتى من خلال مضمون الجملة، وأنه يجوز أن يُستخدم ضمير الشأن لوصل الكلام دون أن يُقصد به التفخيم والتعظيم.

ورأى بعض اللغويين أنّ وظيفته تأكيد الجملة الفعلية إذا كان مقترنًا بالجملة الفعلية[4]، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾[5]، ومن الملاحظ أنّ "إنَّ" تفيد معنى التأكيد أيضًا.

ولضمير الشأن فائدة في التقديم والتأخير، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[6]. إذ كان حكم لفظ "شاخصة" قبل دخول ضمير الشأن التأخيرَ؛ لأنه مُسْنَدٌ في الجملة المقترنة بإذا الفجائية[7]. وبسبب دخول "هي" في الجملة، جاز تقديم "شاخصة". فَمِن الناحية النحوية لا تدخل إذا الفجائية إلا على المبتدأ. وفي الإعراب "هي": ضمير شأن، وهو مبتدأ. و"شاخصة": خبر مقدم (جرى مجرى الفعل)، و"أبصار": مبتدأ مؤخر (جرى مجرى الفاعل)، والجملة المتكونة من الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر خبر ضمير الشأن.

---

[1] **القرآن الكريم**، سورة النمل، الآية: 9.

[2] انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 2، ص 335.

[3] الرضي، **شرح الرضي على الكافية**، ج2، ص 464، 465.

[4] السامرائي، (2000)، **معاني النحو**، ج1، ص 56؛ وابن صالح، (2010)، **قرينة المطابقة في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم**، ص 148.

[5] **القرآن الكريم**، سورة الأنعام، الآية: 21.

[6] **القرآن الكريم**، سورة الأنبياء، الآية: 97.

[7] إنّ "إذا" الفجائية تقترن بالمبتدأ (المسند إليه) دائمًا. انظر: الأسمر، **المرجع في الإعراب**، ص 34.

المبحث الثامن: تعريف المنادى وتنكيره

قسّم النحاة العرب المنادى قسمين من حيث الإعراب والبناء، وهما المنادى المُعرَب المنصوب، والمنادى المبني على ما يُرفَع به في محلّ نصب. وعامل النصب فيهما فعل محذوف وجوبًا تقديره "أدعو" أو "أنادي".[1] والمنادى المعرب ثلاثة أنواع: المنادى المضاف، والمنادى الشبيه بالمضاف، والمنادى المفرد النكرة غير المقصودة. أما المنادى المبني فهو اثنان: المنادى المفرد العلم، والمنادى المفرد النكرة المقصودة.[2]

ومن الواضح أن هذا التقسيم أتى للتمييز بين الإعراب والبناء في المنادى، والتنبيه على أوضاع أواخر الكلمات. وأستغرب من هذا التقسيم أمرَيْنِ. أوّلُهما أنّ النحاة أَعْطَوا اهتمامًا كبيرًا للمنادى النكرة غير المقصودة. أليس من الأصل أن يكون المنادى معرفة؟ وقد قال النحاة الأوائل إن المنادى موجَّه إليه القصد والإشارة في النداء[3]، كما اشترطوا أن يكون المنادى المندوب من أعرف الأسماء[4].

وأرى أن المنادى النكرة غير المقصودة إنما ينحصر في حالة إطلاق النداء دون تعيين في سياق خاصّ، كطلب الرجل الكفيف مساعدةً من العامّة، نحو قول الأعمى: "يا رجلًا خُذْ بِيديّ". وقد امتنع الخليل أن يُقال: "يا رجلًا ظريفًا"[5]. وذلك أنّ ثمة تناقُضًا إذا نادى المرءُ رجلاً مجهولاً نداءً غيرَ مقصودٍ، وخصّصه بصفة معيَّنة.

أما الأمر الثاني الذي أجد فيه تكلُّفًا فهو أنّ النحاة فرّقوا بين المنادى المفرد[6] العَلَم، والمنادى المفرد النكرة المقصودة. إذ قام هذا التفريق على فلسفةٍ لغويّةٍ تصوُّريّة. وهي أنّ العَلَم معرَّف بالعَلَمِيّة أصلاً، وأن المنادى المفرد النكرة معرّف بالقصد. غير أن المنادى العلم كان مقصودًا في النداء أيضًا. ويمنع أن يأتي العَلَم مناديً غيرَ مقصودٍ؛ لأنّ ذلك يناقض الوضع الطبيعي في الكلام، إذ ليس معقولاً أن ينادي المرء واحدًا نداءً غيرَ مقصود، ويكون قد عرف اسمه.

---

[1] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 263.

[2] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 263، 266، 267.

[3] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 197.

[4] انظر: المصدر نفسه، ج2، ص 227.

[5] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 227.

[6] "المفرد" هنا بمعنى: غير مضاف وغير مشبَّه بالمضاف.

وأرجّح استخدام المصطلح "المنادى المفرد" بدلًا من استخدام المصطلحين المنادى المفرد العلم والمنادى المفرد النكرة المقصودة؛ لأنه لا فرقَ في حكمهما النحوي، إذ يبنى كلاهما على ما يرفع به، نحو "يا زيدُ، ويا زيدانِ، ويا زيدونَ"؛ و"يا مدرِّسُ، ويا مدرّسانِ، ويا مدرّسونَ".

الخاتمة

لقد أَقَمْتُ الأطروحة على منهجٍ تضافر فيه المنهج المعياري العربي والمنهج التحويلي التوليدي والمنهج الوظيفي، وتحدثتُ فيها عن عناصر المطابقة في الفصائل النحوية الخمس، كما ناقشتُ خصائص هذه العناصر وقواعدها، وأشرتُ كذلك إلى كيفية تفاعل الفصائل النحوية مع قواعد الأصوات، والإملاء، والصرف، والنحو، والدلالة، ومتطلبات السياق والمقام. ثم تطرقتُ إلى أحوال المطابقة وأوضاعها المختلفة في الأبواب النحوية، وتوقفتُ في ذلك عند مواضع عدم المطابقة، وحاولتُ أن أقدّم لها تعليلاً وتفسيرًا مستعينًا بآراء اللغويين القدماء والمُحدَثين. ومن أهمّ النتائج التي توصّلتُ إليها:

- تُعَدّ المطابقة أهمَّ عامل من عوامل الترابط والتناغم في الجملة والنص، ويجري عدم المطابقة عادةً عند أمن اللبس، وعِلم المخاطَب.
- تتّصف قواعد المطابقة بنوع مِن المرونة والتكيف، وذلك يعطي الناصّ قَدْرًا من الحريّة في التصرف بما يكتب أو يتكلم.
- عدم المطابقة أنواع: أحدها ما أثبتتْه مصادر السماع، وجرى عليه القياس؛ ومنها ما ورد في مصادر السماع، ولكنْ منعه القياس، ومنها ما قُبِلَ في الاستعمال الأدبي ونَدَرَ في الاستعمال العادي.
- معادلة اللفظ والمعنى لها دور كبير في المطابقة وعدمها، وخاصة في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع.
- من أهمّ الأسباب والمسوغات التي تجيز عدم المطابقة: الدلالة، والأوزان الصرفية الخاصة، والاستعمال المجازي، والتقديم والتأخير، والحمل على المحلّ بدلاً من اللفظ.
- قد يأتي عدم المطابقة في فصيلة من الفصائل النحوية من أجل الحفاظ على الإيقاع والجرْس الصوتي في مستوى النص.
- قد يحمل موضعُ عدم المطابقة وظيفةً سياقيّة تداوُليّة أحيانًا، نحو النعت المقطوع، إذ يفيد التبئير؛ لأنه يَكسِرُ توقّع المتلقي، ويجذب انتباهَه على مكان عدم الاتباع في الإعراب والإيقاع.

المصادر والمراجع

الكتب:

باللغة العربية:

القرآن الكريم.

الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله الجرجاوي (ت 905 هـ)، **شرح التصريح على التوضيح**، 3م، (تح: محمد باسل عيون السود)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.

الأسمر، راجي، (2000)، **المرجع في الإعراب**، بيروت: جروس برس.

الإسنوي، جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن (ت 772 هـ)، **الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**، ط1، (تح: محمد حسن عواد)، دار عمار، عمان، 2005.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت 328 هـ)، **المذكر والمؤنث**، (تح: طارق عبد عون الجنابي)، مطبعة العاني، بغداد، 1978م.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت 577 هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، 2م، (تح: محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار الطلائع، القاهرة، 2005م.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت 577 هـ)، **أسرار العربية**، (ط1)، (تح: محمد حسين شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.

البحتري، أبو عبادة الوليد بن عبيد (ت 284 هـ)، **ديوان البحتري**، (ط1)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م.

التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني (ت 502 هـ)، **شرح المعلقات العشر**، (ط2)، (تح: سمير شمس)، دار صادر، بيروت، 2009م.

ثعلب، أبو العباس (ت 291 هـ)، **كتاب الفصيح،** (تح: عاطف مدكور)، دار المعارف، القاهرة، 1984م.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت 471 هـ)، **المقتصد في شرح الإيضاح،** 2م، (تح: كاظم بحر المرجان)، وزارة الثقافة والإعلان، بغداد، 1982م.

الجعبري، إبراهيم عمر (ت 732 هـ)، **تدميث التذكير في التأنيث والتذكير،** (ط1)، (تح: محمد عامر أحمد حسن)، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2013م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان جني الموصلي (ت 392 هـ)، **الخصائص،** 3م، (تح: عبد الحميد هنداوي)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر (ت 646 هـ)، **الإيضاح في شرح المفصل،** 2م، (تح: موسى بناي العليلي)، مطبعة العاني، بغداد، 1982م.

حسان، تمام، (2009)، **اللغة العربية معناها ومبناها،** (ط6)، القاهرة، عالم الكتب.

الحسن، شاهر (2001)، **علم الدلالة: السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية،** عمان: دار الفكر.

الراجحي، عبده، (2008)، **التطبيق الصرفي،** (ط1)، عمان: دار المسيرة.

الرضي، نجم الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت 686 هـ)، **شرح الرضي على الكافية،** (ط 2)، 5م، (تح: يوسف حسن عمر)، جامعة قاريونس، بنغازي، 1996م.

الزبيدي، مرتضى أبو فيض محمد بن محمد الحسيني (ت 1205 هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس،** 10م، (تح: حمد الجاسر)، وزارة الإرشاد والإنباء، الكويت، 1987م.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي (ت 337 هـ)، **الجمل في النحو،** (ط1)، (تح: علي توفيق الحمد)، دار الأمل، إربد، 1984.

الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله (ت 794 هـ)، **البرهان في علوم القرآن،** 4م، (ط2)، (تح: محمد أبو الفضل إبراهيم)، المكتبة العصرية، بيروت، 1972م.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت 538 هـ)، **المفصل في صنعة الإعراب**، (تح: إميل بديع يعقوب)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت 538 هـ)، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 3م، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1948م.

السَّامرائي، إبراهيم، (1994)، **من سعة العربية**، (ط1)، بيروت: دار الجيل.

السَّامرائي، إبراهيم، (1998)، **النحو العربي: نقد وبناء**، (ط1)، عمان: دار عمار.

السَّامرائي، فاضل صالح، (2000)، **معاني النحو**، 4م، عمان: دار الفكر.

ابن السراج، أبو بكر محمد سهل البغدادي (ت 316 هـ)، **الأصول في النحو**، (ط2)، 3م، (تح: عبد الحسين الفتلي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987م.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)، **الكتاب**، (ط4)، 5م، (تح: عبد السلام محمد هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2004م.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، 2م، (تح: رمضان عبد التواب)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990م.

السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري (ت 911 هـ)، **الأشباه والنظائر في النحو**، (ط1)، 4م، (تح: غريد الشيخ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري (ت 911 هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 4م، (تح: أحمد شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري (ت 911 هـ)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، (تح: محمود سليمان ياقوت)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006م.

شوقي ضيف، (1990)، **تيسيرات لغوية**، القاهرة: دار المعارف.

طحان، ريمون، (1972)، **الألسنية العربية**، (ط1)، بيروت: دار الكتاب اللبناني.

الطنطاوي، محمد، (2005)، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، (ط3)، القاهرة: دار المعارف.

عبد التواب، رمضان، (1980)، **فصول في فقه العربية**، القاهرة: مكتبة الخانجي.

عبد الحميد، محمد محيي الدين، (2006)، **التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية**، بيروت: المكتبة العصرية.

عبده، داود، (1990)، **نحو تعليم اللغة العربية وظيفيا**، عمان: دار الكرمل.

عفيفي، أحمد ،(2003)، **الاسم المحايد بين التعريف والتنكير في النحو العربي: خصائصه واستعمالاته**، (ط1)، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن الهاشمي (ت 769 هـ)، **شرح ابن عقيل**، 2م، (تح: ح. الفاخوري)، دار الجيل، بيروت، 2003م.

عمايرة، إسماعيل أحمد، (2000)، **تطبيقات في المناهج اللغوية**، (ط1)، عمان: دار وائل.

عمايرة، إسماعيل أحمد، (2002)، **المستشرقون والمناهج اللغوية**، (ط3)، عمان: دار وائل.

عمايرة، إسماعيل أحمد، (2003)، **دراسات لغوية مقارنة**، (ط1)، عمان: دار وائل.

عمايرة، إسماعيل أحمد، (2005)، **نحو آفاق أفضل للعربية**، (ط1)، عمان: دار وائل.

فارع، شحدة وعمايرة، موسى وحمدان، جهاد والعناني، محمد (2006)، **مقدمة في اللغويات المعاصرة**، (ط3)، عمان: دار وائل.

الفاكهي، عبد الله بن أحمد بن عبد الله (ت 972 هـ)، **مجيب الندا في شرح قطر الندى**، (ط2)، 2م، (تح: مؤمن عمر محمد البدارين)، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1971م.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله (ت 207 هـ)، **معاني القرآن**، (ط1)، 3م، (تح: إبراهيم شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م.

فرحات، يوسف شكري، (2005)، **معجم الطلاب**، (ط7)، (مراجعة: إميل بديع يعقوب)، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت 276 هـ)، **أدب الكاتب**، (ط4)، (تح: محمد محيي الدين عبد الحميد)، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1963م.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285 هـ)، **المقتضب**، (ط1)، 4م، (تح: محمد عبد الخالق عضيمة)، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1994م.

المتوكل، أحمد، (1986)، **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، (ط1)، الدار البيضاء: دار الثقافة.

المتوكل، أحمد، (1985)، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، (ط1)، الدار البيضاء: دار الثقافة.

مصطفى، إبراهيم والزيات، أحمد حسن وعبد القادر، حامد والنجار، محمد علي، **المعجم الوسيط**، (ط2)، 2م، القاهرة: المكتبة الإسلامية (مجمع اللغة العربية).

مغالسة، محمود حسني، (2002)، **أبحاث في اللغة والنحو والقراءات**، (ط1)، عمان: دار البشير.

مغالسة، محمود حسني، (2007)، **النحو الشافي الشامل**، (ط1)، عمان: دار المسيرة.

ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (ت 711 هـ)، **لسان العرب**، 9م، دار الحديث، القاهرة، 2003م.

موسى، عطا محمد، (2002)، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، (ط1)، عمان: دار الإسراء.

الموسى، نهاد، (1980)، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

الموسى، نهاد، (1987)، **قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث**، (ط1)، عمان: دار الفكر.

الموسى، نهاد، (2003)، **الصورة والصيرورة: بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي**، (ط1)، عمان: دار الشروق.

الموسى، نهاد، (2014)، **في تاريخ العربية: أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي**، (ط1)، عمان: دار كنوز المعرفة العلمية.

نحلة، محمود أحمد (1987)، **أصول النحو العربي**، (ط1)، بيروت: دار العلوم العربية.

نحلة، محمود أحمد (1999)، **التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل**، (ط1)، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت761هـ)، **الإعراب عن قواعد الإعراب**، (تح: علي فودة نيل)، جامعة الرياض، الرياض، 1981م.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت761هـ)، **قطر الندى وبل الصدى**، (تح: محمد محيي الدين عبد الحميد)، المكتبة العصرية، بيروت، 2004م.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت761هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، 2م، (تح: محمد محيي الدين عبد الحميد)، المكتبة العصرية، بيروت، 2005م.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت761هـ)، **مسألة الحكمة في تذكير قريب**، (ط1)، (تح: عبد الفتاح الحموز)، دار عمار، عمان، 1985م.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت761هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 2م، (تح: إميل بديع يعقوب)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت761هـ)، **شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، (تح: محمد السعدي فرهود، ومحمد عبد المنعم خفاجي، وعبد العزيز شرف)، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1999م.

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي (ت 643 هـ)، **شرح المفصّل للزمخشري**، (ط1)، 6م، (تح: إميل بديع يعقوب)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

الكتب:

باللغة الإنجليزية:

Chen, Fred J. (2008), **Contrastive Analysis and It's Applications in Language Pedagogy**, (2 ed.), Taipei: Crane.

Chomsky, Noam (1975), **Syntactic Structures**, (11 ed.). Paris: Mouton Publishers.

Chomsky, Noam (1972), **Aspects of the Theory of Syntax**, (8 ed.). Massachusetts: The M.I.T. Press.

Chu, Chauncey (2010), **A Functional Discourse Grammar of Mandarin Chinese**, (1 ed.), Taipei: Crane.

De Beaugrande, Robert-Alain and Dressler, Wolfgang Ulrich (1992), **Introduction to Text Linguistics**, (6 ed.). New York: Longman.

Halliday, M.A.K. (1985), **An Introduction to Functional Grammar**, (1 ed.). London: Edward Arnold.

Kearns, Kate (2000), **Semantics**, New York: St. Martin's Press.

Richards, Jack C. Platt, John and Platt, Heidi (2007), **Longman Dictionary of Language Teaching & Applied Linguistics**, (5 ed.). Hong Kong: Pearson Education Asia.

وقائع المؤتمرات:

عمايرة، إسماعيل (2012)، المعيارية: هذا المنهج الذي حفظ وحدة العربية، **مؤتمر اللغة العربية ومواكبة العصر**، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، المحور الخامس، 17- 19 /1433/5هـ 9-2012/4/11م، ص 2 – 86.

الرسائل الجامعية غير المنشورة:

باللغة العربية:

خليل، إبراهيم محمود (1990)، **السياق وأثره في الدرس اللغوي: دراسة في ضوء علم اللغة الحديث**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الرفايعة، حسين عباس (2003)، **ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الزناهرة، غازي خصر علي (2006)، **التعاوضية في اللغة العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

السامرائي، فراس عصام شهاب (2005)، **المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، البصرة، العراق.

ابن صالح، محمد (2010)، **قرينة المطابقة في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: دراسة نظرية تطبيقية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، باتنة، الجزائر.

لي، إن سوب (1998)، **الفصائل النحوية في اللغة العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

هوانج، تشوتشي (2012)، **التعريف والتنكير في اللغتين العربية والصينية: دراسة تقابلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

باللغة الإنجليزية:

White, Benjamin J. (2010), **In Search of Systematicity: A Conceptual Framework for the English Article System**, Unpublished Doctoral Dissertation, Michigan State University, Michigan, U.S.A.

الدوريات:

دقة، محمد علي (1985)، المطابقة النحوية في شعر امرئ القيس: دراسة وصفية لظاهرة لغوية، **مجلة التراث العربي**، العدد 20، ص: 172 – 187.

THE GRAMMATICAL AGREEMENT IN ARABIC LANGUAGE IN THE LIGHT OF MODERN LINGUISTICS

By
Shau-Chi Huang

Supervisor
Dr. Ja`far N. A. Ababneh

ABSTRACT

There are numerous rules of the grammatical agreement in Arabic language. There are many exceptions to those rules as well. This dissertation set out to study those rules and exceptions in the light of modern linguistics.

The theoretical framework of the dissertation adopted three methods of linguistic studies: the Arabic prescriptive method, the transformational-generative method, and the functional method. Also it benefited from many terms and concepts of modern linguistics, especially from Semantics.

The dissertation discussed about the grammars of the agreement in five grammatical categories: gender, number, case, definiteness and person, indicating the relations between the grammars of these categories and several levels of language: the phonological level, the morphological level, the syntactic level, the semantic level and the textual level.

After studying the rules and exceptions for the grammatical agreement in several structures, sentences, and texts in Arabic language, the dissertation discovered that the rules of the grammatical agreement in Arabic language have kind of flexibility. Since the structures of the agreement can be modified or transformed according to different context.

This study found that some examples of non-agreement in Arabic language were acceptable grammatically, and some were used as classic usages though they were ungrammatical, and some were considered as literature usages. Also most phenomena of the non-agreement happened in the condition of non-misunderstanding for the meanings.